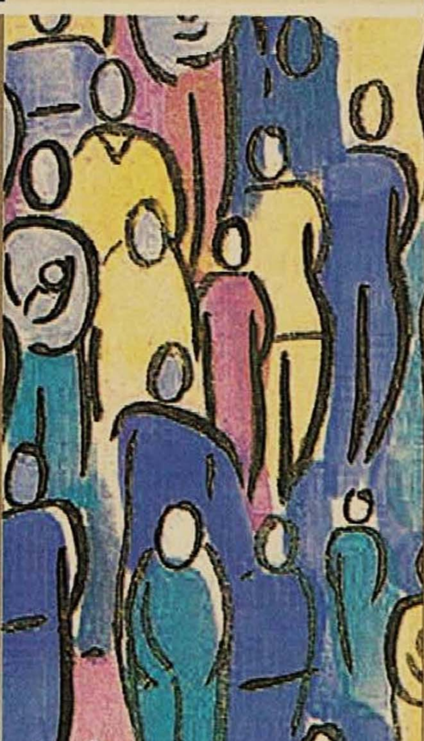
خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية



تأليف
جاك هارمان

تعريب
الأستاذ الدكتور
العياشي عنصر

دار
المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة

بسم الله الرحمن الرحيم

خطابات علم الاجتماع
في النظرية الاجتماعية

رقـــــم التصنيـــــف : 301
المؤلف ومن هو في حكمه: العياشي عنصر
عنـــــوان الكتـــــاب: خطابات علم الإجتماع في النظرية والاجتماعية
رقـــــم الايـــــداع : 2009/6/2744
الــواصفـــــــات: علم الإجتماع
بيـــانـــات النـــشر : عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2010 م - 1430 هـ

دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة

عـمـان-العـبـدلي-مـقـابل البنك العـربي
هـاتـف:5627049 فـاكـس:5627059
عمان-ساحة الجامع الحسيني-سوق البتراء
هـاتـف:4640950 فـاكـس:4617640
ص.ب 7218 - عـمـان 11118 الأردن
www.massira.jo
info@massira.jo

خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية

تأليف
جاك هارمان

تعريب
الأستاذ الدكتور
العياشي عنصر

الإهـــداء

إلى والدي الكريمين

عرفانا بالجهود والتضحيات من أجل تربيتي وتعليمي

إلى لويـزة؛

الزوجة والرفيقة

إلى أبنائي

ياسمين ويوغرطا

إلى كل الذين ساهموا في تعليمي

الفهرس

الفصل الرابع
مقاربات الفهم والتأويل

الفصل الخامس
البنائية الوظيفية

الفصل السادس
البنيوية

الفصل السابع
علم الممارسات الاعتيادية

مقدمة المترجم

تخضع عملية إنتاج المعارف كغيرها من العمليات والظواهر الاجتماعية لسيرورة تغيير مستمرة، متأثرة في ذلك بالظروف التاريخية المميزة للحقب التاريخية التي تشهد إنتاجها، وبعدد من العوامل الذاتية والموضوعية، الفردية والجمعية المميزة لتلك الحقب. وبهذا الصدد تواجهنا مواقف عديدة وآراء متنوعة تقدم أطرا إبستمولوجية (معرفية) تحاول رسم مسيرة تطور المعرفة الإنسانية عامة، والعلم بصفة خاصة. ويبرز بهذا الخصوص في مجال ما يسمى بفلسفة العلم أو الإبستمولوجيا موقفان رئيسيان:

يرى الأول أن المعرفة عامة والعلم بخاصة يستند إلى توافق الباحثين واتفاقهم حول إجراءات وقواعد بحثية محددة تحظى بقبول "الأسرة العلمية"، هذا الموقف التوافقي أو الاتفاقي يعتبر تطور المعرفة والعلم عملية تراكمية مستمرة. ولعل أحسن من يمثل هذا الموقف تيارات الوضعية والوضعية المنطقية التي عبر عنها بقوة عدد من الباحثين وسيطرت على حقل فلسفة العلم والإبستمولوجيا لفترة زمنية طويلة، ومن ممثليها المشهورين كارل بوبر K. Popper في عمله الموسوم "منطق الاكتشاف العلمي" The Logic of Scientific Discovery (1959) وكذلك عمله "التخمين والتفنيد" Conjectures and Refutations (1972).

أما الموقف الثاني فيرى عكس ذلك تماما، بحيث يعتبر أن تطور المعارف والعلم يمر من خلال قطيعات أو ثورات تعكس التغيرات العميقة في أسلوب التفكير ومبادئ التقييم، أو ما يسمى لدى البعض بظهور وأفول النماذج المعرفية Paradigms ، وتبرز هنا قيمة وأهمية أعمال عدد من الباحثين والمفكرين المحدثين يأتي في مقدمتهم الفيلسوف الفرنسي غاستون باشلار G. Bachelard في عمله "تكوين العقل العلمي" La Formation de l'esprit scientifique,(1938) والأمريكي توماس كون Thomas Kuhn في عمله الشهير "بنية الثورات العلمية" The Structure of Scientific Revolutions (1962)، ثم لويس ألتوسير Louis

Althusser في كتابه "قراءة في رأس المال" Lire le Capital, (1968) وجاءت بعد ذلك مجموعة من الباحثين المحدثين أمثال لاكتوس I. Lakatos في عمله "التكذيب ومنهج برامج البحث العلمي" Falsification and the Methodology of Scientific Research Programs (1974), وكذلك فيرابند P. Feyerabend في عمله المشهور "ضد المنهج" Against Method (1978) وعمله "وداعا للعقل" Farewell to Reason (1987)

أما إذا ركزنا الاهتمام في حقل علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية فسنجد أن هذه الانشغالات المعرفية والاهتمامات النظرية الكبرى قد أنتجت مدارس متعددة وتيارات متنوعة، منها التقليدية مثل الوضعية كما صاغها ودافع عنها مؤسس علم الاجتماع الحديث أوغست كونت 1798-1857 August Comte منتصف القرن التاسع عشر في عمله "دروس في الفلسفة الوضعية" Cours de Philosophie Positive التي اعتبرت بداية تكوين علم الاجتماع الحديث، وعلم الاجتماع الحسي الواقعي كما صاغه ودافع عنه إميل دوركايم1858 1917- Emile Durkheim نهاية القرن التاسع عشر، وبخاصة في عمله المشهور "قواعد المنهج في علم الاجتماع" Les Regèles de la Méthode Sociologique

كما برزت تيارات نظرية أخرى كلاسيكية سعت لتجاوز البعد الحسي أوالتجريبي الذي اعتبرته، آنذاك ولا تزال، عائقا أساسيا أمام تحقيق معرفة نظرية حقيقية تقدم فهما صادقا وتأويلا وفيا للظواهر السوسيولوجية موضوع الدراسة. نجد من بين تلك التيارات الظاهراتية Phénoménologie كما طورها إدموند هوسرل E. Husserl ونظريات الفهم والتأويل Herméneutiques ومنها علم الاجتماع الفهم كما طوره ماكس فيبر 1864-1920 M. Weber نهاية القرن التاسع عشر في عدد من أعماله ومنها "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" "The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism" . أما خارج الإطار التقليدي لما عرف بعلم الاجتماع الأكاديمي، فنجد نظرية المادية الجدلية Matérialisme Dialectique التي صاغ أسسها النظرية والمنهجية كارل ماركس

K. Marx -1883-1818 في عدد من أعماله خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومنها مؤلفهُ الشهير "رأس المال" Das Capital .

أما خلال القرن العشرين، فقد شهد الحقلان النظري والمنهجي لعلم الاجتماع تطورا هائلا بسبب التوسع الكبير في الدراسات العلماجتماعية وتفرع التخصصات المنتسبة لعلم الاجتماع التي استلهمت المبادئ النظرية الكلاسيكية على تنوعها وتعددها، وتأثرت بالأسس المنهجية التي طورتها، مضيفة إليها صياغات جديدة ومستحدثة برزت فيها بقوة تأثيرات التيارات الوضعية والإمبيريقية التقليدية. وقد لمع بشكل خاص نجم النظرية البنائية الوظيفية التي حاول مؤسسوها وفي مقدمتهم تالكوت بارسونز1902-1979- T. Parsons وروبرت ميرتون1910-2003- R. Merton صياغة نظريات اجتماعية كبرى تؤلف بين التيارين الرئيسيين في النظرية العلماجتماعية التقليدية: التجريبية والتأويل، وتعيد قراءة أفكارها الأساسية بعين ناقدة ومجددة في محاولة لتجاوز نقائصها. كما ظهرت اتجاهات نظرية أخرى عديدة تستلهم نفس الخلفيات الفكرية من أجل بناء صياغات نظرية حديثة تعيد تشكيل القديم حينا، وتتجاوزه لتقديم بدائل جديدة أحيانا أخرى مثل، نظرية التفاعلية الرمزية، والمنهجية الشعبية المعروفة بالإثنوميثودولوجيا Ethnomethodology وغيرها.

وفي المقابل، برزت تيارات نظرية بديلة تنتمي بشكل أو بآخر لحقول معرفية مغايرة وأطر نظرية منافسة لتلك التيارات التقليدية التي طغت على مجال الدراسة في علم الاجتماع. لعل من أهم تلك الإسهامات تيار البنيوية Structuralism ونظريات الممارسة الاجتماعية Praxéologie والنظريات الحديثة التي عرفت بنظريات علم الاجتماع التشكيلي Constructivist Sociology التي تحاول تجاوز الانقسامات المميزة للنظرية السوسيولوجية حول مسائل رئيسية طالما كانت وما تزال موضوع جدل ونقاش مثل: العلاقة بين الموضوعي والذاتي، بين العام والخاص، بين المادي والرمزي، بين الداخلي والخارجي، بين البناء الاجتماعي والفاعل الاجتماعي..الخ. وقد برز هذا الانشغال بوضوح في أعمال نخبة من علماء الاجتماع المعاصرين أمثال، نوربرت إلياس N. Elias، وبيتر برغر P. Berger ، وبيار بورديو P. Bourdieu

وأنطوني غيدنز A. Giddens... وغيرهم. وهي أعمال متنوعة في منطلقاتها النظرية والمنهجية، برغم اشتراكها كلها في التعبير عن إرادة أصحابها في تجاوز تلك الثنائيات التقليدية التي بقيت النظرية السوسيولوجية أسيرة لها لزمن طويل.

يتعرض هذا الكتاب المكون من سبعة فصول إلى مجموعة أساسية من النظريات الاجتماعية التي تمثل التيارات المعرفية الرئيسة، والمقاربات المنهجية الكبرى التي يعتمدها الباحثون في حقل العلوم الاجتماعية عموما، وعلم الاجتماع خصوصا. وبهذا الصدد، يشكل الفصل الأول مقدمة وافية للكتاب، أما الفصل الثاني فيتناول النظرية الوضعية، في ما يعالج الفصل الثالث النظرية الجدلية، والفصل الرابع مقاربات الفهم، بينما يستعرض الفصل الخامس النظرية البنائية الوظيفية، في حين يتناول الفصل السادس النظرية البنيوية، ويختم الفصل السابع هذا العرض العلمي بتسليط الضوء على نظرية الممارسة الاجتماعية Praxéologie.

يتميز هذا العمل بمجموعة من السمات الرئيسية لعل أهمها ثلاث: الدقة والإيجاز والبساطة في استعراض مختلف النظريات التي يتناولها. وهي خاصيات يصعب الجمع بينها عندما يتعلق الأمر بشرح النظريات العلماجتماعية، كونها تتميز بدرجة عالية من التعقيد والتجريد ما يستدعي التوسع في شرحها لتوصيل الفكرة بشكل سليم للقارئ. لكن مؤلف هذا الكتاب 'وفق لحد كبير في عرض الأفكار الأساسية لكل نظرية بأسلوب سوسيولوجي متخصص ودقيق، موظفا المفاهيم العلمية الرئيسية لكل واحدة من التيارات النظرية، ومستخدما لعرضها أسلوبا مبسطا يسهل على القارئ استيعاب تلك الأفكار وفهمها، والمقارنة بينها للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين الأطر النظرية المتنوعة والمقاربات المنهجية المتعددة.

من جهتنا، حاولنا قدر المستطاع الحفاظ على تلك الميزات والسمات الإيجابية المميزة للكتاب بحيث تحقق هذه الترجمة الجمع بين الأسلوب العلمي الدقيق والمبسط غير المخل بالمعنى بذات الوقت، ما يقرب للقارئ مضمون هذه النظريات العلماجتماعية ويجعلها في متناوله. كل تلك السمات مجتمعة تجعل هذا الكتاب إضافة ضرورية للمكتبة الجامعية العربية عموما، وللطلاب المتخصصين

في العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع خصوصا، بل لكل قارئ جدي غايته الاطلاع على تطور حقل النظريات الاجتماعية بصرف النظر عن مجال تخصصه الدقيق.

نتمنى أن نكون قد وفقنا في هذه المهمة، الشاقة والممتعة في آن، لنضع بين أيدي القراء باللغة العربية كتابا لا غنى عنه في وقت تندر فيه الكتب المتخصصة في النظريات الاجتماعية المكتوبة باللغة العربية التي تجمع بين الخصائص الآنفة الذكر، وبالذات الدقة والبساطة والإيجاز.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

الخطابات السوسيولوجية

مقدمة

نظريات، خطابات، أنموذجيات "Paradigmes"

المنهج، الإبستمولوجيا، الأنطولوجيا

العلوم النموذجية ونسق العلوم

سوسيولوجيا علم الاجتماع

الفصل الأول

الخطابات السوسيولوجية

مقدمة

يهدف تحليل الخطابات السوسيولوجية إلى كشف الأسس المنهجية والفلسفية والتاريخية للتيارات الكبرى في هذا التخصص. ويستعمل من أجل هذا الهدف المكاسب التي حققتها الأبستمولوجية العلمية وفلسفة العلوم، دون أن يغفل في ذات الوقت العوامل الأيديولوجية والثقافية التي تنتمي إلى الحقل العلمي لعلم الاجتماع ذاته. ويجري التمييز هنا بين ستة أصناف من الخطابات السوسيولوجية هي: الوضعية، الجدلية، مقاربات الفهم، البنائية الوظيفية، البنيوية، وعلم الممارسة Praxéologie. إن الأمر لا يتعلق بترتيب تاريخي لظهور هذه الخطابات، لأن لكل واحد منها مؤيديه الذين ينتمون إلى فضاءات وأزمنة اجتماعية- ثقافية متنوعة. فالمهم بالنسبة لعلم الاجتماع هو الوقوف على قواعد وافتراضات عوالم خطاباته المتعددة من أجل التحكم بطريقة أفضل في ممارسته العلمية. في هذا الوقت الذي يتسم فيه علم الاجتماع بالابتذال أو الذوبان في الأيديولوجيا يصبح من الضروري إعادة ربط الأفكار الأساسية والمعلمية (بمعنى معالم موجهة) بمصادرها الأصلية من أجل ضمان تطورها ونموها، بل وتكاملها مستقبلا.

1. نظريات، خطابات، أنموذجيات "Paradigmes"

تُعتبر النظرية العلمية جهازا مفهوميا ذا طابع رمزي ومنطقي، يستجيب لعدة شروط، منها الملاءمة في مواجهة إشكالية محددة وموضوعات معينة، والتماسك فيما يخص مجموعة المفاهيم والقضايا التي تستعملها (النظرية)، والاختبار في مواجهة إجراءات عملية (ميدانية) تُوظف لجمع المعطيات (البيانات). تقوم النظرية دائماً

بعملية اختزال لحقل المشكلات التي مهدت لبلورتها، إنها محددة وتشير إلى مجال دقيق ومحدد من الواقع. إضافة إلى ذلك فهي تحتفظ بطابع افتراضي، قابلة للمراجعة، قابلة لإثبات خطئها، ولا نستطيع أبداً اعتبارها صادقة بشكل نهائي دون أن نعرضها باستمرار للاختبار في مواجهة وقائع أخرى ونظريات أخرى. (K. Popper: Conjectures and Refutations, 1972)

إن الخطاب العلمي هو عبارة عن مجموعة من الرموز تتمتع ببناء نحوي، وقواعد دلالية تمنح مرجعية ومعنى لمفاهيم ذلك الخطاب Discourse. لكن خلافاً للنظرية، لا يمكن اعتبار الخطاب قابلا للاختبار بل يمكن اعتباره ملائماً بدرجة أو بأخرى لمعالجة مشكلة ما، أو مناسباً لفئة معينة من الموضوعات. فالخطاب، في هذه الحالة، يمثل بالنسبة للنظرية ما يمثله الغلاف بالنسبة للهدية (M. Bunge, 1974).

يمثل الأنموذج Paradigme مزيجاً من افتراضات فلسفية، أنموذجيات نظرية، مفاهيم مفتاحية، نتائج بحوث قيمة، تشكل في مجموعها عالماً مألوفاً للتفكير لدى الباحثين في فترة محددة من تطور تخصص علمي معين (T. Kuhn; La structure des révolutions scientifiques; 1970)

إن الفهم النقدي لوضعية البحوث في علم الاجتماع تفترض القدرة على تحديد الاتجاه وسط طبقات كثيفة من الأنموذجيات السائدة "Paradigmes". وتعتبر الأنموذجيات السوسيولوجية أقرب للخطابات منها إلى النظريات لكونها غير قابلة "للاختبار". إنها تمثل "برامج بحث"، حقولا للممكنات المنهجية، الأنطولوجية، والأبستمولوجية التي تتضمن كل واحدة منها المدى الخاص بها. وترتبط بعض الإشكاليات بأنموذج محدد دون آخر. لكن حركة البحث وحدها، وكذلك مكاسب الاكتشافات السوسيولوجية تسمح بقياس أهمية الحقول الأنموذجية، والتعرف بذلك على قيمتها، وعائداتها وطابعها المنتج. فالأمر لا يتعلق بتصنيف تعسفي للإنتاج السوسيولوجي، بل بمعرفة لماذا يعتبر ذلك الإنتاج مدينا، سواء في الحاضر أو في الماضي، لأنموذج معين.

2. المنهج، الإبستمولوجيا، الأنطولوجيا

المنهج في معناه العام عبارة عن مجموعة من الأفكار الموجهة للبحث العلمي. ويمكن التمييز مبدئيا بين أربعة أقطاب للبحث العلمي:

1. القطب الأبستمولوجي (المعرفي) أين يجري بناء الموضوع العلمي وتحديد إشكالية البحث.
2. القطب النظري أين تنتظم الفرضيات وتتحدد المفاهيم.
3. القطب الموروفولوجي (التكوين الخارجي) أين تتقاطع مختلف النظريات ومختلف مستويات تفسير الظواهر.
4. القطب التقني أين يجري التحقيق الميداني وصياغة إجراءات الملاحظة وجمع المعطيات. (P. de Bryne et al, 1974)

إذا كان المنهج هو الفن التطبيقي للبحث العلمي، فإن **الأبستمولوجيا** العامة هي دراسة شروط إمكانية تحقيق المعرفة النظرية وصدقها. فالمشكلات الأبستمولوجية هي تلك المتعلقة بمدى صدق أشكال التفسير العلمي، بمدى ملاءمة قواعد الاستدلال المنطقي، بشروط استعمال المفاهيم والرموز ضمن النظرية.

أما **الأنطولوجيا** العلمية فهي الفرع الفلسفي الذي يعالج مشكلة الوجود الفعلي (الحقيقي) لموضوعات المعرفة، وتعبر عن مستوى الواقع الذي توجد فيه الظواهر الاجتماعية (الفرد، الجماعة، المنظمة، الطبقة، الدور، المؤسسة، المجتمع)؟ وما هي السيرورة الاجتماعية، الحدث التاريخي، النسق الاجتماعي، الفاعل الاجتماعي..؟ هل أن مجموعة اجتماعية معينة بذاتها لها وجود حقيقي يختلف عن مجموع العناصر المكونة لها (فكرة الكلية/ الشمولية Holisme)، أم أن الواقع الوحيد الممكن والفعلي هو واقع الأفراد؟ هل أن الثقافة ميدان لموضوعات رمزية مستقلة (الاتجاه الثقافوي) "culturalisme"، أم أن الدلالات ليست سوى ظواهر متعلقة بالوعي (الاتجاه النفسوي) "Psychologisme"، هل من المشروع عند تفسير الظواهر الاجتماعية أن نقوم بتفسير الاجتماعي بواسطة اللجوء لمفاهيم وأطروحات مستوحاة من المجال الحيوي (العضوي)، أوالنفسي، أو الاقتصادي؟ (وهو ما يشار إليه بالاختزالية).

من الضروري أن نعرف أن كل أنموذج سوسيولوجي، بمعنى كل مركب معين من النظريات، من الأيديولوجيات، من الأفكار الكبرى، من المفاهيم مثل ، الوضعية، البنيوية، يقوم بانتقاء مجموعة محددة من المخططات الأبستمولوجية، والتصورات الأنطولوجية، والإجراءات المنهجية، وكل واحد منها يفضل جانبا ابستمولوجيا معيناً (وصف، تنبؤ، سببية) أو موقفاً أنطولوجيا معينا (كلية، فردانية). وتقترح الأنموذجيات Paradigmes أصنافاً متنوعة من التفسيرات السوسيولوجية التي يختلف الواحد منها عن الآخر بحسب نمط بنيانه العام، كما توفر درجة معينة من التماسك بين خياراتها الأبستمولوجية، والأنطولوجية، والمنهجية.

3. العلوم النموذجية ونسق العلوم

يتميز كل خطاب سوسيولوجي أيضا عن منافسيه باتخاذه موقفا تجاه بقية العلوم (الدقيقة، الطبيعية، الإحيائية، الإنسانية). فالاستعانة بنماذج أو مناهج العلوم الطبيعية مسألة مفضلة من قبل الوضعية، بينما ترفضها مقاربات الفهم. إن الاستعانة بالعلوم الأخرى أو رفضها ضمن النسق العام للعلوم تعتبر إحدى الميزات في الأنموذجيات Paradigmes السوسيولوجية، ويسهم في منحها طابعاً خاصا. و يستند كل واحد منها على فروع أو تخصصات علمية قد تكون مجاورة مثل (علم النفس، الإنسانيات...) أو بعيدة مثل (السبرنتيقا، علوم الأحياء...). كما تتم الاستعانة ببعض التصورات أو المفاهيم المفتاحية وتوطينها في سياقات سوسيولوجية (البناء، النسق، الوظيفة، الرمز، القصد..). وعادة ما يجري التعتيم على فهم مثل هذه الأفكار بسبب الاعتماد على المماثلة أو الاستخدام التشبيهي، وتبقى الوسيلة الوحيدة لتوضيحها هي العودة إلى دلالتها في إطار التخصص العلمي الأصلي حيث ظهرت أول الأمر. إن مفهوم البناء الاجتماعي مثلاً يحتاج إلى توضيح من خلال استخداماته في الرياضيات أو اللسانيات أو في النظرية العامة للأنساق.

4. سوسيولوجيا علم الاجتماع

يكتسب كل خطاب سوسيولوجي ضمن ممارسة الباحثين طابعاً معيارياً بحيث تؤثر مخططاته التفسيرية، ومفرداته، وصفاته التقنية على طريقة تناوله لموضوعات البحث، واختياره لأنماط الحلول الممكنة. هذا التأثير ليس له شكل منطقي أو نفسي

فقط، بل أنه أيضا ذو طبيعة سوسيولوجية ما دام الأنموذج يشكل الإطار المرجعي الضروري لعملية التقييم الفكري للأهمية الاجتماعية للبحوث. فالتقاليد الثقافية لا يمكن فصلها عن كيفية اشتغال الأنموذجيات السوسيولوجية مثل الأنسية Humanisme، أو المادية Materialisme. يضاف إلى جانب هذه العناصر الفلسفية التي تشير إلى اندماج كل ممارسة علمية في الحقل العام للثقافة، والجوانب الطارئة "للتقليعات العلمية" Les modes scientifiques والصراعات بين الأجيال، وبصفة عامة عوامل المجادلة والمحاججة التي تحاول تقديم أنموذج معين باعتباره يمثل "أفضل الطرق" لتحقيق المعرفة العلمية.

وهكذا يتحول الأنموذج إلى "أيديولوجية علمية" بأبعادها البلاغية وخلقه الرسمي "pathos"، ويمكن أن يتحول إلى إمبريالية إبستمولوجية وفكرة دوغمائية. وتعيد سوسيولوجيا علم الاجتماع الأنموذجيات السوسيولوجية إلى حقل الرهانات الاجتماعية-الثقافية التي نشأت فيها موضحة لنا طبيعة الرهان الذي ينبغي علينا مواجهته في الوضع الحالي.

كما تطرح في نهاية المطاف مشكلة النسبية: هل الأنموذجيات معزولة عن بعضها البعض؟ هل تشكل "عوالم افتراضية" عشوائية؟ أم "أشكالا لحياة علمية" مجزأة؟ لقد اكتسبت الأنموذجيات استقلالاً ذاتيا ونوعا من الانغلاق اللغوي. ومع ذلك فإن نظرية سوسيولوجية معينة يمكنها الاستعانة، حسب الإشكاليات التي تحركها، بعناصر أنموذجية متنوعة تتحدد في خطابات مختلفة بشرط أن تحترم تماسكها الذاتي الداخلي. إن بعض العناصر الأنموذجية غير متآلفة أو متناسقة فيما بينها، لكن ذلك لا يمثل ظاهرة عامة، فالأنموذجيات لا تتمتع بالتماسك المنطقي المميز للنظرية، إنما تمثل كليات غير منتظمة، وغير منجزة بشكل نهائي، إنها توجه الباحثين دون أن يؤدي ذلك إلى تحديد مسبق لخياراتهم الأبستمولوجية، والأنطولوجية، والمنهجية. وأحسن مثالاً على ذلك نجده لدى كبار الباحثين في علم الاجتماع.[1]

(1) المقصود هنا علماء الاجتماع الأوائل مثل أوغست كونت، كارل ماركس، ماكس فيبر، إميل دوركايم....الخ الذين تميزت أعمالهم بالتوليف بين مواقف ابستمولوجية وأنطولوجية متعددة تبعا لطبيعة الموضوعات والمناسبات. مثل الجمع بين الاتجاهات العقلانية والوضعية، أو التجريبية والواقعية... المترجم

الفصل الثاني

الوضعية

- مقدمة الظاهرة الاجتماعية التاريخية
- السياق الاجتماعي – الثقافي
- علم الاجتماع والنظام الاجتماعي
- الاختزالية والعلماجتماعوية
- الوضعية المحدثة Neo- positivisme
- العلوم النموذجية
- المناهج الوضعية

الفصل الثاني

الوضعية

مقدمة: الظاهرة الاجتماعية

الوضعية تيار فلسفي ظهر في القرن التاسع عشر، ويفضل هذا التيار الاعتماد على الطريقة العلمية كما جرى تطبيقها في العلوم الطبيعية مقارنة بأشكال أخرى من المعرفة (مثل الدين، الأيديولوجيا، الأخلاق، الأساطير...). وتشكل الوضعية بالنسبة لعلم الاجتماع تياراً فكريا على غاية الأهمية، ليس فقط لأن مؤسسها أوغست كونت هو قبل كل شيء مؤلف كتاب "دروس في الفلسفة الوضعية "Cours de Philosophie Positive". بل لأن كونت يعتبر العلوم الطبيعية علوم حقيقية كونها معارضة للتخمين ومفيدة، إنها تساهم بتحقيق التقدم في الأوضاع الإنسانية. إنها علوم أكيدة لأنها قائمة على قوانين حتمية خاصة بالوقائع. إنها علوم دقيقة مفهوميا ومنهجيا، إنها علوم منظمة وليست مهدمة، إنها علوم نقدية وليست سلبية. والعلم ذو طبيعة نسبية أصلاً وليس مطلقا. إذ أنه (العلم) ليس سوى امتدادا منهجيا للحكمة العالمية (أوغست كونت: خطابات حول العقل الوضعي Discours sur l'esprit positif 1844).

يتعرض الخطاب الوضعي في علم الاجتماع لتطور مستمر يعكس تطور إبستمولوجيا العلوم الدقيقة والطبيعة: خطاب اتسم بالحتمية والوحدة خلال القرن التاسع عشر، لكنه نسبي وتعددي طوال القرن العشرين. وتبقى الوضعية مع ذلك بمثابة تجسيد للرغبة في طرح المشكلات الاجتماعية باعتبارها مشكلات علمية، خاضعة لإجراءات صارمة وقابلة للمراقبة، وتستلهم المناهج السائدة في العلوم الدقيقة والطبيعية، مثل المناهج الكمية والرياضية. والجدير بالملاحظة أن الوضعية تتميز بسيادة المواقف الأنموذجية التالية:

أ. العالم الاجتماعي غير قابل للإدراك في جوهره، بينما يكون عالم الأشياء المدركة وحده قابلا للتحليل العلمي (وهذا موقف تجسده الظواهرية) phénoménalisme.

ب. العالم الذاتي، عالم الضمير، عالم الحدس والقيم، إنه بصفته هذه يستعصي على العلم (موقف تجسده الموضوعية Objectivisme)

ج. تمثل الملاحظة الخارجية، والاختبار "الحسي" الموضوعي العامل الوحيد الموجه للنظريات العلمية، بينما يتم رفض الفهم والتصور الداخلي بوصفهما مناهج لا تخضع للمراقبة (موقف تجسده الحسية Empirisme).

د. تحتل فكرة القانون العام مركز الصدارة في البرنامج الوضعي، إنه يعبر عن نموذج بسيط وفعال يسمح بتفسير طبقة محددة من الظواهر (أحادية المبحث Nomothétisme).

ه. تعتبر معرفة البنى الجوهرية والأسباب الأساسية والنهائية مسألة وهمية. أما علامة المعرفة الحقة فهي القدرة على التنبؤ بالأحداث التي تقع في حقل يخضع لتأثير القوانين التي تكشفها تلك المعرفة (التنبؤية Prévisionnisme).

السياق الاجتماعي – الثقافي

1. علم الاجتماع والنظام الاجتماعي

يشكل علم الاجتماع في نظر أوغست كونت المرحلة النهائية في تشكيل نسق متكامل لكل العلوم الموجودة. ويرمز تأسيسه، وهو من قام بذلك، إلى نهاية كل مقاربة غير عقلانية (غير رشيدة) للظواهر الاجتماعية– التاريخية. هذه الإرادة الهادفة إلى جعل المناهج العلمية الضمان الوحيد للفكر الاجتماعي لابد من وضعها في سياقها الاجتماعي والتاريخي، حيث تمثل الاضطرابات الناتجة عن الثورة الفرنسية، والمغامرة الامبراطورية في حينها محددها الأعلى. وهو ما شكل سياقاً عاما تميز بانهيار اجتماعي– ثقافي، وبإعادة النظر في أيديولوجيات وطوباويات إنسانية مثل تلك التي دعا إليها الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو J-J. Rousseau

"تمثل مشكلة إعادة بناء النظام الاجتماعي- الثقافي الدافع الأساسي لتأسيس علم الاجتماع. "كيف يصبح النظام الاجتماعي في حيز الممكن" (بدلا من صراع الجميع ضد الجميع)؟ يقع هذا السؤال الذي كان هوبز سباقا إلى طرحه (Leviathan, 1651) في قلب الانشغالات التي عبر عنها أوغست كونت. إن حل معضلة التنظيم والإجماع المجتمعي تقوم من الآن فصاعداً على تأسيس الفعل السياسي على قاعدة من العقلانية العلمية (المعرفة من أجل التنبؤ، من أجل الفعل).

وقد ساعد الوسط العلموي[1] Scientisme السائد حينها في الكلية المتعددة التقنيات للعلوم التي تخرج منها أوغست كونت على تشكيل هذه النظرة التفاؤلية التقدمية والمحافظة في آن (بسبب التركيز على عنصرين متعارضين هما النظام والتقدم). ويندرج الترتيب المنهجي والمنظم للعلوم في سياق النمو التاريخي الخصوصي للغرب. كما يوفر "قانون المراحل الثلاث" قاعدة لهذا النمو الاجتماعي- المعرفي الذي يجسد تطور العقل البشري، حسب تصور كونت، عبر ثلاثة عصور تميز ثلاثة أنماط من النظم الفكرية:

1. العصر اللاهوتي (الديني)، حيث تسيطر العلل النهائية والخيال.
2. العصر الميتافيزيقي (الفلسفي)، حيث يسيطر منطق جوهر الأشياء والعقل التخميني.
3. وفي الختام، العصر الوضعي (العلمي)، حيث تستقر القوانين التنبؤية الخاصة بكل حقل من الواقع، والتي تتم مراقبتها عن طريق التجربة والملاحظة العلمية.

وهكذا تطورت الوضعية في علم الاجتماع في نطاق النضال ضد الظلامية وباعتبارها ردة فعل على تجاوزات الفلسفات والأيديولوجيات المنحدرة من عصر الأنوار في آن واحد.

(1) العلموية شكل من أشكال الأيديولوجيا تقوم على الاعتقاد بقدرة العلم على تقديم الحلول لكل مشكلات الإنسان وهي أيديولوجيا القرن التاسع عشر المبهور بإنجازات العلوم الطبيعية (المترجم).

2. الاختزالية والعلماجتماعوية[1]

يعتبر علم الاجتماع آخر الملتحقين بمنظومة العلوم، وكان بطبيعة الحال معجباً بمناهج العلوم الأكثر صرامة وأخذ عنها نماذج التكميم، وإجراءات القياس ومعالجة البيانات. (وهذا ما عرف منذ ذلك الوقت بالاختزال المنهجي).

لقد استعمل إميل دوركايم E. Durkheim مؤسس علم الاجتماع في النظام الجامعي الفرنسي، المناهج الإحصائية (في دراسة الانتحار مثلا 1897) وقد قام علماء الاجتماع المعاصرون بتصنيفها ضمن تقنيات التحليل الحديثة مثل (التحليل التعددي (Analys multivariée حسب (P. Lazersfeld et R. Boudon: Le vocabulaire des sciences sociales, 1966). كما توجد بعد هذه الاختزالية المنهجية نزعة أخرى ذات آثار ثقيلة تهدد علماء الاجتماع: إنها الاختزالية الأنطولوجية. بمعنى تفسير الاجتماعي بالفيزيقي أو البيولوجي (العضوي). هكذا يتبنى علم الاجتماع مخططات تفسيرية كانت مصاغة أصلا لحقول أخرى من الواقع. فالنزعة الفيزيقية تختزل كل ما هو اجتماعي إلى مجرد لعبة القوى المادية (الطاقوية). بينما تفرض النزعة البيولوجية على علم الاجتماع تصورات تطورية وعضوية، أو اجتماعية–بيولوجية. وهناك شكل آخر من الاختزالية يهدد عالم الاجتماع هو "النفسانوية psychologismes" بمعنى تفسير الظواهر الاجتماعية بواسطة عوامل نفسية صرفة (حاجات، دوافع، أفكار) أو نفسية–تحليلية Psychanalytique (رغبات، مركبات، أنماط مثالية archétypes).

لكن الشرط الذي وضعه دوركايم والقاضي بتفسير الاجتماعي بالاجتماعي "يمكن أن يؤدي إلى شكل آخر من الإمبريالية العلمية: إنها "العلمجتماعوية sociologisme". إذ في محاولتها للتخلص من كل أشكال الاختزالية تقوم النزعة "العلمجتماعوية" بعزل الظواهر الاجتماعية عن محيطها المادي والبيولوجي، وتطالب بإقامة احتكار على عملية التفسير تذهب لحد اختزال الظواهر النفسية لتفسيرات

---

(1) هذا التعبير ترجمة لمقابله الفرنسي sociologisme والذي يعني النزعة الابتذالية في علم الاجتماع التي تدعو إلى تفسير جميع الظواهر والممارسات بربطها بالبعد الاجتماعي، وتجاهل تأثير الأبعاد الأخرى الثقافية، والنفسية والمادية...الخ (المترجم)

سوسيولوجية، غير أن النقاش بين العلمجتماعوية والاختزالية يتضمن اتخاذ مواقف متباينة ونسبية إلى حد بعيد.

3. الوضعية المحدثة Neo- positivisme

عرفت الوضعية نمواً أصيلاً وهاماً في ميدان إبستمولوجيا العلوم ضمن ما عرف "بحلقة فيينا" (1924) وهي مجموعة من العلماء ذوي تخصصات مختلفة كان هدفهم تشجيع الحركة العلمية. ويتعلق الأمر هنا خاصة "بالوضعية المنطقية" التي كان إسهامها الرئيسي يتلخص في توضيح وإبراز الطبيعة الرمزية للخطاب العلمي من خلال الاهتمام بتحليل بنيته النحوية والدلالية.

هكذا طالب عالم الاجتماع نورات O. Neurath بقوة بضرورة صياغة "خطاب عالمي" يسمح بمقارنة المنطوقات الفرضية للنظريات بمنطوقات قابلة للملاحظة يكون مصدرها التجربة، وتبرز ضرورة هذا الخطاب العالمي بخاصة في مجال العلوم الاجتماعية التي تتميز بسيادة الخطاب اللفظي (الشفوي)، والضبابية في مجال الدلالة، وهذه العلوم عموماً معزولة مفهوميا عن العلوم الطبيعية. ويعتبر كارل بوبر K. Popper أكبر ناقد للوضعية المنطقية، وفي ذات الوقت أحد المحافظين على تقليد الجدل القائم بين الوضعية والتخمين "الميتافيزيقي" في العلوم الاجتماعية. إنه يصور نمو العلوم وكأنه ناتج عن المنافسة بين نظريات تفسيرية متنوعة، تمثل على الدوام حلولا مؤقتة لمشكلات محدودة. وتؤدي هذه المنافسة إلى التخلص تدريجياً من بعض النظريات خلال مواجهتها بالاختبارات الحسية (الإمبريقية). كما تؤدي إلى إنتاج جسم من المعارف ينمو ويتطور باستمرار بواسطة عملية "الانتخاب الطبيعي للفرضيات"، والنقد الواعي والمنتظم بين "الذوات العارفة المنتجة للنظريات."

وهكذا تكون مهمة العلم من منطلق الوضعية المحدثة هي النضال ضد المعارف التي تدعي امتلاك أساس مطلق (مثل الميتافيزيقا والعلوم المزيفة)، وتحاول بالتالي الاحتماء ضد النقد لإقامة دوغمائية أو أيديولوجيا سياسية أو يوطوبيا Utopie (أسطورة) اجتماعية.

العلوم النموذجية

1. الفيزياء والتجربة: إن الخاصية الكبرى للوضعية تتمثل في موقفها التوحيدي (أو الوحدوي) فيما يخص منظومة العلوم: بمعنى مناصرتها لمبدأ وحدة المنهج العلمي، والعقل العلمي ورفضها لأية ازدواجية تصنف العلوم إلى علوم طبيعة وأخرى إنسانية. لكننا نجد الفيزياء تحتل المكانة المرموقة في التصنيف الذي أقامة أوغست كونت للعلوم. وهكذا يمكن أن تنحرف الوضعية لتصبح "فيزياوية" Physicalisme مما يعني أن نموذج الفيزياء الرياضية يعتبر هو النموذج المفضل في كل مجالات المعرفة، كونها علماً تجريبياً بامتياز. وترمي النزعة "الفيزياوية" إلى التخلص من كل المفاهيم التي يصعب إرجاعها إلى مصادر قابلة للملاحظة.

تتركب منظومة العلوم حسب الفيلسوف "ر. كرناب R. Carnap" من عدة خطابات تراتبية حيث أن أي لفظ في مستوى عال يقبل الاختزال إلى مستوى أدنى منه (أنظر كتابه: الأسس المنطقية لوحدة العلوم The Logical Foundations of the Unity of Science, 1938). وهكذا، ينبغي لكل خطاب علمي أن يقبل الترجمة في نهاية المطاف إلى خطاب مشترك، هو الخطاب الفيزياوي Physicaliste المكون حصريا من ألفاظ وصفية قابلة للملاحظة، امبريقية، وتجريبية. وبالتالي، فالفيزياوية لم تعد مجرد محاكاة لنماذج فيزيائية– رياضية فحسب، ولكنها أضحت ضرورية بحيث يكون لأي مفهوم سوسيولوجي مقابله الذي يقبل الملاحظة بهدف التخلص نهائياً من الألفاظ النظرية.

ترتبط فكرة السببية في الفيزياء التجريبية بقوة بوجود متغير قابل للتحكم فيه من خلال عملية التجربة. فالأمر لا يتعلق بالبحث عن الأسباب النهائية (المطلقة)، بل يتعلق الأمر بالكشف عن وجود متغيرات تجريبية فعالة. وبقدر ما تكون التجربة ممكنة في علم الاجتماع (أو وجود بديل عنها مثل التحليل المقارن المتعدد العوامل) فإن المخطط السببي يبقى صالحا كموجه ولو أدى ذلك إلى تعديله في ضوء معرفتنا بحدود استعماله. إضافة إلى ذلك، فإن التحليل السببي يؤدي طبيعيا إلى صياغة القوانين التي هي الغاية النهائية للبحث بالنسبة لعلم الاجتماع الوضعي.

2. التاريخ والتواريخ: لا يمكن فصل علم الاجتماع الكونتي (نسبة لأوغست كونت) عن فلسفته حول التاريخ. فقانون المراحل الثلاث يتنبأ بقدوم العصر الوضعي حيث يمثل العلم السلطة الروحية، وهي السلطة الوحيدة التي لها شرعية. هكذا تكشف تاريخانية الوضعية Historicisme عن امبريالية ثقافية للعلم باعتباره الشكل الوحيد المقبول من المعرفة، والذي يعتبر أيضا خليفة الفلسفة النقدية في الصراع مع الظلامية. تمثل هذه الثقة العمياء في العلم باعتباره عنصرا محددا ومرسخا للحضارة، قاسما مشتركا بين كل فلسفات القرن التاسع عشر، وبخاصة المادية الماركسية. وتكتسب علاقة الوضعية بالتاريخ أيضا معنى آخر مخالفا تماما لما سبق، يجسده رد فعل المؤرخين تجاه فلسفات التاريخ حيث يفضلون البحث الدقيق عن "وقائع ملموسة" ورفض كل نظرية عامة، ويشجع مثل هذا الموقف مقاربة تهتم بالأحداث من خلال إحصاء الوقائع الملموسة في محاولة لإعادة رسم كيفية نشوء الوضعيات التاريخية في كل خصوصيتها.

توصف النظريات السوسيولوجية للتغير الاجتماعي التي تركز على أولوية التطور العلمي والتقني في تفسير التغيير بأنها نظريات وضعية. ويمنح كارل بوبر مكانة متميزة للعلم كعامل مفسر للتاريخ، لكنه يعمل، بنفس الوقت، على حرمانه من أية إمكانية للتنبؤ التاريخي الشامل وتلك هي المفارقة الكبرى: فالعلم والتقانة يُشكلان عاملين رئيسيين للتغير التاريخي لكن نموهما غير قابل للتوقع أو التنبؤ (الاكتشافات)، وليس خطيا (رفض تعاقب النظريات). وهكذا، فالتاريخ غير قابل للتوقع في تطوره الكامل(The Poverty of Historicism,1961). إن ما يفصل بين وجهات النظر التاريخية لكل من أوغست كونت وكارل بوبر يتصل مباشرة بتصوراتهما الأبستمولوجية. إذ يعتقد أوغست كونت في فكرة التراكم الخطي للمعرفة، بينما يقدم لنا كارل بوبر نظرة نقدية وتنافسية حول العلم.

يعتبر كارل بوبر أن " القوانين التاريخية " جزئية جميعها، ومتعلقة بفئة محددة من الأحداث، والتاريخ عبارة عن كمية غير قابلة للجمع من هذه القوانين. إذ ليس هناك سوى تواريخ مفردة ومجزأة، وهو ما يجعل التنبؤ الشامل بالأحداث قضية مستحيلة،

ويفسح المجال فقط لتوقعات محلية ومحدودة تكون دوما عرضة للتغيير بواسطة حركة مجموع التيارات التاريخية غير الخاضعة للرقابة.

3. **المنطق والاختبار**: إن الفصل الجذري بين الأحكام التحليلية التي لا تضيف شيئا للمعرفة لكنها تساعد على تطوير النتائج، والأحكام التوليفية التي تحمل إضافة للمعرفة بالرجوع للتجربة يؤسس لاستقلالية العلوم الصورية (الشكلية) الموجهة نحو الوقائع. ويجري التمييز بدقة بين النظام المنطقي–الرياضي والمنطقي الإمبريقي. فالعلوم "الشكلية" تعتبر خزانا للعلوم الموجهة نحو الوقائع، حيث تمدها بالمناهج والمبادئ المنظمة والضابطة. وتسعى الوضعية من خلال هذا التمييز بين المنطقين إلى تقييد الاستعمال التعسفي للرياضيات، وتنتقد الطابع الشكلاني الناتج عن ذلك. فالوضعية تماثل بين الموضوعات الرياضية والبناءات المنطقية وتدعو إلى مزيد من الواقعية التجريبية. فالمنهج الرياضي ليس إلا أداة، ولا يشكل إطلاقاً غاية للتفسير السوسيولوجي. وهكذا تفضل الإبستمولوجيا الوضعية اختبار النظريات ووضعها في مواجهة الوقائع.

تشترك الاستراتيجيات المنهجية للاختبار في افتراض استقلالية فئتين متميزتين من المنطوقات: المنطوقات الإجرائية التي تخص عروض الحال عن التجارب أو الوقائع. والمنطوقات الفرضية أو "القوانين"، وهو ما يعني وجود خطابين: خطاب نظري وخطاب "تجريبي" أمبريقي يتمتع باستقلالية فعلية أو حقيقية. ورغم أن الوقائع تخضع دائماً بدرجة أو بأخرى، لعملية تأويل مسبق من قبل النظريات التي تسعى إلى تفسيرها، فإن النظريات المختلفة يمكنها على أية حال الاتفاق حول وقائع متماثلة باقتراح تفسيرات منافسة لتلك الوقائع. فالاتجاه الاستقرائي يعتمد على الانطلاق من منطوقات الملاحظة المنتظمة وصولا إلى تعميمات امبريقية ذات طابع عمومي في صيغة قوانين، وصياغة نظريات تربط بين هذه القوانين (H. Blalock, Theory Construction 1960). في حين يهدف الاتجاه التحققي "verificationisme" إلى ضمان قاعدة امبريقية أوسع ما يكون للنظرية بجمع وقائع تسمح بالتحقق من فرضياتها. وهذه الأخيرة تضمن للنظرية مستوى احتمال صدقها الذي ينبغي زيادته بأقصى ما يمكن من خلال تكرار التجارب الجديدة أو الملاحظات. إنها استراتيجية استنباطية لأنها تنطلق من فرضية أو نظرية لتجمع بعدها الوقائع ذات الصلة وصولا

إلى إثبات الحقيقة دون بلوغ المطلق. نجد ضمن هذا التصورالقائم على مبدأ التحقق فكرة مفادها أنه بإمكان علم الاجتماع تكرار التحقيقات الميدانية والملاحظات حتى يؤكد صدق النظرية. أما الاتجاه التكذيبي "falsificationisme" فينصح أصحابه بوضع النظرية في مواجهة وقائع من شأنها تكذيب فرضيات تلك النظرية (K. Popper). وتعتبر هذه الاستراتيجية حصرية أكثر، لأنه يكفي الحصول على واقعة واحدة غير مطابقة للفرضية لإثبات الطابع غير العمومي (إذن غير الشرعي) للفرضية ويتم تكذيبها.

وتصبح درجة احتمال الفرضية المكذبة صفرا إذا لم يخضع مضمونها لإعادة الصياغة بشكل دقيق. فالعلم يتكون من وقائع صادقة أو وقائع كاذبة وكلاهما يعمل على تحقيق تقدم النظريات بطريقة نقدية. وينبغي على علم الاجتماع اعتماد طريقة التكذيب حتى يتجنب عملية الجمع اللامتناهي لبيانات تثبت صدق فرضيات تافهة .(J. Ford, 1975)

ما يحدث فعلا في علم الاجتماع هو الجمع بين الطرق المتنوعة للاختبار مثل الاستقراء، والتحقق، والتكذيب. إذ تتضمن كل نظرية سوسيولوجية جدية تعميمات مصدرها الاستقراء، وتمتلك قاعدة امبريقية واسعة، وينبغي عليها أن تقاوم بقدر المستطاع المحاولات الضرورية الهادفة إلى تكذيب بعض فرضياتها.

4. من علم الأحياء إلى علم الاجتماع: نشأ علم الاجتماع الوضعي من الاعتقاد في أن النظم الاجتماعية هي كيانات طبيعية بالأساس. فالمجتمع لا يوجد بفعل قرار يتخذه المشرعون أو الفلاسفة، بل أنه ذو طبيعة عفوية ويتمتع بحركية أصيلة. من جهة ثانية، بما أن المجتمع يتشكل من أفراد هم كيانات حية، فإن القوانين البيولوجية تصبح أكثر من ضرورية لفهم كل ما هو اجتماعي. وبذلك يصبح علم الاجتماع معتمدا على التحولات الأبستمولوجية لعلوم الأحياء ومنها: الإحيائية Vétalisme، التطورية، وعلم الوراثة، وعلم الأخلاق.

يكتسب المجتمع في ضوء الأبستمولوجيا الإحيائية خصائص عضوية (تكاثر عفوي، غاية داخلية)، أما التطورية فتعتبر أن الطبيعة البشرية بيولوجية قبل كل شيء،

وتكون أفكار الصراع من أجل البقاء والانتخاب الطبيعي لمن هو أكثر صحة مصدر إلهام لأيديولوجيات الصراع الطبقي، وكذلك أيديولوجيات التفوق العرقي. وقد كان انصهار التيار التطوري المحدث مع الأبحاث الحديثة في مجال علم الأخلاق وعلم الجينات البشرية (علم الوراثة الحديث) وراء ظهور "علم الاجتماع البيولوجي (E.O .Wilson, The Human Nature, 1979). .

وهكذا تقدم العوامل البيئية (الإقليم، وكثافة السكان) والعوامل الوراثية (المورثات والرموز الجينية) قاعدة لتفسير الظواهر الاجتماعية (مثل الحروب، الإيثار، السلوكيات الطقوسية...الخ). وهو ما يجعل الميراث البيولوجي للنوع الإنساني للرجل الأول L'Homo Sapiens يمارس تأثيرا على تكوين الأبنية الاجتماعية للمجتمعات. لقد ساعدت هذه العلاقة بين علم الأحياء وعلم الاجتماع هذا الأخير على تجنب أوهام التمركز الأنثربولوجي (بمعنى التمركز حول الطبيعة البشرية واعتبار المجتمع الإنساني نموذجا وحيدا لا مثيل له). وقد كشفت البحوث بالفعل عن وجود مجتمعات حيوانية، كما لوحظ وجود سلوكيات اجتماعية "ذات طبيعة إنسانية" في المجتمعات الحيوانية الأولية. (E. Morin, Le paradigme perdu: la nature humaine, 1974)

المناهج الوضعية

1. **الملاحظة والقياس:** يتمثل موقف الوضعية أولا وقبل كل شيء في ضرورة "إنقاذ الظواهر"، بمعنى منح مكانة متميزة للوقائع. كما ينبغي أن تأخذ الملاحظة الصدارة على التخمين. وترفض الوضعية الاتجاه الإمبريقي الذي يراكم البيانات المتفرقة دون بناء نظرية تفسيرية، ساعية في المقابل، إلى صياغة قوانين من شأنها التوليف بين فئات محددة من الظواهر وصولا لتحقيق التنبؤ. وفي سبيل تحقيق شرط الاختبار ينبغي على كل علم واقعي أن يواجه الوقائع التي يتعامل معها، مما يعني أن كل علم واقعي يتضمن برهة امبريقية ضرورية لإثبات صدقه الخارجي. وغالبا ما يستخدم علم الاجتماع بهذا الشأن لغة "المتغيرات" لتحقيق الملاحظة والقياس. حيث يرمز المتغير إلى مجموعة من الصفات (مثل: بيروقراطي) ويمكن أن يأخذ صيغة بعض القيم على سلم معين سواء بالحضور أو الغياب (مثل: نعم/

لا)، أو في صيغة علاقة ترتيب (مثل: أكثر من/ أقل من ...) أو في صيغة قيم رقمية (مثل: عدد من المرات أكثر من ...) وقد يكون سلم المقاييس اسميا أو ترتيبيا أو تقطيعيا. وتستفيد بعض المتغيرات من وحدات للقياس (مثل: وحدات نقدية ، وحدات زمنية) مما يجعلها قابلة للتكميم بدرجة كاملة (مثل، سلم المعدلات). إن قياس المتغيرات بما هي تعابير نظرية يتم بواسطة المؤشرات وهي مجموعة صفات امبريقية مصدرها الملاحظة (يتم الحصول عليها باستخدام الاستمارة، أو تحليل المضمون... الخ).

أما المتغيرات فتشير إلى مجموعة مواصفات أو أبعاد تتعلق بخصائص الموضوعات التي يتم تصورها ضمن النماذج النظرية المستخدمة. وتقدم لنا المؤشرات على مستوى اللغة الأمبريقية المستعملة في الملاحظة شيئا معادلا لكل واحد من مواصفات أو أبعاد المتغيرات في صورة قابلة للتكميم. وتكمن المشكلة في مدى القدرة على صياغة مجموعة من المؤشرات الملائمة بحيث تكون بمثابة ترجمة 'مرضية للأسس النظرية التي يقوم عليها التحليل الكمي أو المقارن أو السببي.

2. **المنهج التجريبي:** بعد تجاوز مشكلة الملاحظة والقياس تواجهنا مشكلة أخرى تتعلق بالمراقبة أو الضبط التحليلي للمتغيرات. إن التجربة المخبرية نادراً ما تكون ملائمة للتطبيق على الظواهر الاجتماعية، لكن المنطق التجريبي يوجه المناهج المقارنة الثابتة (synchronique) (مثل التحليل المتعدد الأنواع "multivariate" أو التحليل التعاقبي "diachronique" (تحقيب زمني). وهكذا فإنه عادة ما يجري الربط بين التيار السوسيولوجي الوضعي والمنهج التجريبي.

حسب هذا المنهج تخضع مجموعتان يتم اختيارهما بطريق الصدفة للملاحظة (مثلا، فاعلون، سلوكات، مجتمعات أو أية عناصر أخرى)، وفيما تخضع واحدة منهما للتدخل بحيث يتم تغيير عامل واحد في هذه المجموعة التجريبية (مثل تقديم معلومات جديدة للأفراد من شأنها تغيير معتقداتهم) خلال التجربة، تترك المجموعة الثانية على حالها دون تغيير من أجل المراقبة. وتسمح مقارنة التعديلات

المسجلة على المجموعتين قبل وبعد التجربة بالتوصل إلى تأكيد الطابع السببي للمتغير التجريبي. وتفترض التجربة توفر شروط مخبرية هي:

أ. ينبغي أن تكون المجموعتان منفصلتين ومستقلتين.

ب. اختيار عدد كاف نسبيا من الوحدات بطريقة عشوائية.

ج. ينبغي أن يكون المتغير التجريبي (السببي) على درجة من الصفاء (الدقة في تحديده) بحيث لا يشوب عملية قياس التغير الحادث فيه أي غموض.

د. ينبغي أن يكون المتغير التجريبي قابلا للتغيير (زيادة أو نقصانا) بما فيه الكفاية حتى يؤدي إلى تأثيرات قابلة للملاحظة والقياس.

لا يتحكم عالم الاجتماع في غالب الأحيان بكفاءة في تلك المتغيرات وبخاصة فيما يتعلق بشروط الضبط أوالتحكم الفعلي في المتغيرات. إنه في الحقيقة يقوم بما "يشبه التجربة". حيث تتم معاملة أي تغيير يحدثه الفاعلون الاجتماعيون (مثل: تشريع، إضراب، تجديد تكنولوجي....) بمثابة متغير تجريبي، وتتم محاولة قياس تأثيراته من خلال إعادة بناء أو صياغة الوضعية السابقة واللاحقة لتأثير المتغيرات. وهكذا تلتحق المقارنة التجريبية بالمخطط العام للتحليل المقارن الموجه نحو الدراسة الكمية للمتغيرات في بيئات اجتماعية طبيعية. (D. Cook et. D. T. Campbell, quasi– experimentation, 1979)

3. **النموذج السببي العام Le Model Nomologique** يولي البرنامج المنهجي للتيار الوضعي أهمية مركزية للبحث عن القوانين العامة بصفتها الضامن لعملية التنبؤ بالظواهر. و تأخذ كل القوانين صيغة معادلة تشير إلى علاقة التلازم في الوقوع بين فئتين من الظواهر المختلفة. (تقرأ المعادلة التالية من اليسار إلى اليمين)

$$A\ x, P(x) \leftrightarrow Q(x) \quad 0 < I < 1$$

لو افترضنا أن لكل (فئة من المجتمعات x مثلا)، خاصية محددة (مثل سيادة نظام سياسي شمولي P)، فإن هناك احتمالا معينا (p(I أن يرتبط ذلك في ذات الوقت بخاصية أخرى (مثل ضعف الإنتاجية الاقتصادية Q). هذا القانون يمكن اختباره بحيث يجد سندا بين الوقائع بشكل أو بآخر. لكن هذه العملية لا تشمل سوى الخصائص المحددة بدقة وصرامة. إذ أنها تطمح إلى إثبات عمومية تلك

القوانين (A x) انطلاقا من معطيات الواقع المحدد بدقة، (وضعية المجتمع P(x)، وطبيعة النظام السياسي للمجتمع Q(x)، وعلاقة ذلك بزيادة أو ضعف إنتاجية المجتمع). إضافة إلى إخضاع القانون لشروط دقيقة في الاختبار بحيث يكون هذا القانون على درجة من العمومية، ويشير إلى فئات من الظواهر (المجتمعات) المحددة بدقة. هذا على المستوى النظري، أما في الواقع التاريخي الملموس فإن القوانين في علم الاجتماع تخضع لعديد من الشروط التطبيقية، لذلك يكون منِ الصعب اكتشافها (ندرة القوانين السوسيولوجية)، واختبارها بشكل حصري (بمعنى لا يدع مجالا للشك)، وأصعب من كل ذلك تطبيقها (وجود قيود أو موانع أخلاقية، وأيديولوجية، واجتماعية...).

4. التفسير الوضعي: L'Explication Positiviste

1. التنبؤ والشمولية الإحصائية:

يشكل اكتشاف القوانين التنبؤية الشكل الأكثر ملاءمة للتفسير بالنسبة للوضعية لأن غايتها الأبستمولوجية الرئيسية هي التمكين للتنبؤ السببي للظواهر "Nomologie". وتهدف النظرة الماضوية "Rétrodiction" إلى تفسير الأحداث الماضية وتسمح باختبار النظريات السوسيولوجية على أساس معطيات تاريخية. و بهذا الصدد تتعايش صيغتان مختلفتان من هذه النظرة برغم كونهما متكاملتين: وضعية من صيغة حسية تعتمد بشكل حصري على الإحصاء، ووضعية من نوع سببي (علي) أكثر تشددا وصرامة من حيث تفسير الظواهر الاجتماعية. وتفضل الوضعية من النوع الحسي اكتشاف القوانين العامة القريبة من الظواهر الامبريقية دون الرجوع إلى مبادئ أو قوانين تتسم بطابع تجريدي كبير. وتغطي القوانين الوضعية أصنافا من نوع محدد من الظواهر، وتكون لهذه القوانين مكانة "التعميمات الإمبريقية"، طالما يعتبر علم الاجتماع الوضعي نفسه مجموعة غير منتظمة من هذه القوانين. فالأمر لا يتعلق باكتشاف "لماذا" بل بملاحظة الانتظامات الإحصائية الموجودة بين مجموعات من المعطيات القابلة للملاحظة.

إن الهدف الابستمولوجي للوضعية هو التنبؤ، لكن حتى يمكننا التنبؤ بضعف الإنتاجية المرتبطة بالنظام السياسي الشمولي في مثالنا السابق، لا بد من معرفة الحالات المماثلة السابقة، ويكفي لذلك التعرف على عدد من حالات المجتمعات التي تظهر فيها نظم شمولية. لأن معرفة "الأسلوب الذي تنتج بمقتضاه الظواهر" عبارة عن وهم بنظر هذا التيار من الوضعية، ولا يضيف شيئاً إلى إمكانية التنبؤ وبالتالي الفعل الإنساني. إذ يكفي من أجل التنبؤ بالاتجاهات والسلوك تركيب أو توليف تلك الانتظامات التي جرت ملاحظتها.

لقد دأب علم الاجتماع على استخدام قوانين إحصائية تحقق الوصف الكمي لمجموعات أو فئات من الظواهر الاجتماعية. ويعبر الارتباط الإحصائي عن علاقة معطاة ومحددة بمعامل محدد من درجة الاحتمال (P a). وترتقي هذه العلاقة إلى مرتبة القانون عندما نسجل عدم تغيير المعامل Pa خلال الملاحظات المتكررة الأخرى. ولأن القوانين الإحصائية تكون ذات طبيعة حسية بالأساس، فإنها تعتمد على الشروط الملموسة لتطبيقها في السياقات الاجتماعية المختلفة. (مثلاً: ثبات معدل الانتحار الذي وجده إميل دوركايم). وينبغي الحرص عند استعمال هذه القوانين ألا نعطي لتلك المعدلات الثابتة واقعا خاصا بها، (مثلا الميل نحو الانتحار) وهو ما يجعل منها شكلا من الشمولية الإحصائية أو النزعة الجمعية. فالفئات الإحصائية عبارة عن مجموعات من الأحداث القابلة للملاحظة، وحيث أن مجموعها الكمي لا يعكس شيئاً آخر غير العناصر الفردية الخاصة بطبقة مرجعية محددة. (مثلا: الأفراد الذين يقدمون على الانتحار)، فإن معدل ثبات الظاهرة يعبر عن نتيجة أو محصلة وليس حقيقة ذات وجود مستقل. هناك خطر إضافي يكمن في إسقاط الخصائص العامة المميزة لطبقة أو فئة إحصائية معينة على كل واحد من أفراد المجتمع المرجعي. فالمعايير الإحصائية تطبق على طبقة أو فئة من العناصر وليس على العناصر نفسها (وهذا ما يسمى الخطأ البيئي). ويمكن لعملية التعميم أن تأخذ شكل الاستنتاج الاحصائي الذي يهدف إلى إعطاء مجموعة من الناس خصائص جرت ملاحظتها على مستوى عينة محدودة منهم. ويكون هذا الاستنتاج صادقا– ضمن حدود قابلة للقياس– وبشرط أن تكون تلك العينة ممثلة لهؤلاء الناس (مثلا: عينة عشوائية، عينة حصصية). وكقاعدة عامة فإن

اكتشاف العلاقات الإحصائية حتى في حالة تعميمها بطريقة سليمة لا يضمن وجود ارتباط شرعي بين الظواهر. إذ أن هذا الارتباط ينبغي توضيحه من خلال البحث الذي يبرز العلاقة السببية القائمة بين تلك الظواهر.

2. السببية والحتمية: Causalité et Déterminisme

تمثل الوضعية ذات النمط السببي الصيغة المثلى لنمط التفسير الذي يقوم على تشريع القوانين "nomothétique"، إنه يطمح إلى تجاوز العلاقة التلازمية باتجاه نمط التفسير الذي يقوم على الارتباط الحتمي. وفي هذه الحالة، فإن الأسباب التي يجري البحث عنها تمثل العوامل الضرورية والكافية لإنتاج الظواهر الملاحظة بشكل منتظم (K. Hempel, K.Popper, M. Bunge).

حتى يكون العامل **س** (الوضعية الطبقية مثلا) مسؤولا عن إحداث الأثر **ص** (الأيديولوجيا مثلا) لابد من توافر الشروط التالية:

أ. يكون **س** منفصلا تماما عن **ص** (بحيث لا يتم تحديد الوضعية الطبقية بعامل الأيديولوجيا).

ب. يكون كل من **س** و **ص** متلازمين بانتظام (علاقة قانونية أو شرعية).

ج. يكون **س** سابقا على **ص** (فعل متأخر) مثال: وضعية طبقية ← تنشئة ← أيديولوجيا).

د. يكون رد الفعل من **ص** على **س** ضعيفا (لا تمنح الأيديولوجيا **ص** وضعية طبقية **س**).

ه. ليس هناك أثر عفوي في النسق (**س**←**ص**) بمعنى عدم إمكانية ظهور الأيديولوجيا **ص** بشكل عفوي خارج **س**.

و. يرتبط كل من **س** و **ص** بعلاقة حصرية (الوضعية الطبقية س تقابلها الأيديولوجيا **ص** لاغير).

يبدو هذا المخطط السببي على درجة عالية من التشدد بحيث لا يكشف عن الروابط الخفية الموجودة بين الأيديولوجيات والطبقات الاجتماعية. لكن هذا لا يعني مع ذلك ضرورة استبعاد التفسير السببي من علم الاجتماع. إذ أن مبادئ السببية عبارة

عن أفكار موجهة ينبغي تكييفها بشكل دقيق مع الموضوعات الاجتماعية آخذين بالحسبان تعدد الأسباب والنتائج (فكرة التحديد الأعلى surdétermination)، والطبيعة الاحتمالية (غير الحتمية) للانتظامات الاجتماعية، والأفعال الارتدادية المتعددة، والآثار العفوية المنبثقة عن العمليات الاجتماعية.

تعتبر الحتمية في صيغتها الوضعية ذات طابع محلي أكثر من كونها شاملة. إذ أنها تهدف إلى تفسير طبقات محدودة من الظواهر (مثلا: الحروب) بواسطة عوامل عامة مجردة ومحددة بدقة: (مثلا، الزيادة السكانية، النمو التقاني). إن الأمر لا يتعلق بحتمية شاملة حيث يمكن استنتاج الوضع الراهن الملموس للمجتمع من وضعه السابق. وتوجد هناك مجموعة من الاتجاهات التاريخية غير المتجانسة التي لا يمكن أن يكون لها ترتيب موحد. كما لا يمكن افتراض حتمية شاملة سوى من قبل نظرية وضعية واهمة ناتجة عن رؤية تطورية دوغمائية. ومن جهة أخرى، تحاول الوضعية التخلص من اتخاذ مواقف ميتافيزيقية لا تخضع لاختبار التجربة. وهكذا، فإن التعريفات المستخدمة كأدوات وصفية لإبراز الخصائص القابلة للملاحظة هي في واقع الأمر ذات طابع "اسمي" وليس "جوهري" (K. Popper, 1972). لذلك لا ينبغي لعالم الاجتماع أن يبحث عن الوصول إلى الجوهر الخاص بواقع معين من خلال تعريف مفهومي مثل: "السلطة"، "المجتمع"... ولكن ببساطة أن يلخص محصلات التجارب والملاحظات واضعا أياها تحت عناوين محددة مستعيناً في ذلك بالتعاريف.

3. الموضوعية والعلموية: Objectivisme et Scientisme

تعتمد فكرة الموضوعية في المقاربة الوضعية على موقف إبستمولوجي مفاده ضرورة الإبقاء على تأثير أو ذاتية الباحث خارج عملية البحث العلمي، أي بقاؤه محايدا. ولا ينبغي أن يختلط المعياري (أحكام قيمية) بما هو وصفي أي بما هو موجود فعلا. فالوضعية تفصل فصلا كاملا بين أحكام الوقائع وأحكام القيمة، بين الموضوعي والذاتي، بين النظرية المجردة والتطبيق الملتزم. فالتطبيق ميدان تسوده فكرة المنفعة والتقديرات الذاتية، بينما تمثل النظرية ميدان الحقيقة المجردة أو مجال الموضوعية. فالعلم مستقل عن القيم (الحياد القيمي)، إنه يمثل القيمة الروحية للحقيقة.

يعكس تصنيف العلوم صعودا لروح الوضعية من خلال النظام التراتبي للظواهر، "فالسّلّم الموسوعي" بمعنى تراتب أو تدرج العلوم الوضعية يأخذ شكل التعقيد المتزايد والعمومية المتناقصة (أوغست كونت). ويتوج علم الاجتماع الشق العام للعلوم، مما يعني وجود تواصل في المقاربة والمناهج انطلاقا من الفيزياء في أسفل السلم، وصولا إلى علم الاجتماع في قمته. لكن ذلك لا يمنع كل فرع من التمتع باستقلالية تجاه الفروع الأخرى، وهذه الاستقلالية مصدرها الخصوصية الأنطولوجية (تحديد طبيعة الوجود) للفرع ومجاله الخاص في الواقع. ويستعمل علم الاجتماع باعتباره علما للظواهر الأكثر تعقيداً، كل قوانين العلوم الأخرى التي يفترض وجودها إضافة إلى صياغة قوانينه الخاصة. وتجدر الإشارة هنا إلى انحراف علموي تقع فيه الوضعية عندما تنصب علم الاجتماع "أميراً على العلوم الإنسانية". وهكذا يؤدي تفسير الاجتماعي بالاجتماعي باعتباره المبدأ المؤسس لاستقلالية علم الاجتماع الدوركهايمي إلى علم اجتماعوية sociologisme (علم اجتماع ابتذالي). وتنصب الإبستمولوجيا الموضوعوية Objectiviste علم الاجتماع منسقا للعلوم الاجتماعية منتزعة بذلك لقب "أمير العلوم" من الأنثروبولوجيا التي تعتبرها قريبة كثيرا من الأوهام الذاتية (K. Popper, 1972).

الفصل الثالث

الجدلية

مقدمة: الكلية الاجتماعية التاريخية

السياق الاجتماعي- التاريخي

العلوم النموذجية

المناهج الجدلية

الجدلية والتفسير

الفصل الثالث

الجدلية

مقدمة: الكلية الاجتماعية التاريخية

La Totalité socio-historique

يجد علم الاجتماع نفسه مع خطاب الجدلية صحبة تقليد فلسفي غني تخترقه عدة تيارات مثل: الواقعية الأفلاطونية، المثالية الهيغلية، المادية الماركسية. وتعكس هذه التيارات بذات الوقت الالتباسات المميزة للخطاب الجدلي، كما تبرز جوهره المتمثل في التناقض. تشكل الجدلية في الأصل فنا خطابيا يسعى إلى أن يبلغ باللغة العادية درجة الكمال في استعمالاتها لغرض المحاججة. وبقى هذا التوجه البلاغي حاضراً في كثير من الاستعمالات الحديثة للجدلية. وتسعى الجدلية فضلا عن ذلك لاحتلال المكانة العليا بصفتها منطق التفكير، وقد أضحت المعرفة الأرقى التي تشرع لبقية العلوم: كونها علم الفكر (الأيديولوجيا).

وهكذا اعتبر نظام الأشياء مماثلا وخاضعاً بذات الوقت لنظام العقول، وقد أرسى التوجه الشمولي للجدلية مماثلة كاملة بين العام والخاص، وبين ما هو كلي وما هو جزئي، أي بين البعد المتجمعي الكلي والبعد المجتمعي الجزئي. وتعتبر إشكالية "التغير" الاجتماعي- السياسي بمثابة الحقل المفضل لدى الأنموذج الجدلي. وتقدم الظواهر التاريخية للصراعات، والتعارضات، والحركات الاجتماعية فرصة لتطبيق الأفكار الجدلية مثل التناقض، والنفي، والنقد. لكن الجدلية بصفتها صياغة عالمة (من العلم) للخطاب العادي، واجهت مفارقة تمثلت في الاستيلاء على أفكارها النقدية واستعمالها من قبل أيديولوجيات أغراها المضمون العاطفي والمعياري لمخططات التفسير الجدلي.

من وجهة النظر الأنطولوجية (تحديد طبيعية الوجود)، هناك عدد من الأيديولوجيات الجدلية، إذ نجد المثالية أو الواقعية المفهومية (عند هيغل) تتعارض مع المادية (عند ماركس). أما من وجهة النظر الإبستمولوجية (نظرية المعرفة)، فالجدلية تعتبر إجراءًا ثنائياً مثلما يبدو من الثنائيات التالية: الروابط بين الموضوع والذات، تجسيد صورة الواقع في الفكر، التماهي بين الشيء والمفهوم، كل هذا يفترض وجود روابط حميمية ومعقدة بين مستويين: الممارسة والنظرية. ويعتبر المنهج الجدلي في جوهره تطبيقا لإجراءات أو عمليات مفهومية ذات طبيعة منطقية (مبدأ التناقض، منطق الكل والجزء) مرتبطة أحياناً كثيرة باتخاذ مواقف "نقدية" ذات طبيعة تأملية وتقييمية. ويشكل نقد البديهيات الأولى (المسلمات)، ونسبية المناهج والحلول شروطا ضرورية لكل بحث علمي. لكن عندما تدعي الجدلية لنفسها صفة منطق البرهان يحدث الانزلاق التدريجي نحو المجادلة العقيمة والمحاججة المتباهية كما يبدو ذلك من تاريخ الاستعمالات المفرطة لها على هذا النحو.

السياق الاجتماعي- الثقافي Le contexte socioculturel

1. **من الفن الخطابي إلى العلم العالمي:** تطورت الجدلية تاريخيا ضمن إطار المدينة الإغريقية التي كانت أبنيتها السياسية تسمح بل وتستدعي مناقشة الأفكار. ويسعى الفن الخطابي من خلال وساطة الكلمة النقدية وموافقة الجميع إلى صياغة معرفة إذا لم تكن أكيدة فإنها على الأقل احتمالية أو منطقية. وأخذت الجدلية مع أفلاطون صفة المعرفة المفضلة، والمنهج الذي يضمن الوصول إلى صدق عالمي. وكانت الفكرة الإغريقية حول الكون باعتباره عالما محددا ومعقولا (قابلا للمعرفة العقلية) مرتبطة بشكل حميمي بفكرة إمكانية تحقيق المعرفة الشاملة أو الكلية.(A. koyré, Du monde clos à l'univers infini, 1973.

لقد جرى تحويل المعرفة المتمركزة حول الإنسان كما مارسها الصوفيون (الإنسان معيار لكل شيء) على يد أفلاطون إلى السياسة بوصفها علما ملكيا (يحتل المكانة الأرقى) دون تمييز، سواء في شكل علم الاقتصاد أو علم الإدارة. وقد استدعت يوطوبيا (أسطورة) المدينة المثالية باعتبارها نموذجا مجتمعيا مصغرا،

تنظيما شاملاً للمعرفة الإنسانية: عالم معقول (العقل والمنطق)، وعالم مرئي (شعور وإدراك)، وشكّل عالم الأفكار مجالا لسيادة العلم الأرقى، أي الجدلية، بوصفها معرفة يقينية عن الأنماط أو الأفكار الحقيقية، وكانت مقصورة على النخبة من أسياد المدينة. وقد أعادت الفلسفة المثالية الألمانية إلى الحلبة، من خلال فلسفة التاريخ، المنهج الجدلي الذي ينتصر في المنظومة الفكرية عند هيغل حيث يكون للتطور التاريخي ميزة القطيعة والشمولية في آن واحد. وتعتبر جدلية هيغل منطقا مفهوميا متضمنا في الاجتماعي الذي يحدد الصيغة التناقضية والتدريجية للتطور التاريخي. ويطبق هيغل هذا المخطط الجدلي على تاريخ الحضارات الإنسانية في لوحة ضخمة تجسد إنجاز التوليفة أو التركيبة التأملية "synthèse spéculative" المتمثلة في تجسيد الفكرة أو المفهوم في المعرفة المطلقة.

2. **من التصور الاقتصادي إلى نقد علم الاجتماع**

أثرت جاذبية الجدلية الهيغلية بقوة على أعمال كارل ماركس الذي منح للجدلية مخططاتها التفسيرية في إطار مادي بواسطة تحليلاته النقدية للرأسمالية والمجتمع الصناعي انطلاقا من الاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية. ومع ظهور وصعود الماركسية الرسمية[1] جرى التهام الجدلية من قبل مادية ذات طابع اقتصادوي، حيث تحدد القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كل أشكال النشاط الاجتماعي والثقافي في إطار علاقة حتمية. وقد شكل ثنائي الجدلية والمادية التاريخية نظرية أنطولوجية نهائية (حول طبيعة الوجود) وقد حدد فريدريك أنغلز F. Engels قوانينها العالمية على النحو التالي: أولا، تداخل الأضداد، ثانيا، الانتقال بالتماثل من الكمي إلى النوعي، وثالثا، نفي النفي. وهكذا اعتبر العديد من علماء الاجتماع في الغرب الجدلية بمثابة المنهج الوحيد الملائم لدراسة التناقضات وأشكال الاغتراب المرتبطة بالرأسمالية.

---

(1) المقصود بهذا التعبير تحول الماركسية إلى أيديولوجيا رسمية للدولة بعد قيام الاتحاد السوفييتي، وبخاصة التحريفات التي أدخلت عليها من قبل الفكر الستاليني للمؤسسة الحاكمة – الحزب الشيوعي– منذ موت لينين مؤسس الاتحاد السوفييتي. (المترجم)

قام الفيلسوف جون بول سارتر Jean Paul Sarter في فرنسا، بإعادة تقييم الأنموذج الجدلي وعمل على إبعاده عن الرؤية الأنطولوجية الطبيعوية "Naturaliste". فالاجتماعي جزء لا يتجزأ من حقل الإنسان، ولذلك ينبغي أن تسود الأنثربولوجيا على علم الاقتصاد. إذ أن الخاصية المميزة للفاعل البشري هي حريته التي تسمح له بالخلاص من كل الحتميات ومن الضرورة بفضل مشاريع مصدرها قدرته على الثورة (أنظر كتابه: Critique de la raison dialectique, 1960). أما عالم الاجتماع الفرنسي جورج غورفيتش G. Gurvitch فربط المناهج التطبيقية للبحث السوسيولوجي بمقاربة جدلية شمولية داعيا إلى صياغة "نظرة امبريقية جدلية كبرى" تأخذ في الحسبان المستويات المتعددة للكلية المجتمعية، وتستبعد المفاهيم المجردة والمتحجرة (Gurvitch; 1962). كما سعى عالم اجتماع فرنسي آخر هنري لوفافر H. Lefebvre إلى تأسيس هيمنة المنهج الجدلي مع أنه أنكر عليه الارتقاء إلى مرتبة "منطق الحجة" (أنظر كتابه: Logique formelle, logique dialectique, 1969).[1]

أما عند آلان توران A. Touraine فقد اتخذ علم الاجتماع موضوعات مثل جدلية الطبقات والحركات الاجتماعية، والصراع بين المسيطرين والخاضعين محورا رئيسيا له . أما فكرة "الذات التاريخية" التي استعملها بقوة، فهي ليست امبريقية ولا متسامية عن الواقع الامبريقي، ولكنها تمثل "كلية سوسيولوجية ذات طبيعة مفهومية". وتعتبر الحركات الاجتماعية تجسيدا للكلية الملموسة والتاريخية للاجتماعي، أما الذات التاريخية فتمثل أداة تحليل تمنح عالم الاجتماع إمكانية مساعدة الفاعلين المنخرطين في النشاط على اكتساب وعي جزئي. (أنظر كتابه: Sociologie de l'acton, 1965). إن منهج آلان توران وتصوره للمجتمع باعتباره كيانا ذاتي الإنتاج (المجتمع ينتج نفسه بنفسه) يفلح في إعادة صياغة الجدلية الهيغلية وتوسيعها لتشمل الحركات الاجتماعية (Production de la société, 1973).

(1) كل هؤلاء المفكرين ينتمون إلى الفكر الماركسي الذي شكل مرجعية فكرية قوية في فرنسا خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

وفي ألمانيا شجعت مدرسة فرانكفورت خلال الثلاثينات من القرن العشرين ظهور تيارات بحثية جدلية انتهت بتشكيل "علم اجتماع نقدي"، وقد تساءل مجموعة من أعلام هذه المدرسة (أدورنو T. Adorno، ماركوز H. Marcuse، وهابرماس J. Habermas) عن قضايا عدة مثل: هوية النظرية والممارسة والعلاقة بينهما، وعن فكر المثقف الراديكالي، وعن فعل الإنسان الثوري. وتعتبر جدليتهم "سالبة" لكونها تبرز لا منطقية العالم الوضعي، وتكشف الطابع الأسطوري للعقلانية العلمية والتكنوقراطية.(H. Marcuse, l'homme unidimensionnel 1964) ويحدد رواد هذه المدرسة لعلم الاجتماع مهمة نقدية بالأساس: نقد الأيديولوجيات، والنزعات العلموية، وكل تيارات علم الاجتماع الوضعي، أو النسقي (المنظوماتي). (J. Habermas: Knowledge and interest, 1968)، وهكذا تسترجع الجدلية خاصية التسامي الكامنة في النظرية من خلال تفكيرها حول شروط تحقيق المعرفة السوسيولوجية. وقد بدا تأثيرها واضحا على "سوسيولوجيا علم الاجتماع" في الولايات المتحدة (R. Friedrichs, 1970). وكذلك طرح المعرفة السوسيولوجية ضمن أفق نقدي من قبل بعض علماء الاجتماع الراديكاليين (A. Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, 1970).

العلوم النموذجية Les sciences pilotes

1. **التوليف الأنثربولوجي:** نظراً لطموحها إلى تبوأ مكانة أنطولوجية وأبستمولوجية عامة فإن هدف الجدلية هو بسط سيطرتها على العلوم بدلا من الاستفادة منها. ولتحقيق ذلك نجدها تقدم مشروعا فلسفيا يسعى إلى إقامة توليف أنثربولوجي في مقابل العقل التحليلي لعلم الاجتماع الوضعي. إن الخاصية الأساسية للجدلية هي قيامها على الثنائيات: الذات/ الموضوع، المادة/ الفكرة، النظرية/ الممارسة. وقد استنفذ الجدليون بشكل كامل التراكيب الخاصة بإمكانيات التمفصل والاختزال لهذه الثنائيات الأساسية. وهكذا جمعت المثالية الهيغلية بين الذاتي والموضوعي في العقل المطلق، بينما حاولت المادية الماركسية تحقيق تلك المصالحة في فكرة الصراع الطبقي. وقد قامت المادية الجدلية باستبعاد الذات أو الفاعل باسم النظرية الموضوعية للإنسان الاشتراكي كونها الضامن للتطور التاريخي.

من جهة أخرى، تعيد الأنثربولوجيا الوجودية (سارتر، وماركوز) تأسيس حق الذات، سواء كانت ذاتا جدلية نظرية أم عملية، في نقد العالم الموضوعي. وبذلك تتحول الثنائية المنتظمة إلى تفرقة بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية. الأمر الذي يدعو للتساؤل عما إذا كانت الجدلية باعتبارها منهجاً تأمليا صالحة فقط للعلوم الإنسانية المتميزة بتاريخانية موضوعها. وبالرغم من أن العلوم الإمبريقية الصورية (الشكلية) لا تمتلك لوحدها احتكار صفة العلمية، لكن عندما يتعلق الأمر بالعلوم الإنسانية يكون المنهج الجدلي أو النقدي وحده صاحب الشرعية (هابرماس).

وتدعي الجدلية الانتماء لتيار أنسي "Humaniste" أو ما يمكن تسميته الأنثربولوجيا الفلسفية، أو علم الإنسان الشامل. أما علم الاجتماع فهو دائما متهم بانحرافاته الاختزالية وميوله المنهجية الطبيعوية. وبينما تتميز الوضعية بنظرة تراتبية أو نسقية للعلوم، فإن الجدلية تتأسس على تصور شامل. لذلك لا يستطيع علم الاجتماع تحقيق الاستقلالية كفرع خاص لأنه بحاجة إلى إقامة تمفصل بين المستويات المتعددة للواقع حتى يحقق توليفا كليا للظاهرة الاجتماعية "الشاملة". وأثناء سعيه للتخلص من الاختزالية، يسقط علم الاجتماع الجدلي في مظهرية أنثربولوجية صريحة تارة وخفية تارة أخرى، وتكون نتيجة تلك المحاولة عدم التمييز بين أحكام الوقائع وأحكام القيمة، وعدم التفرقة بين الوجود الاجتماعي والوجود المرغوب أيديولوجيّاً.

2. **التاريخ الملموس:** يعتبر علم التاريخ بدون منازع التخصص المرجعي لكل مقاربة جدلية في علم الاجتماع. ويتعلق الأمر بالتاريخ الشامل وبالحركة الملموسة للمجتمعات في تطورها الشامل. فالجدلية ترفض الثبات وتهدف إلى أن تكون حركية (ديناميكية)، وترفض كل مقاربة جزئية باعتبارها خاطئة واختزالية. وهكذا، يبدو العقل البشري في علم الاجتماع الهيغلي وكأنه يتجسد تدريجيا في التاريخ، في أشخاص أو فترات ضرورية من عملية النمو. وسيتم الاحتفاظ بهذه النظرة التطورية في المادية التاريخية عند كارل ماركس: التاريخ واحد، وله معنى، إنه يمثل اتجاها ودلالة في ذات الوقت بالنسبة للإنسان. ومهما كان معقداً وخاضعاً لتحديد

أعلى، فالتاريخ بالنسبة للجدليين ينبغي أن يخضع لقوانين حركية في متناول المفهوم. في فرنسا مثلا، رفضت مدرسة "الحوليات" (F. Braudel, Ecrits sur l'histoire, 1969)، تاريخ الأحداث الجزئي وقصير المدى. كما كان التاريخ الكمي المهتم بالفترات الطويلة هو الآخر موضع شك واتهام لأنه يحتم اللجوء إلى التجريد على حساب النظرة النوعية (الكيفية). ينبغي على التاريخ أن يسعى إلى تحقيق الشمولية الجدلية لمجموع شامل أو كلي منسجم في تطوره (مثلا منطقة البحر المتوسط، أو "الرأسمالية"). فالجدلية هي المنهج الذي يسمح بفهم التاريخ باعتباره نموا ملموسا في تفرده ووحدة حركته. وقد استبدل هنري لوفافر (H. Lefebvre, 1969) الدراسة الكمية لعمليات النمو المستمر والتدريجي، بصيغة أخرى هي الدراسة النوعية لسيرورة النمو المتقطع وغير المتجانس. وتهدف الجدلية إلى استعراض النمو الاجتماعي النوعي والشامل بدلا من عمليات نمو ذات طابع محلي وكمي. كما حافظ آلان توران (A. Touraine, 1973) على مشروع النظرة الشمولية رافضا في الوقت ذاته النظرة التاريخانية التطورية. فالتاريخ بالنسبة له عبارة عن سلسلة مغامرات للحركات الاجتماعية.

3. **المنطق الجدلي:** يكتسب المنطق الصوري (الشكلاني) قيمته من طبيعته التجريدية، ومن الأبنية الاستنباطية التي يكتشفها في كل خطاب يدعي الحقيقة. ويدل طابعه الصوري أنه لا يستطيع التوصل إلى مادة الأحكام ومضمون القضايا، لكن باستطاعته أن يكتشف فقط قواعد دقيقة تسمح بضمان حقيقة الخطاب دون لبس. أما الجدلية باعتبارها ناتجة عن تفكير حول خطاب المحاججة، فإنها تحمل تصوراً واسعاً جدا عن المنطق. لذلك فإن ثراء "المفهوم" ينبغي أن يعوض التتابع الفارغ للقضايا. فالعقل الجدلي يتضمن ثلاثة عمليات كبرى في آن واحد؛ كل من المنطق والأبستمولوجيا (نظرية المعرفة الحقة)، والإدراك (نظرية تكوين المعرفة) وأنطولوجيا السيرورة (نظرية الوجود المستقبلي للأشياء). إن نظام الأشياء متحد مع نظام التفكير، "كل ما هو واقعي فهو عقلاني"، إن كل الغموض (أو اللبس) والجاذبية التي تتمتع بها الجدلية يكمن في الطبيعة المتعددة الأشكال لهذا أو ذاك المفهوم الذي تتعامل معه باعتباره موضوعا رمزيا (تصورا) وصياغة ذهنية (فكرة)

في آن واحد، وهو مفهوم يعكس الواقع نفسه. بمعنى آخر، يطلب من كل جدلية أن تكون "موضوعية" و"ذاتية" في نفس الوقت. وتشكل مسألة عدم التفرقة بين الذات والموضوع ضمن المعرفة، أو في عملية المعرفة مجال البحث الأساسي لديها. وتعتبر الجدلية الشكل الأكثر تطرفا للاتجاه العقلاني، بينما يعتبر المنطق عملية صادرة عن التاريخ وتجسيدا لما هو اجتماعي.

تفرض الجدلية على علم الاجتماع ثلاثة مباحث منطقية:

1. الفكرة متسعة لتشمل الواقع (الوحدة التماثلية).
2. كل شيء في الاجتماعي ذو طبيعة علائقية، كل شيء متصل بكل شيء ويساهم فيه (منطق التماثل) .
3. الاجتماعي مجال المتناحرات (برودون) والمتناقضات (ماركس) وكذا الصراعات والنضالات الأيديولوجية (منطق المتضادات).

يتغذى علم الاجتماع الجدلي من تناقضاته الخاصة، فهو متنازع بين تصور منطق الذات باعتبارها فاعلا خاضعا لتأمل ذاتي تعمل في إطار غايات ترسمها لنفسها، وتصور منطق الموضوع باعتباره مستوى محددا لمجموع التناقضات الواقعية في صيرورتها. إن المنطق الجدلي باعتباره منطق الموضوع ينتصب كأنطولوجيا مادية يمكن تحديدها باختصار في خمسة مبادئ (M. Bunge, Method, Model and Matter, 1973)

1. كل شيء (ظاهرة، قضية، حدث) له ضده.
2. كل شيء متناقض، بمعنى له مكونات متعارضة (وحدة المتضادات).
3. ينتج التغير مهما كان عن الصراع الداخلي بين المتضادات.
4. يأخذ التقدم شكلا حلزونياً بحيث يحتوي كل مستوى على ما سبقه وينفيه.
5. كل تغير كمي يؤدي إلى تغير نوعي.

حسب ماوسيتونغ Mao-Zedong تعود كل سيرورة واقعية إلى نسق من التناقضات بعضها متناحر، ومن بين هذه الأخيرة هناك واحدة تشكل تناقضا رئيسيا يتضمن جانبا مسيطراً. وتتشكل نواة الجدلية من مبدأ مفاده "كل واحد ينقسم إلى اثنين"،

وينمو في شكل منطق القوى المتناحرة في التاريخ، وكذلك في شكل منطق مكانات أو مواقع في المجتمع (بعضها سائدة/ وأخرى خاضعة)، (A. Badiou, Théorie de la contradiction, 1976).

وتبقى جدلية هيغل باعتبارها منطق الذات النموذج بدون منازع. إنها منطق المفهوم الذي يتمثل إجراؤه الأساسي في النفي. والبرهة الجدلية هي تلك الخاصة بنقيض الأطروحة Antithèse التي تنفي تحديدا قائما هو الأطروحة Thèse باعتبارها جزئية ومجردة. ومن ثم ينشأ تحديد جديد أكثر واقعية هو التوليفة (أو التركيبة) Synthèse. نجد لدى علم الاجتماع النقدي تفضيلا لمبدأ النفي: إذ أن كل ضرورة هي بمثابة نفي لحرية الإنسان، وهكذا تؤكد الذات معارضتها لكل قيد على "مشروعها" من خلال "نفي النفي" (ذلك ما عبر عنه المفكرون الجدليون أمثال: جون بول سارتر، ثيودور أدورنو، هربرت ماركوز). كما يمكن أن تقدم الجدلية نفسها أيضا على شكل منطق استنتاجي دائري (ذات × موضوع). إنها تربط عمليات إدراكية بسيرورات نشوئية تحدث توازناً في الظواهر الاجتماعية- النفسية. وبذلك تصبح العلاقة بين الذات × الموضوع مطابقة لتوليف التنظيم الذاتي الخاص بأشكال الإدراك وإعادة صياغة للمضامين التي يجسدها الموضوع، (J. Piaget, Les formes élémentaires de la dialectique, 1980). ويبدو أن المنطق الجدلي قد أخفق في مشروعه الخاص الرامي إلى تجاوز المنطق الصوري، حيث أن هذا الأخير، على العكس مما تتوقع الجدلية، يسمح بتفسير النماذج الجدلية على تنوعها.

المناهج الجدلية: Les méthodes dialectiques

1. **المنهج التأملي والقياسي:** إن القيمة التي تكتسيها الجدلية بالنسبة لعلم الاجتماع في الحقيقة ذات طابع توجيهي. فالجدلية التأملية توجه فرضيات البحث التي ينبغي إثباتها علمياً من قبل مناهج أخرى وضعية. فضلا عن تقديمها لنظام فكري نهائي خاص بالقوانين العامة للوجود الاجتماعي، فإن الجدلية تتمثل بالأساس في كونها توفر للباحث نظرة تساؤلية ونقدية حول الإجراءات التي يقوم بها. كما يمكن أن تكون الجدلية منهجا للاكتشاف في علم الاجتماع، لكنها لا تمثل بأي حال منطقا

للبرهنة أو التحقق. ويمكنها أيضاً أن تقدم لعالم الاجتماع طريقة لعرض نتائجه الفنية موفرة له إشارات متنوعة لمختلف الممكنات. لكن الفضائل البيداغوجية (التعليمية) للجدلية لا يمكنها تغطية النقص الذي تعانيه من جهة الصرامة المنهجية.

إن قانون التناقض لا يمكنه الاندماج ضمن التنظير العلمي دون إحداث تغيير لأشياء عديدة تتجاوز بكثير قواعد اللعبة، لتصل إلى حد تغييرالهدف ذاته. (M. Rescher, The Primacy of Practice, 1973). فالأمر لم يعد يتعلق بالاحتفاظ بالحقيقة ضمن أسلوب التفكير، ولكن بفرض تصورات دقيقة في خطاب المجادلة. إن المنهج الجدلي يعتبر بمثابة شكل خاص من أسلوب القياس، وهو إجراء خطابي واسع الاستعمال في الكلام العادي، ولكن قواعده لا تسمح بالتوصل لحساب منطقي صارم وبعيد عن اللبس. فالقياس عبارة عن نمط من التفكير، وصيغة تخمينية للمحاججة تنتقل من المعلوم إلى المجهول وتقوم على المماثلة المتتالية. وتستعمل الجدلية في حركتها التخمينية بأسلوب قياسي الموارد التعارضية للكلام مثل: التقابل، التعارض، التناقض، الاستقطاب. وبهذا الخصوص، يحدد عالم الاجتماع الفرنسي جورج غورفيتش خمسة إجراءات عملية لعلم الاجتماع:

1. تكامل الألفاظ الموجودة على خط متواصل (مثال: نظام مقابل فوضى).
2. التضمن المتبادل للألفاظ المتداخلة (مثال: اقتصادي ↔ ثقافي).
3. غموض الألفاظ التي تشير إلى نفس الشيء (مثال: رغبة مستقطبة، رغبة طاردة)
4. قطبية الألفاظ المتعارضة (سائد أو مسيطر > < مسود أو خاضع).
5. مثلية الآفاق بين الألفاظ المتقابلة (دور فردي / دور اجتماعي).

وتبرز هذه الإجراءات وجود عدد معتبر من النماذج التي يمكن تطبيقها على الظواهر الاجتماعية باستعمال أسلوب القياس، غير أن صدقها يعتمد على مدى ملاءمتها الفعلية باختيارها إيجابياً في السياقات الاجتماعية المعنية.

تبدو الجدلية كمنهج تقهقري– تقدمي (J.P. Sartre 1960) بمعنى إقامة حركة ذهاب وإياب بين الدراسة التاريخية – النشوئية للمتناقضات والطريقة الاستنتاجية من

خلال كليات ملموسة. وتكون الوساطة هي العملية التي تجمع بين لفظين متعارضين مقدمة بذلك توليفة شاملة. إن سيرورة احتواء وتجاور المفاهيم بمثابة المفتاح للجدلية الهيغلية لأنها تشكل، بذات الوقت، نفي واحتفاظ بالمحددات في حركة توليفية واحدة. لكن التناقضات المولدة لا تقوم سوى بإنجاز عملية بناء جزئية لحقل التوليفات الممكنة، فانطلاقا من التوليفة يصبح بالإمكان توضيح وفهم التناقضات في القاعدة. ويكون المنهج التأملي مناسبا للتفسير اللاحق أكثر من ملاءمته للتوقع الصارم، حيث يسمح بالانتقال فكريا من المجرد إلى الملموس (D. Dubarle, et A. Doz, Logigue et Dialectique 1972).

2. **الكلية والتغير:** يسعى المنهج الجدلي لأن يكون ملائما لدراسة التغير الاجتماعي التاريخي الذي يتميز بسرعة متباينة من خلال قطيعات وقفزات نوعية، وتصف عملية التغير الجدلي ظهور واقع نوعي جديد انطلاقاً من تراكم كمي لبعض القوى أو التوترات الاجتماعية. إن الانتقال من الكمي إلى النوعي يحدث بسبب أن سيرورة التطور لا يمكنها الاستمرار بصورة غير محددة، حيث توجد محطات أو مستويات حاسمة تظهر فيها "قطيعات أو كوارث" (R.Thom)، وحلول من أجل الاستمرار. فالنموذج الحلزوني يلخص المنطق "الثوري" أين تجري لعبة التناقضات في كل مستوى، ومنطق "تطوري" حيث يظهر التقدم بسبب تجاوز هذه التناقضات إلى مستوى أعلى. وهكذا، يتم الجمع بين مبدأ القطيعة ومبدأ منطق التناقض لينتج عنهما فكرة مفادها استمرارية السيرورة التاريخية بشكل حلزوني.

تعتبر الكلية مقولة تاريخية- منطقية تجمع بين الواقع والمعقولية. إنها ذات طبيعة مفهومية- نظرية، ومادية- ملموسة، كما أنها تشكل مجموعة من الأحداث الاجتماعية التاريخية في آن، (مثلاً: مقولة البروليتاريا). وتشير حركة "الكلية" إلى سيرورة تاريخية- إدراكية تلعب دور الوسيط بين التناقضات الموضوعية، ووعي المجموعات الإنسانية. إنها حركة "استيقاظ الوعي" والتحويل التدريجي للاجتماعي. وتجسد فكرة الكلية (الشمولية) الإرادة الفكرية الهادفة لتوليف المعرفة حول الاجتماعي سواء ضمن الوعي الفردي أو الوعي الجمعي بهدف المشاركة الفعلية في التاريخ الدال: أي الذي له معنى وتوجه.

أما من وجهة النظر المنهجية الأكثر تواضعا، فإن حركة الكلية تحدث في مستوى قبل-نظري للمشكلات، في مستوى الحقل الرمزي الذي يوجه الباحث في العلوم الاجتماعية. ويضيف مبدأ الكلية إلى علم الاجتماع نوعاً من النظرة الشمولية لأنه يفضل معرفة الكل الاجتماعي على معرفة الأجزاء، ويقدم فهم المجتمع الكامل على دراسة آليات فردية محددة.

من هذا المنطلق، يعتبر كل عنصر اجتماعي جزءا من كل شامل، ويمثل انعكاسا لذلك الكل. كما أن قياس المستوى الكلي بالمستوى الجزئي تعني مشاركة أي عنصر اجتماعي في الكلية التي ينتمي إليها باعتباره جزءا منها. ويتعلق الأمر هنا بمبدأ موجه له مكانته في منطق الاكتشاف في علم الاجتماع الذي يقترح الفهم التدريجي للشيء من خلال عملية الضم المتتالي لجوانب متنوعة منتقاة من كلية مفهومية تتحول شيئا فشيئا إلى كلية ملموسة. وتعود فكرة الكلية إلى عملية توليف مبدعة بين منطق الكل ومنطق الجزء، وتشكل إحدى سبل البحث الواعدة في المنهج الجدلي، وهي بذلك تنضم إلى ترسانة من الإجراءات التي تميز التحليل المقارن الذي "يبني قياسه انطلاقا من ظاهرة معزولة منفردة ليطبقه على مجموعة من الظواهر المماثلة" (A. Zinoviev, Le communisme comme réalité 1981)

3. **الممارسة ومعايير علوم الإدراك:** Pratiqaue et critères gnoséologiques يعتمد المنهج الجدلي على فكرة "الممارسة" لتلبية شروط الصدق الإمبريقي فيما يتعلق بالنماذج والتصورات النظرية التي يقوم بإنتاجها، أو صياغتها. وتطمح الجدلية، بعد رفضها للمناهج الوضعية المتبعة في تحليل الظواهر واختبار صدق المعارف، إلى بلوغ الواقع من خلال الاستعانة بالمحاجة الخطابية دون سواها. "فالنظرية" (برهة تصورية) تتسع لتشمل الممارسة (برهة ملموسة).

وتسعى المقاربة الجدلية لتعويض المعايير الإبستمولوجية بمجموعة من المعايير الإدراكية، كما يجري الانتقاص من قيمة المعرفة العلمية الموضوعية لصالح "معرفة" خاصة بمجموعات اجتماعية ملتزمة، ولصالح النخب المثقفة التي تنتج تلك المعارف. ويشكل رفض "الحياد" العلمي (أو ما يسمى التمييز بين أحكام الوقائع وأحكام القيمة) نتيجة طبيعية لرفض التمييز بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي. ويتم التنصل من المشكلة المنهجية المتعلقة بتطبيق النظرية المجردة في سياق إمبريقي

محدد بدعوى أنه على الجدلية التوصل إلى العالمي المتفرد، أو الملموس في الفكر. أما ضمان ملاءمة النماذج للواقع بشكل كامل فتكمن في سيرورة الإدراك الجدلي ذاتها ما دامت الأحداث تخضع لنفس القوانين التي يخضع لها منطق الأفكار التي تعبر عنها تلك الأحداث.

وهكذا، ينتج عن المعايير الإدراكية الخاصة بصدق النظريات السوسيولوجية ثلاثة أنماط من المنظومات الفكرية أو العقائدية.

1. "**عقيدة التجذر**": تحيل كل شكل من أشكال الوعي الحقيقي إلى الظروف الاجتماعية للوجود لدى الأشخاص كذوات مفكرة. وتكون الموضوعية هنا تعبيرا عن ظروف الوجود، ويحل علم اجتماع المعرفة في هذه الحالة محل الإبستمولوجيا العلمية.
2. "**عقيدة الالتزام**": تربط الوعي الحقيقي باتخاذ موقف أخلاقي مسبق. فالمثقف الذي يتخذ حركة اجتماعية أو قضية تاريخية معينة كإطار مرجعي، يكتسب امتياز التمتع بالوعي الشفاف بشأن السيرورات الاجتماعية. ويستعاض هنا بالأخلاق كبديل عن المنهج، وبالإرادة السياسية كبديل عن التحليل السوسيولوجي.
3. "**عقيدة الالتحاق**" تفرض على الباحث أن يتبنى بطريقة دوغمائية فكرة أيديولوجية معينة تقدم نفسها على أنها العلم الشامل. ويتوقف الوعي المنحاز أيديولوجيا عن كل بحث مكتفيا ببساطة بالاعتقاد بديلا كاملا.

ويمكن لهذه المنظومات الفكرية أو العقائد الثلاث أن تتضافر أو تتعارض بحسب الحالات، ولكن لا تنجو أي واحدة منها من النقد المنطقي، كما لا تفلت من الملاحظة السوسيولوجية الأولية. فالتجذر لا يكفي لضمان الوعي الحقيقي، لأن هذا الأخير يمكن أن يتعرض للتعسف، أو يجري التحكم فيه أو مسخه أو تشويهه. أما تبني الموقف الأخلاقي فهو قضية من طبيعة أخرى غير الاستعداد العلمي، إذ لا وجود لعلاقة ضرورية (حتمية) بين ما هو عادل وما هو صادق. أما الانتماء الدوغمائي (الالتحاق) فيفترض انغلاق المعرفة ويقوم على يقينية النظريات. كما أن تطبيق المعتقدات يسد الطريق أمام التحقق منها. وفي الختام، فإن كون الممارسة التي يقوم بها الباحث ذات طبيعة علمية لا تكفي وحدها لإنتاج المعرفة. إذ ليس هناك "ممارسة نظرية" (لويس

ألتوسير L. Althusser)[1] بإمكانها اضفاء الشرعية على نفسها بصرف النظر عن قابلية نتائجها للاختبار. كما أن معرفة السيرورة الكلية للبحث لا تضمن صدق نتائج الباحثين. لقد أدى تطبيق شرط الوحدة بين الممارسة والنظرية إلى إسقاط الأخيرة (النظرية) بشكل حاسم إلى مستوى الخادمة" (T. Adorno Negative Dialectik, 1970).

الجدلية والتفسير Dialectique et explication

1. النزعة الجوهرية والغائية "Téléologie"

يأخذ النمط الجدلي في التفسير أشكالاً متنوعة، وتعتبر الجدلية من وجهة النظر المنهجية طريقة لكشف دلالة المفاهيم؛ هدفها إضفاء أهمية كبرى على إشكالية الباحث. أما كمنطق للاكتشاف فإن الجدلية تنظم عملية الصياغة النقدية للأطروحات والنظريات الخاصة بمجال معين من البحث، كما تسمح أيضا باعتماد صياغات خطابية مختصرة عند عرض النتائج. لكن صاحب المنهج الجدلي نادرا ما يرضى بهذه المقاربة التوجيهية أو التعبيرية، إنه يطمح دوما لكشف أشكال المنطق المتضمن في الاجتماعي، وإبراز التناقضات الجوهرية.

وإذا كان التفسير الجدلي يخصص لمبدأ التناقض موقعا مهما بداخله، فإنه يسمح باستخلاص آثار متنوعة من تحديدات مختلفة محققا بذلك قدرا ضخماً، ولكن غير نافع، من المعرفة. إن طريقة التفسير التي تدّعي الوصول إلى الكلية الملموسة والمضمون الجوهري للظاهرة الاجتماعية التاريخية مآلها تحقيق معرفة موضوعية مزيفة دون ضمانات لاختبارها. وتعد الجدلية إحدى مصاحبات (الآثار المصاحبة) المنهج العقلاني الهادف لبلوغ تفسير كامل، وكذلك التوق الرومنطيقي للمعرفة المطلقة. لذلك نجدها تطمح لبلوغ الأساس الأولي، والمبدأ الموحد الذي يسمح بتجاوز الشكوك فيما يتعلق بالتطور البشري.

---

(1) لويس ألتوسير L. Althusser فيلسوف فرنسي ماركسي اشتهر بتجديد الفلسفة الماركسية من خلال كتابه المشهور"**قراءة رأس المال**" الذي نشره بداية الستينيات من القرن العشرين رفقة زميله إتيان باليبار Etienne Balibar وكان له دور كبير رفقة مجموعة من الفلاسفة الشباب الذين تكونوا على يده في نشر تأويلات جديدة لأعمال كارل ماركس ذات طابع بنيوي كما كان له تأثير كبير على الحركة الفكرية والسياسية اليسارية في فرنسا والعالم بصفة عامة. (المترجم)

إن النظرية التي لا تستطيع استيعاب الكل المجتمعي ليس بوسعها أن تطمح لتفسير أجزائه. وبإمكان عالم الاجتماع أن يرد على هذا الطموح المتطرف بالقول: من يفهم كثيرا سيخطئ التفسير. فالتفسير العلمي يفترض وجود ارتباطات صارمة بين مبادئ عامة وظواهر فردية، وهذا شيئ لا يمكن تحقيقه سوى بتقليص البحث إلى مجال محدود من الأشياء أو الموضوعات. إن استيعاب الكل الاجتماعي يعد من أعقد العمليات، وعندما نتخذه شرطا مسبقا لتحليل الأجزاء فإنه يؤدي إلى مفارقة كبيرة مضمونها الامتناع عن القيام بأي بحث ملموس. وتكتسب النظرة الجدلية الشمولية قدرا من المرونة باعتمادها على مبدأ تعدد مستويات التفسير، حيث ينبغي تفكيك الكلية إلى مستويات متعددة: أفراد، مجموعات، مؤسسات، طبقات، مجتمع، حضارة. لكن التفسير الجدلي يستبعد الفصل السببي بين نظم متباينة، ما دام كل مستوى عبارة عن برهة محددة في التتابع التاريخي–المنطقي للكلية المجتمعية. إن عملية تشكيل الكلية التاريخية في جوهرها غير منتهية، ومع ذلك لا بد من استيعاب حركتها الشاملة، هذا التناقض يتم تجاوزه بإسقاط وضع نهائي على مسار التاريخ، أو وضع نهاية مثالية للتاريخ. يقوم التفسير بإسقاط نموذج غائي يفترض حدوث المصالحة النهائية بين السيرورات الاجتماعية اللامتجانسة. إن عدم التماسك المميز لهذه السيرورات، ونقصان تمامها هو ما يحدد درجة تعايشها مع بعضها. فالجدلية تعني إذن شكلا من "سببية الممكن" الذي يتطابق مع إرادة بعض الجماعات الاجتماعية. (ويكون المنطق كالتالي: إذا كان نمط مجتمعي ما ممكنا، فذلك يعني وجوب وجوده، وهذا بدوره يعني أنه سوف يوجد).

يطمح التفسير الجدلي لأن يكون "نشوئياً" (بمعنى يفسر نشوء الأحداث)، إنه يهدف إلى تحديد العوامل، الأحداث، الأسباب، والمبادئ الأولى التي تتحكم منذ البدء في التغيرات الاجتماعية- التاريخية، ومن ثم البحث عن المخفي، والكامن، وغير المعلن. وتبرز بالتالي الأفضلية الممنوحة للأسباب الأصلية كما لو أن كل تطور ينبغي فهمه في فجر ظهوره للكشف عن جوهره. تتطابق هذه المنهجية (الطريقة) مع التصور الحتمي للطبيعة وللتاريخ. إذا لم نمنح أي فرصة للحدث الطارئ أو غير المتوقع، فإنه يكفينا اكتشاف أصل السيرورة الاجتماعية لكي نستخلص تطورها. وينبغي أن تكون الحركية المجتمعية تدريجية، خطية أو حلزونية حتى يكتسب الوضع الأصلي مثل هذه

الأفضلية في التفسير. تلك الأفضلية التي وقع التراجع عنها في العلوم الطبيعية بسبب اكتشاف حالات مثل التحولات العشوائية (Darwin)، والتذبذبات والاشتقاقات غير المتوقعة "contingents" (I. Prigogine)، والظواهر غير المطابقة للنتائج (Bunge). إن الاجتماعي يمثل بامتياز مجال الممكن، وغير المتوقع بسبب درجة تعقيده الذي يجمع كل مؤشرات عدم التوقع في فئات أخرى من الظواهر. إن علم الاجتماع هو العلم الأقل قابلية لمحاولات التفسير النشوئية ذات الطابع التعميمي. لكن ذلك لا ينفي وجود بدايات اجتماعية لسيرورات محدودة في ظواهر معينة مثل التعلّم (J. Piaget)، أو التجمّع (G. Simmel)، ومع ذلك فإن محاولة إعادة بناء عملية التطور التاريخي الشامل من منطلق نشوئي ليست سوى وهما كبيرا.

كما يأخذ التفسير الجدلي أيضا طابعا "غير ميكانيكي" الشيء الذي يعني تقليص الحتمية السببية، ولكنه يمكن أن يشكل أيضا نموذجا كليا للتفسير (الشمولية)، أو بتعبير آخر نموذجاً غائيا. وبصفة عامة، تتضمن النظرة غير الميكانيكية رفضا لتفسير مادي صرف للظواهر الاجتماعية، مما يعني وجوب أخذ البعد الذاتي للظواهر في الحسبان. فالوقائع المتعلقة بالوعي الفردي، والتشكيلات الأيديولوجية، والمشاريع الجمعية كلها ينبغي أن تتكامل مع العوامل المادية (اقتصادية، تقانية) في إطار التفسير الجدلي الكامل. يهتم هذا التفسير في آن واحد بالبعد الإرادي، وبالحرية الإنسانية في مواجهة الحتمية السوسيولوجية ذات الصبغة المادية. وتتعارض طريقة التفسير الجدلية مع الطريقة الوضعية في تجاوزها للوظيفة الإبستمولوجية وصولا إلى الوظيفة النقدية التي تهدف إلى التوليف بين أحكام القيمة وأحكام الواقع. إن العقل الجدلي ذو غاية تقييمية عندما ينشر نماذجه التفسيرية من منطلق معياري (مثل "المتعارضات" الاجتماعية). إنه يركز على التناقض بين الأشياء أو الظواهر كما هي موجودة وكما تطمح أن تكون. فالمصلحة المعرفية النقدية أو التحريرية (هابرماس 1968) تأخذ مكان المصلحة المعرفية التطبيقية-العلمية التي تقف وراء التفسير الموضوعي. لكن النقد الاجتماعي بحاجة لأن يتغذى على نزعة إيجابية إذا ما أراد أن يبقى مشعا، غير أنه بانعزاله عن العلم الاجتماعي يسقط النقد في ظلامية كثيفة حيث يحجب نقد الدوغمائيات العلمية ميلاد دوغمائية جديدة هي دوغمائية النقد.

الفصل الرابع

مقاربات الفهم والتأويل

الفصل الرابع

مقاربات الفهم والتأويل

مقدمة: العالم الإنساني Le monde Humain

تعتبر وحدة أنموذج "الفهم" في علم الاجتماع ذات طبيعة سالبة. إذ يتجمع تحت هذه الشعار تيارات متنوعة همها الأول هو معارضة "الاتجاه الطبيعوي" في العلوم الإنسانية. وتحاول هذه المقاربات تحديد خصوصية الموضوعات الاجتماعية-الثقافية كونها المادة المفضلة للعلوم الإنسانية: إنها الطابع الذاتي للموضوعات، والطابع المعيش أو "الواعي". ويطرح فهم الاجتماعي عدة أسئلة منهجية مثل: عمليات التفكير الانعكاسي (المرتد على نفسه) Reflexivity، وعمليات جمع الآراء والاتجاهات، وعمليات تحليل مضمون النصوص والخطابات. وهنا يطرح التساؤل؛ هل كل هذه العمليات ممكنة دون شكل ما من التأويل المسبق، ومن التعاطف، والتواطؤ مع تلك الظواهر الثقافية والاجتماعية الرمزية؟ إن الظواهر الاجتماعية ليست "أشياءاً"، والمجتمع ليس كائناً طبيعياً بل هو إنتاج إنساني. لذلك ينبغي فهم دلالات الرموز الاجتماعية المنتجة من قبل الإنسان، وليس تفسير وقائع اجتماعية "خارجية". وتعتبر وجهة النظر "الموضوعية" أو "المحايدة" التي تدعو إليها الوضعية مستحيلة منهجياً، ووهماً أنطولوجياً: لأن دراسة الاجتماعي تعني فهمه (وهو شيء لا يمكن تحقيقه إلا بمعايشته)، فالشيء الاجتماعي ليس حقيقة خارجية، بل هو شيء مبني من منطلق التجربة الذاتية. وهكذا يطرح السؤال السوسيولوجي المبدئي نفسه: ما هي طبيعة "الواقع" في العالم الاجتماعي؟ هل يوجد المجتمع فعلاً في مكان آخر بعيداً عن تلك التمثلات التي يحملها عنه الفاعلون الاجتماعيون؟ فالعلاقات الاجتماعية والأدوار والقيم ومعايير السلوك كلها أبنية صاغها الوعي الإنساني، وتنتمي إلى نظام رمزي. يلتقي مؤلفون عديدون، ومدارس فكرية متنوعة حول هذه الفكرة المبدئية المتعلقة بالمكانة الخاصة التي ينبغي أن

تمنحها دراسة الظواهر الإنسانية للاجتماعي: فبدلاً من الظـواهر، والأشـياء أو الـنظم الاجتماعية يفضل أنموذج الفهم استخدام فكرة "العالم" الاجتماعي-الثقافي، وفيما يلـي نماذج من مواقف بعض المفكرين:

- يضع الفيلسوف الألماني هيـدغر (Heidegger) "العـالم المحـيط" (Monde ambiant) في قلب عملية التفكير حول اندماج الإنسان في التاريخ، فانطلاقا من هذا العـالم المعـيش تنمو الاستعدادات الأنثروبولوجية الأساسية (القلق الوجودي، والهم ، والاغتراب).
- أما "عالم الحياة"، فهو الأرضـية الـسابقة للتنبـؤ حيـث تتجـذر المفـاهيم، والأفكـار وجوهر الأشياء التي تعيد ظاهراتية هوسرل E. Husserl (الفينومينولوجيا) بناءها بشكل عقلاني. (L'idée de la phénoménologie, 1907).
- وبالنسبة لألفريـد شـوتز (A. Schutz, Collected papers 1966) يـشكل "عـالم الحياة اليومية"، بصفته مركباً معيـشاً ومتقاسمـاً مـن الـدلالات والـصور النمطيـة المعبرة عن الحس المشترك، موضوع الدراسة الوحيد لعالم الاجتماع الـذي تكـون مهمته جمع التأويلات التي يحملها الفاعلون الاجتماعيون عن العالم.
- ويقدم عالما الاجتماع بـيتر برغـر P. Berger وتومـاس لوكمـان T. Luckmann (1966) المجتمع باعتباره عالماً مبنياً يعيشه الفاعل في تجربـة ذاتيـة، ويعطيـه صـبغة موضوعية رمزية في آن واحد، بينما يعتبران علم الاجتماع بمثابة النشاط الأنـسي (ذو طبيعة إنسانية) بامتياز.
- أما المقاربات المعتمـدة علـى المنهجيـات الـشعبية "Ethnométhodologie" مثـل تلك التي نجدها لدى كل مـن غارفينكـل H. Garfinkel وسـيكورال Cicourel فإنها تعتمد على الجانب المبني (المصاغ) من القواعد الاجتماعية-الثقافية، وحول الإبداع والاختراع الفرديين المتضمنين في كل ممارسـة اجتماعيـة للخطـاب. (H. Garfinkel, Studies in Ethnometodology, 1967; A. Cicourel, Cognitive Sociology, 1974).
- في هذه الحالة يعتمد معنى كل منطوق على استعماله الخاص في "شكل محـدد مـن الحياة" وتشكل هذه الأخيرة السياق الدلالي لكل مفهوم يـصوغه الإنـسان، كمـا

تشكل معنى لكل قاعدة اجتماعية يستعملها. (L. Wittgenstein, Philosophical Investigation 1935)

- كما اقترح فيلسوف العلوم كارل بوبر (K. Popper 1972) أفكاراً لتجديد المقاربة القائمة على التأويل والفهم Herméneutiques فالواقع برأيه يتشكل من ثلاثة "عوالم": عالم الأشياء المادية الخارجية (ع1)، عالم التجربة المعاشة والوعي (ع2)، وأخيراً عالم المنتوجات الثقافية، واللغات، والنظريات والأفكار (ع3).

إن الأشياء المصنوعة هي منتوجات طبيعية لنشاطات الإنسان المعرفية وتشكل "عقلا موضوعيا"، أو طبقة مرجعية لعلم اجتماعي قائم على الفهم. ينبغي البحث إذن عن موضوع علم اجتماع الفهم في العالم الإنساني المكون من الثقافة ومنتوجاتها: سواء كانت علمية، أو أخلاقية أو جمالية كما يرى فيلهم ديلثي (W. Dilthey, Le monde de l'esprit, 1895). وهكذا يتمحور أنموذج الفهم حول الموضوعات الكبرى للذاتية، وللثقافة من حيث هي إسقاط موضوعي للعقل، وللعالم الاجتماعي باعتباره بيئة للمعاني وللتقييم. فضلا عن ذلك، يهدف الفهم إلى تأسيس أنثربولوجيا عامة تكون قاعدة "للعلوم الإنسانية" (G. Gusdorf, Introduction aux sciences humaines, 1960)، بدلا من تأسيس علم الاجتماع كعلم اجتماعي خاص. إن مقاربة الفهم تقترب عند هذه النقطة من الجدلية أكثر من الوضعية، غير أنها تفترق عنها فيما يخص مسألة المعنى: إذ تعتبر الفرد وحده مصدر التصورات الصادقة حول الاجتماعي وليس المفهوم ذاته.

السياق الاجتماعي- الثقافي Le contexte socioculturel

1. **الصراع بين المناهج:** في مواجهة كل من التيار الطبيعوي الوضعي والخلاصات الجدلية المغرقة في الشمولية انفجر في ألمانيا عند بداية القرن العشرين صراع منهجي فرق بين الباحثين في العلوم الاجتماعية. وكان مركز الرهان الأساسي لهذا الصراع يتمثل فيما إذا كانت هناك ضرورة لتقليد مناهج العلوم الطبيعية أو رفضها. وكان السؤال المطروح هو: هل تعتبر المناهج الطبيعوية "Naturalistes" (التجربة، القياس، القوانين التعميمية، شيئية الظواهر) ملائمة للمجال الاجتماعي منظورا إليه "كعالم إنساني"؟ لقد طالب البعض بضرورة تمتع علوم الإنسان

باستقلالية منهجية، بينما وقف الآخرون مع الوحدة المنهجية للعلوم عامة. بالنسبة لفيلهالم ديلثي (W. Dilthey) فإن مصدر التمايز المنهجي بين علوم الطبيعة وعلوم العقل (أو الروح) يعود إلى وجود ثلاثة أنظمة كبرى من الواقع ترتبط بها ثلاثة أنساق من الحقائق العامة: النظام "الميكانيكي" (الفيزيائي-الكيميائي)، والنظام "العضوي"، والنظام "الإنساني-التاريخي". ويتميز هذا الأخير بعدم خضوعه للمناهج الطبيعوية في تفسير الظواهر. ويعتبر علم الإنسان وحده الذي يستطيع تحقيق الفهم الداخلي لظواهره الخاصة. وهكذا تستدعي الثنائية القائمة على القطبين الطبيعة/ العقل (أو الروح) موقفين إبستمولوجيين متباينين: التفسير من جهة، والفهم من جهة ثانية، مما يؤدي إلى وجود مجموعتين مستقلتين من العلوم. فضلا عما سبق، دار النقاش في هذه الفترة حول مكانة المنهج التاريخي، وقد ميز "ويندلبند" Windelband (1894) بهذا الشأن بين العلوم التصنيفية التي تسعى لإقامة قوانين عامة، وعلوم الأفكار الفريدة التي تقدم وصفا لمجموعات خصوصية من الوقائع.

وقد ساهم الفيلسوف الألماني ريكرت (H. Rickert, 1913) بدوره في تقديم خلاصة تركيبية للنقاش حول علوم الطبيعة وعلوم الثقافة، مناديا بوحدة المعرفة العلمية بحيث يعترف بوجود نوعين فقط من المعارف التي لا تقبل الاختزال لغيرهما: المعرفة التعميمية، والمعرفة التفريدية. ويمكن لأي اختصاص أو فرع علمي أن يستعمل المقاربتين أو المنهجين (التعميمي أو التفريدي) بحسب اهتمام الباحث. وهكذا يكون لكل من المقاربتين التصنيفية التعميمية من جهة، والتفريدية (التخصيصية) من جهة أخرى مكانتهما في العلوم الفيزيائية أو الطبيعية كما في العلوم الاجتماعية أو التاريخية. فالتفسير والفهم يشكلان طريقتين للإدراك العقلي ولا يمكن أن يستخدما لتقسيم العلوم أو التفريق بينها.

يتضمن علم اجتماع الفهم كما أسسه ماكس فيبر (M. Weber, 1922) مثل هذا الاعتقاد ويطوره ليميز الاقتصاد وعلم الاجتماع باعتبارهما علوما تصنيفية تعميمية عن علم التاريخ كونه علما تفريديا أو تخصيصيا. هذه العلوم الثلاثة ذات طابع إمبريقي وتختلف عن العلوم (النظرية) (مثل القانون، المنطق، الأخلاق، الجمال). وقد أنتج "صراع المناهج" هذا أكثر التحليلات عمقا وأكثرها خصوبة حول خصوصية وحدود علم الاجتماع، وما تزال الخلاصات المتمخضة عنه توجه البحوث حتى في الوقت الراهن.

2. **راهنية الفهم:** يستقطب أنموذج الفهم اهتماما متجددا لدى علماء الاجتماع كلما اتضح أن هناك خطراً ناتجا عن التعسف في تبني تصور علموي وطبيعوي. وهكذا يمكن اعتبار تيار الظاهراتية (Phénoménologie) بمثابة ردة الفعل ضد تيار المادية في علم الاجتماع (G. Gusdorf, 1960)، ومناهضا للسلوكية في علوم السلوك (M. Marleau ponty, Les sciences de l'homme et la phénoménologie 1961). كما يتغذى الاتجاه المثالي الذي يفضل القصد والدلالات ويرفض التفسير الخارجي للظواهر الاجتماعية على التصورات المعتمدة على الفهم.

(P. Winch, The Idea of Social Science, 1958; S. Turner, Sociological Explanation as Translation 1980)

وتعتبر التاريخانية[1] Historicisme المناهضة للجدلية أحد الأشكال التي يتجسد فيها أنموذج الفهم في علم الاجتماع بسبب تفضيلها للتحليلات الملموسة على التوليفات العالمية ذات الطابع الأيديولوجي (R. Aron, Introduction à le philosophie de l'histoire 1984, 1981). ومن جهة أخرى، هناك من يعتبر أن تزايد استخدام المناهج الكمية والتقنيات الإحصائية يقف وراء إعادة الاعتبار للمقاربات "النوعية" التي تبدي اهتماما خاصا بالمعنى المعاش والفردي. (P. Berger, Invitation to Sociology, 1963). كما لوحظ تراجع علم الاجتماع عن التصنيفات ذات الصبغة العالمية باتجاه استلهام متزايد لعلم الأجناس البشرية éthnographie باختياره اللجوء إلى الوصف الدقيق والفهم الحميمي للسلوكيات الاجتماعية. وذلك ما يفسر النجاح الذي حققته المناهج الشعبية Ethnométhodologie في الولايات المتحدة الأمريكية. (K. Leiter, A primer on Ethnomethodology 1980).

العلوم النموذجية Les sciences pilotes

تركز المقاربات المهتمة بالفهم على استكشاف معنى الممارسات الاجتماعية والعالم الثقافي. ولا يخفى أن مقولة المعنى تنتمي إلى الأسس التي قامت عليها

---

(1) نظرية مفادها أن التاريخ يحدد الظواهر الاجتماعية والثقافية، كما تعبر عن الاعتقاد بأن الأحداث التاريخية تخضع لقوانين عامة، و تقوم على نزعة ترى في التطور التاريخي العامل الأساسي والأهم في وجود الإنسان. (المترجم)

تخصصات مثل علم النفس، والمنطق، واللسانيات أو علم اللغات المقارن "Philologie". وباستلهامها لهذه السياقات العلمية المتنوعة تكون مناهج علم اجتماع الفهم قد جمعت العناصر الأكثر ملاءمة لإشكالياتها المتمثلة في السلوكيات الاجتماعية القصدية والمنتوجات الثقافية المترتبة عن الإرادة الإبداعية للأفراد.

1. **علم النفس: القصد والوعي:** يمثل المعنى بالنسبة لعلم النفس الإدراكي بعداً من أبعاد الوعي الفردي الذي يطبع "مقاصده" ودوافعه وتمثلاته. إن الأمر لا يتعلق بعلم النفس التجريبي أو السلوكي باعتباره علما خاصا، ولكن بعلم النفس الذهني بوصفه تخصصا يرى في النواتج المباشرة للوعي الواقع الفعلي الوحيد.

يفضل الاتجاه الذهني الفرد المفكر باعتباره مجالا لإنتاج المعاني، ويهتم بوصف حالات الوعي: الدافعية، والتمثلات، والتعابير. ويعتمد على منهج النظرة الداخلية المؤسس على حقيقة أساسية متمثلة في العلاقات البينية للذوات الإنسانية التي تجد استمراريتها التاريخية في التمثلات الجمعية، مقدمة بذلك مادة لعلم النفس، ولعلم تصنيف العقل البشري (J. Baechlar, Qu'est-ce que L'ideologie? 1976) . ويسود الاعتقاد بأن المجتمع ينشأ نتيجة لمقاصد ودوافع الفاعلين الاجتماعيين، وبذلك يصبح الفرد الوحدة الأساسية للبحث السوسيولوجي (المنهجية الفردانية Indvidualisme Méthodologique). وهكذا، فإن مفهوم مثل الدولة أو الطبقة الاجتماعية لا يشير لشيء سوى تلك المضامين الهلامية للوعي الآني للأفراد الذين يفكرون في وضعيات عمومية أو جمعية ويعيشون فيها.

2. **المنطق:** القصدية والجوهر: تحتفظ عملية استيعاب الدلالات الذهنية بطابع النسبية والسطحية بسبب تعدد وجهات النظر. وإذا كان منهج الفهم يطمح لبلوغ مرتبة العلم الأكيد (اليقين)، فما عليه سوى استنتاج المعطيات الأكثر عالمية من الثوابت المنطقية. وتلك هي المهمة التي تقوم بها الظاهراتية باعتبارها المنطق المنشغل بمضامين الوعي. إن فهم المعنى يهدف إلى إبراز قصدية (غائية) المفاهيم، أي مضمونها الجوهري، متجاوزاً بذلك امتدادها الإمبريقي. وتحاول الظاهراتية، على يد إدموند هوسرل E. Husserl، إنتاج خلاصة توليفية للقصد الذاتي للفاعلين

الاجتماعيين، وكذلك للكثافة المنطقية للمفاهيم. إنها تعارض التطرف "العلمنفسوي" (الذي يختزل كل التفسيرات إلى العوامل النفسية)، كما تعارض المنطق الصوري. ويتعلق الأمر بالتوصل إلى "جوهر" الظواهر الاجتماعية التي هي بمثابة حقائق فكرية نقية (صرفة)، أعيدت صياغتها من منطلق الوعي السائد بين الأفراد. إن الظاهرانية ترتقي من الذاتية "العادية" (النفسية) إلى الذاتية "المتسامية" (المنطقية) التي هي الموقع الأصلي المانح لكل الدلالات، وتكشف عن المخططات الإدراكية الممكنة للاجتماعي.

3. **الألسنية: المعنى والمنطوق** يمثل المعنى بالنسبة للألسنية قيمة تعبيرية يمنحها المتكلمون للكلمات، وللمنطوقات. إن المعنى عبارة عن علاقة بين المدلولات (التصورات) والدوال (الرموز اللغوية). بينما يعتبر الأفراد الاجتماعيون ذوات متكلمة، منتجون لمنطوقات ذات دلالة، ويحددون الوضعيات الاجتماعية التي يعيشونها. وتشكل مجموعة التعابير العالم الاجتماعي كما يتم تمثله، كما تشكل بذات الوقت نسيج العلاقات الاجتماعية الذي يتم إنتاجه ضمن سياق عملية الاتصال بين الفاعلين. إن فهم النسيج الاجتماعي يعني وصف المنطوقات المصاغة من قبل الأفراد في وضعيات الاتصال من خلال آليات لغوية منتجة. ويميز اللغوي نعوم شومسكي (N. Chomsky, Le langage et la pensée, 1967) بين المستوى الظاهر (المنطوقات) والجهاز النحوي الخفي (القدرة المتأصلة على صياغة منطوقات صحيحة). ويعتمد الأداء الخطابي أو الكلمة على "الكفاءة" اللغوية للمتحدثين. وتتضمن اللغات مصفوفة تحتوي مخططات نحوية تسمح بصياغة منطوقات سليمة. كما تمتلك اللغات قواعد ضمنية وخفية، ليست موضوع تفكير بالنسبة للمتكلمين (عبارة عن قواعد عامة يكتسبها الأفراد بشكل فطري من خلال الممارسة)، لكنها تسمح لهم بإنتاج تعابير متماسكة. وتهتم المقاربة المنهجية الشعبية (ethnométhodologie) بوصف الأداء الكلامي عند الأفراد في سياقهم الاجتماعي، مانحة الأفضلية للمستوى المنطوق في الأفعال الكلامية (J. Searle, Speeh Acts 1969).

4. **علم الدلالة: المعنى والتأويل:** يمثل فهم النصوص المهمة التقليدية لعلم الدلالة الذي يهدف إلى تقديم البرهان على أن تلك النصوص أصلية، كما يعمل على تقديم تأويل وفي لها. ولدى تعامله مع النصوص أو الخطابات باعتبارها موضوعات ثقافية-اجتماعية بامتياز، يتوجب على علم الاجتماع أن يتوصل لفهم المعنى المقصود بالنسبة للكاتب، وبالنسبة للفترة التي أنتجت فيها النصوص، وكذلك بالنسبة لمعاصريه. لذلك فإن علم الدلالة لا يمكن فصله عن علم التاريخ، لأن الدلالات تكون مترسخة في تقليد ثقافي-تاريخي محدد. ويعتمد علم اجتماع الفهم على منهج فهم وتأويل المعاني لدراسة النصوص والخطابات كونها منتوجات ثقافية تنتمي لفترة زمنية محددة (Z. Bauman, Hermeneutics and Social Sciences, 1978). يصطدم هذا البحث عن المعنى بحالة شك مضاعف: فالتأويل مرتبط بكل من الباحث وكذلك كاتب النصوص. وتعتبر الهرمونتكس (علم التأويل)، وهو فن الفهم، محاولة لتجسير الفجوة وتحقيق اللقاء بين هذين العالمين من الدلالات: عالم الباحث، وعالم الكاتب. إذ تؤدي قراءة النصوص إلى الإفصاح عن الافتراضات المنظمة من خلال تحقيق تمفصل (ربط مفصلي) بين الأفكار المسبقة للباحث من جهة، والأفكار المسبقة الخاصة بالمؤلف من جهة أخرى. (H.G. Gadamer, Vérité et méthode, 1960).

مناهج الفهم: Les méthodes compréhensives

يتضمن الدليل المنظم لمناهج الفهم أربعة أجنحة يلائم كل واحد منها السياق العلمي لفئة محددة من "المعنى" و"الفهم". ويستمد علم اجتماع الفهم فئاته البحثية من مصادر عدة مثل مقولة "الفهم السيكولوجي"، والمنطق الظاهراتي، والمنهجية الشعبية، وفن الفهم (الهرمونتكس). ولهذه المقاربات فروع على درجة من التعقيد وتتداخل بشكل مستمر، لكنه من المهم بالنسبة لمنهج علم الاجتماع أن نحدد بشكل واضح إسهاماتها المختلفة.

1. **الفهم:** تتمتع الظواهر الاجتماعية-الثقافية بطابع حميمي، ويجري فهمها من قبل الفاعلين أنفسهم، بينما يحاول عالم الاجتماع إعادة صياغتها من جديد. وقد

أوصى ديلثي Dilthey باعتماد منهج التعاطف "ampathy" الذي يتمثل في المعايشة الفكرية للوضعيات ذات الدلالة بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين. وتهدف هذه المعايشة إلى إعادة إنتاج تجارب الآخرين بكل خصوصيتها على المستوى المفهومي. كما يطلب من علم الاجتماع إبراز الظواهر التاريخية-الثقافية في حالتها الملموسة موضحا، بواسطة نظرة داخلية، الدوافع العميقة للفاعلين من خلال إعادة صياغة المفاهيم، ورؤى العالم الخاصة بكل فترة تاريخية، وبكل فضاء- زمن ثقافي (G.Gusdorf). ويقوم الفهم بصياغة "أنماط" مفهومية لتحديد طبيعة الوضعيات الاجتماعية المعينة عن طريق جمع عدد كاف من المقاييس الملائمة.

يعتبر هذا المنهج الوصفي الذي يهدف إلى إعادة إنتاج مجموعة من الأحداث الفريدة ذات دلالة معينة منهجا فرديا. إنه يقوم بعملية انتقاء وتأويل الصفات الملائمة الخاصة بواقع اجتماعي بعينه. إنه يهدف لفهم وضعية تاريخية محددة (مثال: الثورة الفرنسية) من خلال سماتها الخاصة ذات الدلالة الكبرى (مثل: المجلس التأسيسي، النوادي الثورية، الملكية... الخ). ومع ذلك، بإمكان الفهم بلوغ العالمية عن طريق تجاوز نسبية السياقات الاجتماعية، وإبراز أنماط سيكولوجية ثابتة للعقل البشري. وهكذا، فإن "الشعور" نمط من الاتجاه الدائم الذي نكتشفه في فترات مختلفة، وفي وضعيات اجتماعية متنوعة. (M.Scheler, L'homme du ressentiment, 1979). وبنفس الطريقة، فإن إرادة "التميز" هي التي تحدد السمة الأساسية لحياة الأفراد في المجتمع (P. Bourdieu, La distinction, 1979).

2. **الظاهراتية:** يسعى منهج الظاهراتية لاكتشاف منطق الظواهر الذاتية، ويعتبر وعي الفاعلين الاجتماعيين المتسم بالقصد وبالتوجه نحو مضمون معين هو المكون للواقع الاجتماعي (P. Berger et. T. Luckmann 1966). وحتى يبلغ الباحث الجوهر النهائي للاجتماعي فإن عليه القيام بعمليتي اختزال ظاهراتي. تتعلق العملية الأولى بأن يضع بين قوسين واقع العالم المحسوس الذي يعيشه في كل الأيام، وأن يشكك بانتظام في البديهيات "الساذجة" للحس المشترك. فالواقع الاجتماعي اليومي يتشكل بحسب طريقة إدراكنا وتحديدنا له، ولكنه يجري

توضيحه من خلال العادات الفكرية التي اكتسبت بطريقة الاستيعاب غير النشط للتجربة. إن وضع الوجود الاجتماعي 'العادي' بين قوسين يوقظ الباحث من سباته الدوغمائي، ويفجر قناعاته ومعتقداته التقليدية، ويعيد توجيه رؤيته للعالم الاجتماعي. وهكذا يصل تفكير الباحث إلى العملية المنهجية الثانية: اختزال الفكرة أو الصورة "la réduction eidétique" التي تهدف إلى بلوغ الجوهر المنطقي للظواهر الاجتماعية، أي مجموع الشروط القصدية لإمكانية وقوع الظواهر، أو الشيء الاجتماعي في ذاته.

من خلال القيام بتنويع مجموعة من السمات الدالة في المخيلة يتم إنتاج نواة فكرية، (فكرة، أو صورة) أي عامل جوهري ثابت، أو مخطط إدراكي غير قابل للاختزال، مثال ذلك، فكرة التضامن الاجتماعي أو جوهر القوة المجتمعية (J.Beachler, Le pouvoir pur, 1978).

وهكذا يقوم علم اجتماع الفهم بصياغة أنماط اجتماعية 'نقية'، على شكل ثوابت مفهومية تسمح بالدراسة المقارنة والتفسير التعميمي. ويهدف منهج ماكس فيبر M. Weber، القائم على 'النماذج المثالية'، إلى صياغة مفاهيم أساسية مثل 'البيروقراطية' تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية بواسطة جمع عدد محدد من المعايير الضرورية والكافية لتحديد طبيعة الجوهر الدال على تلك الظواهر. ويقدم النموذج المثالي باعتباره مجموعة من السمات المفهومية المجمعة بطريقة عقلانية نموذجاً دلاليا ملائما لتقييم ومقارنة الوقائع الميدانية (الحسية) التي يطبق عليها. (مثال المقارنة بين تنظيمات حقيقية ذات طابع دولتي étatique بواسطة نموذج مثالي للبيروقراطية وترتيبها حسب درجة بيروقراطيتها). فالنموذج المثالي ليس نموذجا إدراكيا (معرفيا) يعيشه الفرد، وليس نموذجا معياريا أو تقويميا، ولكنه مخطط مفهومي 'نقي' في خدمة الباحث.

3. **المناهج الشعبية:** "Ethnomethodology" تهدف المناهج الشعبية إلى معرفة التعقيد المميز للممارسات الخطابية لدى الأفراد كما تحدث ضمن السياقات الاجتماعية. وينبغي على تحليل مضمون المنطوقات (الملفوظات) أن يأخذ بالحسبان القواعد النحوية الخاصة بتكوين المنطوقات، واستعمالها في وضعيات

اتصالية محددة. "إن وصف الأفعال الخطابية من خلال منهج شعبي يوفر فرصة لتحقيق فهم بعض أنماط المنطوقات (تعبيرية، طقوسية، أيديولوجية) في اللغة العادية. وقد سمح تحليل الكلام العادي بتمييز ثلاثة مستويات من النطق:

أ. **الكلام التقريري** Le locutoire يكون المنطوق تشخيصي ويهدف إلى تبليغ معلومات فقط. (مثال: ترتفع درجات الحرارة صيفاً)

ب. **الكلام الإنشائي** Le perloctoire يتميز المنطوق بالبلاغة ويهدف إلى إقناع الجمهور.(مثال: يرفع العلم بيوتاً لا عماد لها)

ج. **الكلام التنفيذي** L'illocutiore يكون المنطوق "أداة تنفيذية" فالنطق به بحد ذاته يعتبر فعلاً اجتماعياً يتطابق مع استعمال محدد في سياق نفعي. (مثال: إنني أعينك ممثلا للشعب).

وتتمتع جميع هذه المنطوقات بفعل إدماجها واستعمالها في سياق القواعد الاجتماعية "بقوة تنفيذية"، وقدرة على الإلزام، وقوة رمزية فعلية (J. Austin, How to do things with words, 1962) ويركز المنهج الشعبي على استخدمات الكلام في الممارسة الاجتماعية، و لعله من الملائم تلخيص المواقف الأساسية لهذا المنهج في خمسة مبادئ كبرى هي:

أ. **مبدأ التعاون**: يحافظ الفاعلون الاجتماعيون من خلال ممارساتهم الخطابية باستمرار على معنى البناء الاجتماعي. هذا الأخير لا يوجد إلا ضمن عمليات الاتصال والتقييم المتبادل ومن خلالها. ويشكل الفاعلون- الخطابيون خلال تعاونهم اللغوي النسيج المجتمعي (R. Kempson, Semantic Theory, 1977).

ب. **مبدأ تماثل وجهات النظر**: تفترض كل عملية اتصال اجتماعية وضعية تعاطف مشترك (متبادل)، بحيث يفترض أن كل واحد بإمكانه أن يحل محل مخاطبه. وتكون منظومة التوقعات المشتركة بين المتخاطبين في وضع بحيث أن أي غموض أو فارق في المعنى يؤدي حالا إلى إعادة تقييم مصفوفة التأويل المعتمدة من قبل المتخاطبين بهدف الوصول إلى الفهم.

ج. **مبدأ اعتيادية أشكال الاتصال**: تفهم كل رسالة ضمن سياق عادات ضمنية (غير صريحة)، حيث يوجد بين المتكلمين تعليمات ضمنية لتفكيك رموز الرسائل حسب لوائح الحس المشترك، وما قيل من قبل. وكل انحراف (كذب، مغالطة..) لا يتم إدراكه كذلك إلا بالرجوع إلى تلك اللوائح الاعتيادية، المتوقعة والمعدة سلفا بطريقة ضمنية. يقوم المنهج الشعي بتحليل الاستراتيجيات الخطابية الهادفة للتحكم في هذه الصيغ الاعتيادية الضمنية. ويمتلك المتخاطبون معرفة بالقواعد الخطابية محاولين دوما استعمالها بطريقة تحقق أهدافهم. (H. Garfinkel, 1967).

د. **مبدأ "إلخ"**: لا تكون عملية الاتصال الاجتماعي حصرية أو مكتملة أبداً، غير أن المستمع يفترض دوما وجود نية بلوغ الكمال لدى المتكلم. وتعمل فرص الحوار المعتمد على الأسئلة بتغطية النقائص الموجودة في الرسائل المتبادلة (K. Leiter, 1967).

ه. **مبدأ المؤشر السياقي**: تتضمن المفردات المستخدمة في الاتصال الاجتماعي تعابير يرتبط معناها بقوة بالسياق الذي تحدث فيه عملية الاتصال. فالكلمات المستعملة لا تنتمي لحقل دلالي مطلق الوضوح، بل أن كل متكلم يصوغ تعابيره، أو يؤشر، بحسب السياق، على المفردات التي يستعملها.

وهكذا فإن تحليل الممارسات الخطابية ينبغي أن يأخذ بالحسبان "تحديد الموقف" الذي يصيغه المتكلمون- المشاركون أنفسهم. ويقوم هؤلاء بتنميط مواقفهم الاجتماعية المعاشة، ويحملون عنها فهما ضمنيا ينبغي على عالم الاجتماع التوصل إليه من أجل صياغة تحليل تأويلي حقيقي (قائم فعلا على الفهم).

4. **تأويل الإنتاج الثقافي**: يمكن اعتبار عملية تأويل المنتجات الثقافية (نصوص، وثائق، معالم أثرية) L'Herméneutique فناً أكثر من اعتباره علماً، ولا يقترح المنهج المستعمل في تأويل الإنتاج الثقافي وصفات محددة للوصول إلى فهم واضح لايشوبه أي غموض، بل أنه يوجه تفكير الباحث نحو عدد محدد من المبادئ والقيود المتأصلة في فن التأويل منها:

أ. أن الانتقاء والفهم الأولي الضمني للموضوعات السوسيولوجية ضرورة ملحة من أجل إبراز الدلالات، كما أنه لا يمكننا التخلص بشكل نهائي من الأحكام المسبقة في عملية التأويل. ويعتبر تأويل الإنتاج الثقافي منهجاً مخالفا للمنطق الديكارتي (العقلاني) حيث ينبغي للقارئ أن يعتمد على افتراضاته الخاصة لكي يحقق فهما عميقا للنص. (H.G. Gadamer 1960).

ب. في كل عملية فهم للنص تتمفصل لوحتان للتأويل: لوحة القراءة الخاصة بالباحث، ولوحة الكتابة الخاصة بالكاتب. ويدرك من يقوم بالتأويل افتراضاته انطلاقاً من الاكتشاف التدريجي للافتراضات المتضمنة في النص. وهناك علاقة ارتباط وطيدة بين نقد تلك الافتراضات المتضمنة في النص والتحليل الذاتي لافتراضات الباحث نفسه.

ج. إن سيرورة التأويل عملية مفتوحة ودون حدود، لأن كل النصوص تتضمن ترميزا مضاعفا (المقصود ترميز الكاتب وترميز القارئ أو الباحث، المترجم) ومتعدد الدلالات، وهو ما يجعل كل اكتشاف لمعنى جديد يشع على كامل النص وكذلك على افتراضات القارئ نفسه.

د. يستدعي منهج تأويل النصوص صبغة معينة من الشمولية الدلالية: لأن تحقيق فهم معنى أحد العناصر النصية في إطار إيحاءاته الكاملة، يستدعي شرطا مسبقا هو توافر المعرفة بحقله الدلالي الكامل. ومن أجل فهم تعريف كلمة، ينبغي أولا امتلاك معجم بكامله يتشكل بدوره من تعاريف أخرى. ومن أجل فهم كامل لعمل فني معين، لا بد من توفر إلمام كامل بالإطار الاجتماعي-الثقافي الذي يندرج فيه ذلك العمل. وهكذا فإن فهم الكل سابق وضامن لتحقيق فهم الأجزاء.

ه. يندرج التأويل ضمن حركة من "المفارقة" تشكل "دائرة تأويلية". فالفهم يعني الدوران في حلقات، والتأويل عبارة عن حركة لا متناهية لاقتفاء أثر الافتراضات، وإحياء مستمر للذاكرة الجمعية (Z. Bauman. 1978). ويمكن صياغة الدائرة التأويلية على النحو التالي: "إنك لم تبحث عني لأنك وجدتني من قبل"، إن عملية التأويل تفترض مسبقا الدلالات الكامنة التي تتعرف عليها في النص. فالباحث لا يفهم فعلا سوى ما تم تحديده ضمنيا بواسطة افتراضاته التي وجهته منذ البداية.

الفهم والتفسير: Compréhension et explication

1. **التجذر الثقافي لعالم الاجتماع**: تستدعي كل مقاربة قائمة على الفهم وجود ألفة بين الباحث والعالم الاجتماعي-الثقافي الذي يقوم بدراسته. وتعطي عملية الفهم أفضلية للكلام كأداة مشاركة في عالم الدلالات، ووسيلة للتجذر في الذاكرة التاريخية للبشرية. فالكلام يسمح بتمظهر الكائن المجتمعي في الوعي، وإعادة التشكيل الرمزي للاجتماعي. إن السياق المعيش للعالم الاجتماعي يؤدي بالضرورة إلى وجود "علاقة مع القيم" (ماكس فيبر)، وهذا الشيء الوحيد الذي يسمح بطرح إشكالية صرفة بطريقة ذات دلالة. وتفرض طريقة "المنهج الشعبي" على الباحث "تحكما داخليا في دلالات" العالم الاجتماعي الذي يقوم بإعادة إحياء طقوسه وممارساته الخطابية.

والجدير بالملاحظة أن التطرف في هذه التصورات الأولية لمنهج الفهم يؤدي إلى النسبية أو إلى المثالية الذاتية. وبذلك يمارس كل فرد اجتماعي "الفن السوسيولوجي" في تمثل حياته اليومية، ولن تبلغ أية وجهة نظر علمية الكمال التفسيري، كما لن تستطيع التخلص من سيطرة الدلالات المشتركة. وسيكون العالم المجتمعي حلم يسعى الباحث لتحقيقه، وسيتحقق "الفن السوسيولوجي" في السيرة الذاتية لعالم الاجتماع. وعندما يقلل الفهم من شأن تفسير الظواهر الاجتماعية بأسباب أو قوانين خارجية عن كل ذاتية، فإنه يؤسس بذلك لنموذج مبني على شخصية الباحث-المفكر. بمعنى أن الحقل الدينامي (علاقات التفاعل) بين المشكلات، والنظريات، والنماذج، والظواهر القابلة للملاحظة لم يعد هو مكان تشكيل المعرفة العلمية، بل أصبح حقل الوعي عند الباحث ذاته هو مجال تشكيل المعرفة. فالتعبير عن فكره في كلام غني، ومتعدد الدلالات يحيل إلى عملية تسجيل تجربته في الذاكرة. وهكذا يصبح الإنتاج السوسيولوجي أقرب إلى النوع الأدبي منه إلى النوع التقني-العلمي. وسيكون هذا الإنتاج التعبير الصريح عن "اللامفتكر" الجماعي (غير المفكر فيه) مماثلا لرؤية التحليل النفسي الكاشفة لعناصر ضمنية (معقدة عند فرويد، ورموز نمطية عند يونغ). كما يمكن أيضا لعلم اجتماع الفهم أن يصبح "منهجا للشك" يقتفي أثر نشوء العادات الاجتماعية على نهج

فلاسفة أمثال نيتشه F. Nietzsche وشلر M. Scheler ، مجسدا في هذه الحالة القول المشهور لفرويد: "حيثما كان، ينبغي أن أصير".

2. **التفرد والمعقولية:** ترفض المناهج القائمة على الفهم طريقة التفسير السببي لأنه يفترض وجود طبيعة خارجية للظواهر الاجتماعية، كما يفترض ارتباطها بالأسباب بطريقة ميكانيكية. فالفهم عبارة عن تصريح بالدلالات الاجتماعية بدلا من تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال إبراز ارتباطاتها السببية. ومن جهة أخرى، يتمسك أنموذج[1]الفهم بالظواهر المنفردة، الفريدة في الزمان والمكان، بدلا من الظواهر المتكررة المرتبطة بالقوانين العامة. ففي العالم الاجتماعي-التاريخي يتقدم الاستثنائي أو الطارئ على الضروري، ولا يعتبر الحظ سيدا على قوانينه. بالنسبة لأوغست كونت، مثلما هو الحال بالنسبة لأرسطو، ليس هناك علما سوى لما هو عام، وبالنسبة للجدليين تعبر الأحداث التاريخية عن أوجه ضرورية للنمو، تخضع لقوانين التغيير الاحتمالية. بالمقابل، فإن طموح المقاربات المعتمدة على الفهم هو الوصول إلى تأسيس معرفة عن الفريد، ووصف مجموعات فريدة من الأحداث ذات الدلالة التي لا تقبل الاختزال لقوانين عامة (عالمية). فالمقولة الفهمية تترجم مفهوميا (أي بواسطة المفاهيم) ما كان موجودا يوما ما في تفرده. وللتخلص من هذه النسبية التاريخية، ينبغي التمييز بين الدراسة التاريخية الرامية لمعرفة الفريد والفردي من جهة، والدراسة السوسيولوجية كونها تخصصا علميا يهدف لمعرفة العام، من جهة أخرى.

" إن علم التاريخ وصفي وتخصيصي بينما علم الاجتماع تجريدي وتعميمي. وقد أسهم ماكس فيبر في صياغة الأفق العلمي للفهم بتفاديه كل من قضية نسبية "التصورات حول العالم" ومسألية الذاتية النظرية. لقد انطلق من تصور تفريدي

(1) لقد فضلت استعمال لفظ أنموذج بدلاً من نموذج كمقابل للمفهوم المستخدم باللغات اللاتينية وهو Paradigm لأن المعنى الشائع للفظ نموذج في اللغة العربية هو النمط أو المثل أو القدرة بينما يحيلنا لفظ أنموذج الى مفهوم رئيسي في الإبستيمولوجيا او نظرية المعرفة العلمية بالمعنى الذي استخدمه T.Khun المترجم.

معتمدا على النموذج المثالي باعتباره مجموعة فريدة من السمات التاريخية، ليصل إلى تصور تعميمي للنموذج المثالي باعتباره نموذجا تفسيرياً منفصلا عن أي سياق تاريخي. وهكذا، نجح فيبر في التأليف بين أسلوبين مختلفين لكن متكاملين: كل تفسير، أي كل ارتباط بين الظواهر يستدعي فهما، إنه يستدعي تأويلاً معقولاً يعطيه معنى. وبالمقابل، فإن كل فهم، أي كل تأويل لظاهرة اجتماعية يتطلب دليلا إمبريقيا (حسيا). إن صياغة النماذج المثالية تعتبر بمثابة طريقة تشكيلية حيث تطغى المعقولية المتضمنة في النموذج وكذلك منطقيته على ملاءمته الإمبريقية. لكن غايته هي أن يسمح بدراسة الوقائع، وبالتالي فإنه مطالب بتقديم البرهان على فعاليته.

إن علم اجتماع الفهم مهدد بالوقوع في ذاتية متطرفة (عدمية)[1]: لأن كل النظريات ما هي في النهاية سوى تعابير تأويلية لفرد باحث يشارك في العالم الاجتماعي-الثقافي بطريقة فريدة وغير قابلة للمقارنة. "فالنظرية" هنا ليست سوى رؤية ذاتية وخصوصية، عبارة عن "مفهوم" أو فكرة نفسية ذهنية، وليست مقولة إبستمولوجية (معرفية). في هذه الحالة، ليس هناك لا قطيعة وضعية، ولا ذهاب وإياب جدلي بين الذات والموضوع، فالباحث يعيد صياغة عالمه المعقول في السياق الاجتماعي-الثقافي الخصوصي حيث هو مندمج. إن الفهم عبارة عن تجربة فكرية وبصفته تلك لا ينبغي له أن يذعن لأسطورة اليقين الحدسي، بل أن يكون في خدمة الصياغة العلمية. إنه بمثابة حلقة الوصل بين منطق الاكتشاف ومنطق الإثبات (البرهان)، إنه يوفر وضوحا مفهوميا للنماذج إلى جانب معقوليتها، لكن لا يستطيع هو وحده أن يضمن أصالة تلك النماذج. إن منهج الفهم يمثل بعدا أصيلاً في الأسلوب العلمي المتبع من قبل علم الاجتماع لكن ذلك لا يتيح له المطالبة بالخصوصية الكاملة لمثل هذه المناهج، ولا الانغلاق على نفسه في وجه الاكتشافات التي تحققها علوم أخرى.

(1) بمعنى أن كل تصور فردي له الحق في ما يحقق من فهم، وليس هناك ما يسمح بتفضيل موقف على آخر، وبالتالي فالكل متساو وله الحق في الفهم الذي يقدمه عن الظواهر. وبذلك تنعدم إمكانية المقارنة أو التفضيل أو حتى الحق في التوصل إلى معنى مشترك بين الأفراد، أو الباحثين، وتلك هي العدمية (المترجم).

الفصل الخامس

البنائية الوظيفية

مقدمة: النسق الاجتماعي

السياق الاجتماعي الثقافي

العلوم النموذجية

المناهج البنائية الوظيفية

التفسير البنائي- الوظيفي

الفصل الخامس

البنائية الوظيفية

مقدمة: النسق الاجتماعي Le système social

يهدف الأنموذج البنائي- الوظيفي إلى تبني إرث المداخل القائمة على الفهم وصولا إلى إقامة منظور أكثر شمولية وأكثر موضوعوية "objectiviste". فالفكرة المفتاحية هي "النسق الاجتماعي" التي تعبر عن موقف شمولي (كلي) في مواجهة الظواهر الاجتماعية. بالفعل، لا يمكن فهم أي عنصر، سلوك، فعل أو عملية اجتماعية إلا بصفته عنصرا أو جزءا من نسق أوسع.

يتعلق الأمر بمحاولة الحفاظ على جانب المعنى في الظواهر الاجتماعية، وبذات الوقت إخضاع الجانب الذاتي من العلاقات الاجتماعية لبنيتها الموضوعية وكذلك للطريقة العامة التي يعمل بها النسق. تعتبر البنائية-الوظيفية تيارا "ثقافويا": فالنسق الثقافي يحدد النماذج المعيارية التي توجه بدورها سلوك الفاعلين ضمن "النسق الاجتماعي". وهكذا يتم فصل الذاتية عن أصولها النفسية ليتم نقلها إلى مجال النسق الثقافي الذي تقوم نماذجه بضبط عمليات المأسسة (صياغة القواعد المؤسسية) والتنشئة، والاستبطان "introjection" والتوجيه المعياري. وتشير فكرة "الإجماع" إلى درجة تلاؤم الممارسات الاجتماعية مع المعايير الثقافية السائدة في مجتمع ما. ويمكن أن يصاحب هذه النظرة الشمولية الاعتقاد في نموذج ثقافي فريد خاص بمجتمع ذي بعد واحد حيث يخضع الفرد لعملية تنشئة أوتطبيع مبالغ فيها. ومن المفارقة أن يتبنى عدد من علماء الاجتماع "النقديين" هذا الموقف المتطرف، بينما يفضل مناصرو البنائية الوظيفية عموما نظرة شمولية مترددة، حيث لا يقوم "المجتمع" بتشكيل "الشخص"، ولكن بتشكيل مجموعة من العلاقات المتغيرة التي تتعرض لتوترات متعددة. وعلى عكس

بعض الأساطير الراسخة، فإن البنائية الوظيفية لا تفترض "تناغما" وظيفيا، وتكاملا مطلقا بين المؤسسات المجتمعية، كما أنه يمكنها أيضاً تفسير الصراعات والتغير الاجتماعي. إن البنائية الوظيفية ليست نظرية استاتيكية حول المجتمع بل تأخذ في الحسبان التطور التاريخي بدراسة التحولات النسقية، والتغيرات في التوازن وفي البنى (R Fletcher, The Making of Sociology, t. 2, 1971). إن التعارض بين نظرية "الإجماع" أو النظام، ونظرية "الصراعات" أو التغير مسألة مفتعلة من الناحية السوسيولوجية. فالواحد لا يُدرس في غياب الآخر: إذ أن كل إجماع هو في الواقع ثمرة نشاط صراعي بشكل أو بآخر، وكل صراع مآله الخضوع بدرجة معينة لعملية المأسسة (التحول نحو وضع مستقر نسبيا تحكمه قواعد ونظم)، وكل تغير في النسق الاجتماعي ليس في الواقع سوى تعديلا في ترتيب بنيته، والاتجاه التطوري ليس متعارضا مع البنائية الوظيفية. فالأنساق الاجتماعية تتحول مع احتفاظها بذات الوقت ببنياتها المتوافقة مع محيط معين. إن الجانب البنائي يمشي يد بيد مع الجانب النشوئي أو التطوري، والديناميكية الاجتماعية (عمليات التغير) تقوم على الستاتيكا الاجتماعية (حالة الاستقرار).

السياق الاجتماعي الثقافي Le contexte socioculturel

1. **الوظيفية والتيار الثقافوي:** ليست البنائية–الوظيفية أنموذجا خاصا "بمدرسة أمريكية" في علم الاجتماع، بل كان تطورها ببساطة مرتبطا بالانتصار الأكاديمي والثقافي لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية (على يد رواد مثل: بيتريم سوركين، تالكوت بارسونز، روبرت ميرتون...). وقد ألهم مفهوم الوظيفة، الذي جرى تأويله بالتركيز على ألفاظ مثل المنفعة والحاجة، تياراً وظيفيا صرفا مصدره الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (B. Malinowski, Freedom and Civilization, 1942). وقد كان التأثير حاسما فيما يخص المفهوم الأساسي المتمثل في "المجتمع" بما هو كل متحد. كما شكلت المجتمعات التقليدية التي درستها التخصصات الأقوامية (الأثنولوجية)، بالنظر إلى حجم سكانها وصلابة معاييرها الثقافية، حقلا مفضلا "لتصور المجتمع ككيان كلي"،

ولتفسير كل دور، وقاعدة، وسلوك، أو مؤسسة من خلال مساهمتها (وظيفتها) في تحقيق الانسجام والبقاء (التوازن) لذلك الكل.

تؤدي مثل هذه النظرة الأنثروبولوجية الشمولية عند تطبيقها على المجتمعات الصناعية الحديثة بطبيعتها المعقدة والمفتوحة إلى تيار ثقافوي متصلب يفترض نموذجا للإنسان على درجة عالية جدا من التطبيع الاجتماعي يوجد في مجتمع يتسم بأقصى درجات القهر. وقد أدى الاختلاف الحاد حول "درجة التطبيع العالية" ببعض علماء الاجتماع من "التيار النقدي" إلى أن يعيبوا على الوظيفيين التأثيرات الاغترابية الناتجة عن التيار الثقافوي بينما هم في الواقع أول المعنيين بذلك (H. Marcuse, 1964).

2. **الوظيفية المتوسطة المدى:** اقترح عالم الاجتماعي الأمريكي روبرت ميرتون R.K. Merton (1949) نوعا أكثر مرونة من الوظيفية التي تجمع بين البحث عن "نظرية متوسطة المدى"، ونماذج وظيفية ذاتية غامضة في آن. يجري تشبيه الوظيفة التي يقوم بها عنصر ما بآثاره الإيجابية في النسق الاجتماعي، بينما تعتبر الآثار السلبية ناتجة عن الاختلال الوظيفي. إن هذا التصور يختزل الوظيفية إلى مجرد بحث بسيط عن الأسباب والنتائج: "متغير ما (سبب) يُحدث نتيجة معينة إيجابية (وظيفة) كانت أم سلبية (الأثر). ويعود نجاح هذا النوع من الوظيفية التي صاغها ميرتون إلى درجة تساهلها، إذ لا ينبغي لعالم الاجتماع أن يصيغ نظريات عامة جدا. ويمكن تصنيف الظواهر المعبرة عن الصراع بصفتها اختلالات. ويقترح ميرتون، من جهة أخرى، التمييز بين الوظائف الظاهرة (معروفة لدى الفاعلين) والوظائف الكامنة (غير مفكر فيها)، وهو شيء يؤدي إلى تغليب الطابع النفسي/ الذاتي على مفهوم الوظيفة الذي يقترب من مفهوم الدافعية "Motivation" أو القصد "Intention". وأخيراً يقدم ميرتون "مسلمة التعادل الوظيفي"، بمعنى أن يكون كل عنصر في الواقع متعدد الوظائف، وكل وظيفة يمكن تحقيقها بعدد من العناصر التي تمثل بدائل متساوية. وهكذا يفقد مفهوم الوظيفة طابعه المحدد، ويصبح مجرد فكرة عملية قابلة لاستعمالات غامضة ومتعسفة.

3. **النظرية العامة للأنساق:** جاء ازدهار البنائية-الوظيفية عند التقائها بأبحاث تكاملية أو بينية (متعددة التخصصات) حول مفهوم النسق. إذ أن فكرة الوظيفة الاجتماعية لا

يمكن فصلها بشكل تعسفي عن بنية النسق الاجتماعي وعن محيطه. كما أشار رايت ميلز C.Wright Mills في كتابه المشهور (الخيال السوسيولوجي 1959) بشيء من المفارقة، إلى أن التنظيرات الطموحة الرافضة للوظيفية المتساهلة مثل "النظرية الكبرى" عند بيتريم سوروكين P. Sorokin وتالكوت بارسونز T. Parsons قد استقطبت الاهتمام من جديد بفعل النجاح الذي حققته النظرية العامة للأنساق (W. Buckley, Sociology and Modern Systems Theory, 1967).

إن القضية الرئيسية تتمثل في تقديم وصف لطريقة الاشتغال العام لنسق محدد في بنائه، وفي عناصره وفي عمليات تحوله بألفاظ عامة (عالمية). ذلك أن نقائص الطريقة الميكانيكية والعضوية قد تم تجاوزها من قبل الطريقة النسقية. فالمجتمع يتشكل من مجموعة من الأنساق الفرعية المتداخلة (أفراد، أدوار، جماعات، مؤسسات، تنظيمات... الخ) وهي في تفاعل مستمر. يتعلق الأمر، بالنسبة لبارسونز (1977)، بضرورة تحديد الشروط الوظيفية الأولية لكل نسق اجتماعي، تلك الوظائف الأساسية والضرورية لوجود النسق والمتمثلة في: التكيف (A)Adaptation، تحقيق الأهداف Goal Attainment (G) الاندماج Integration (I) والكمون Latency (L). وهو ما يسمح بتمييز أربع مستويات من التحليل على مستوى المجتمع الكلي: المستوى الاقتصادي (A)، المستوى السياسي (G) المستوى الاجتماعي (I) والمستوى الثقافي (L). وهكذا تندرج البنائية الوظيفية في تيار تنظيري له طابع شمولي وتجريدي، مقدمة بذلك إطارا مرجعيا عاما لعلم الاجتماع وبقية العلوم الاجتماعية الأخرى.

العلوم النموذجية Les sciences pilotes

يستلهم علماء الاجتماع البنائيون–الوظيفيون من مختلف التخصصات العلمية المفاهيم الأساسية مثل الوظيفة والبناء. ويستعملون مفهوم الوظيفة بمعاني متعددة منها الرياضي، البيولوجي و السيبرنتيقي[1]. أما مفهوم البناء فقد استلهموه من الأنثربولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي أو التقانة.

(1) **السيبرنتيقا** Cybernetics مفهوم يشير إلى علم الأنساق أو المنظومات Systems الخاص بالتحكم والاتصال سواء عند الكائنات الحية أو في الآلات. وهي التي فتحت الطريق لظهور==

1. **الوظيفة الرياضية**: يدرس علم الاجتماع أنساقا اجتماعية ذات عناصر، وأنساق فرعية مترابطة فيما بينها بعلاقات متبادلة، ويمكن صياغة نماذج توضح تلك الارتباطات على شكل نسق أو منظومة تتكون من مجموعة متغيرات أوعوامل قابلة للتكميم (تقديمها بصيغة رياضية).

فالوظيفة الرياضية عبارة عن صنف من علاقة التناظر أو التطابق بين عناصر مجموعتين، X و Y. إذا لم ينطبق أي عنصر من x على أي من العناصر المكونة y ، يمكننا القول أن y تعتبر وظيفة أو دالة بالنسبة $< y = f(x) >$ x وتسمح العلاقات الوظيفية بوصف ارتباطات محددة بين متغيرات نسق ما، حيث يكون كل واحد من العناصر مرتبطا بالآخرين ويملك وزنا معينا. وتصف المعادلة الخاصة بمجموع العناصر التوازن الوظيفي للنسق، كما يؤثر تعديل معطى من معطيات النسق على التوازن العام للعناصر الأخرى. وتسمح الفرصة المتاحة لترجمة الوظيفة الاجتماعية إلى متغيرات قابلة للمعالجة الرياضية بإدماج المناهج الكمية في الأنموذج البنائي الوظيفي. ونلجأ عند "تحليل الأنساق" إلى استخدام "منظومة من المتغيرات" لتمثيل أو نمذجة (بناء نموذج) "النسق الاجتماعي"، وهو ما يسمح لنا بقياس حالة النسق ودرجة تطوره، وكذلك محاكاة سلوكه العام بتطبيق قيم معينة على مواصفاته. (B.Walliser, Système et modèles, 1977). إن الفكرة الرياضية للنسق الوظيفي تشكل قاعدة للنماذج الاجتماعية- الاقتصادية التي صاغها كل من فيلفريدو باريتو V. Parteto، وتالكوت بارسونز .T. Prsons

2. **الوظيفة البيولوجية**: تشير وظيفة عضو ما من الأعضاء إلى طبيعة مساهمته في توازن الكائن ككل مما يحقق له تكيفا فعالا مع بيئته الداخلية (النسق) والخارجية (المحيط). ويعتبر التوازن الوظيفي وضعا ديناميكيا للنسق باعتباره شكلا معينا من التنظيمات. وتلعب فكرة الكائن الحي دورا حاسما في التكوين المفهومي لفكرة الوظيفة في علم الاجتماع. ويسود الاعتقاد لدى أصحاب المدخل العضوي بأن

==علوم حديثة قائمة على الذكاء الاصطناعي مثل الحواسيب ونظام الأنترنت والأجهزة الأوتوماتيكية ونظم التحكم عن بعد، والاستشعار وغيرها. (المترجم)

أي جزء من أجزاء النسق الاجتماعي يساهم في بقائه، ويبدي تكيفا ناجحا مع المحيط (H. Spencer, La science sociale, 1873). وتقوم كل مؤسسة على مجموعة من الحاجات البيولوجية التي تحدد وظائف ثقافية مشتقة عنها (B. Malinowski, 1942). وبعيدا عن كل نظرة اختزالية، ينبغي الاعتراف بأن المستوى البيولوجي يعد بمثابة شرط أولي للنسق الاجتماعي، إذ بالرغم من كون هذا الأخير يتشكل من أجهزة منفردة تشارك في القيم الثقافية النهائية، فإنها مع ذلك تبقى متجذرة في البيئة الطبيعية أو المحيط الحيوي-الطبيعي (T. Parsons, 1975). ويتضمن المدخل العضوي بعدا غائيا من خلال الربط بين فكرة الوظيفة البيولوجية وفكرة الهدف الإنساني. فإذا كان "هدف" كل مجتمع هو البقاء، أو إعادة الإنتاج الذاتي، أو النمو، فإن الوظيفة تصبح تعبيرا عن قيمة (حياة، سعادة، تقدم) من المحتمل أن تكون مُتضمنة في النسق الاجتماعي ذاته، أو يشترك فيها الفاعلون الاجتماعيون، أو ربما يمنحها عالم الاجتماع نفسه للظاهرة أو الفعل المدروس.

3. **الوظيفة السيبرنتيقية:** تعرف السيبرنتيقا Cybernétique بأنها العلم التكنولوجي الخاص "بالمراقبة عند الحيوان والماكنات" (N. Wiener, 1947) ويمكن تصور النسق الاجتماعي بمثابة ماكنة كبرى يتبع في أدائه المخطط السيبرنتيقي: حيث تقاس وظيفة نسق ما بالفرق بين مدخلاته ومخرجاته بعد التحويل الداخلي:

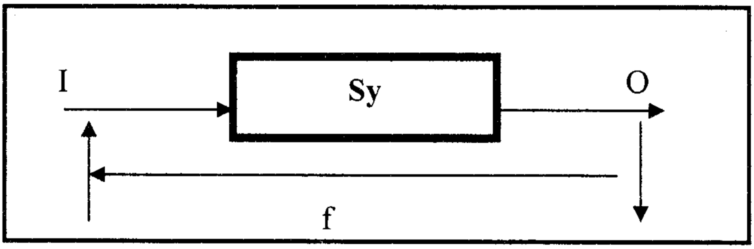
I = مُدخل "Input" (مثل: معيار)

O = مُخرج "Output" (مثل: سلوك)

Sy = النسق Système أو "علبة سوداء" (مثل: جماعة اجتماعية)

F = فعل ارتدادي أو تغذية ارتجاعية "feedback" (مثل: تعديل المعيار)

ويمكن تجسيد العلاقة بين مجموع المتغيرات بالشكل البياني التالي:



ينظر إلى النسق السبرنتيقي باعتباره "علبة سوداء" لأن الاهتمام لا ينصب على الآليات الداخلية لعملية التحويل التي تتعرض لها المُدخلات والمُخرجات (I, O) ، بل تقيس فقط سيولة العناصر (I, O, f) التي تعبر عن أداء النسق.

يوجد صنفان من الأفعال الارتدادية f (التغذية الارتجاعية): الأول إيجابي وهو مسؤول عن عمليات التراكم والارتفاع الشديد (مثل الزيادة السكانية السريعة)، والثاني سلبي وهو مسؤول عن عملية ضبط النسق. و يعني الضبط هنا مجموع الآليات الخاصة بالمراقبة، فالزيادة في المخرجات O تؤدي إلى تقليص في المدخلات I إلى مستوى حساس يحقق التوازن (لعل أفضل مثال هو السوق حيث تسود أسعار تنافسية مثالية). وتُنشط الأفعال الارتدادية الإيجابية النمو الوظيفي، أما الأصناف السلبية من الأفعال الارتدادية فتحقق التوازن النسبي Homéostatique (وهو توازن ديناميكي يحافظ على بنية النسق من خلال التغييرات الكمية في العناصر: (I, O, f). ويأخذ الاتفاق أو الاختلاف المجتمعي شكل عملية سيبرنتيقية مرتبطة بالتوازن النسبي للنسق. فالنظام الاجتماعي يتم ضبطه من الداخل بواسطة عمليات تكييفية. ويبدو النظام الاجتماعي وكأنه يحقق ذاته بصفة متأصلة (إنجاز ذاتي)، ولا يخضع لمبادئ أو تأثيرات خارجية غائية (قيم، معايير أخلاقية). ويمكن لنماذج الطاقة الاجتماعية (قوى، عوامل) أن تضاف إلى نماذج معلوماتية (مراقبة، ضبط). كما تسمح الميكانيزمات السبيرنتيقية بالتفكير حول أشكال التمفصل السببي بين المستويات المتعددة للنسق الواحد. ويرى تالكوت بارسونز (1971) أن الرقابة المعلوماتية تتضاءل في المستوى الثقافي وتتجه للارتفاع في المستوى البيولوجي، بينما تسير كثافة الطاقة باتجاه معاكس، وهو ما يؤدي إلى إقامة هرمية سبرنتيقية مضاعفة بين الأنساق الاجتماعية الفرعية.

4. **البنية في الأنثربولوجيا:** يعني مفهوم البنية بالنسبة للأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية الطابع المستقر أو غير المتغير للقواعد والمعايير المقبولة في ثقافة معينة. ويرى مالينوفسكي (1942) B. Malinowski أن بنية أي "مؤسسة" تشير إلى نموذج وحيد ينطلق من الهدف االأساسي باتجاه النتيجة الوظيفية للمؤسسة، عن طريق وساطة مجموعة من الإنجازات التي تتجسد في تجهيزات اجتماعية-تقنية. وتعتبر العائلة، والبلدية، والقبيلة، والجمعيات الطوعية، والجماعات المهنية، وجماعات

المكانة (طائفة، طبقة) بمثابة مؤسسات. أما "ميثاق" المؤسسة فيشير إلى أهدافها الجماعية التي تغطي الحاجات الحيوية للناس، بينما تشكل المعايير قواعد للسلوك منبثقة عن الميثاق، لكنها محددة في سياق مادي من أجل موظفي أو أعضاء المؤسسة. أما نسق الأنشطة المنظمة فيتضمن الموظفين (الأعضاء)، والمعايير، والتجهيزات المادية التي تضمن قابلية المهام للتحقيق. والوظيفة، بما هي متغير مرتبط بالبنية، عبارة عن إنجاز للأهداف الواردة في الميثاق، وإشباع لحاجات الموظفين أو الأعضاء في المؤسسة.

يرتبط هذا التصور عن البنية الاجتماعية إذن بشكل منطقي بتحديد أو تصور معين "للطبيعة الإنسانية" وبحاجاتها الأساسية، وهو تصور خارج عن مجال علم الاجتماع في معناه الدقيق. فالمؤسسة بالنظر إلى بنيتها عبارة عن كلية وظيفية: بحيث أن كل موضوع، أو ممارسة، أو فكرة لا تكون لها دلالة إلا عندما يتم ربطها بموقعها المؤسسي (أي في المؤسسة).

5. **البنية في علم النفس الاجتماعي:** يشير مفهوم البنية في علم النفس الاجتماعي إلى مجموعة من شبكات التفاعل بين الأفراد وبين الجماعات المحدودة الحجم. وبالتالي فإن بنية النسق الاجتماعي ليست سوى تلك الشبكة من التفاعلات المعاشة. فالبنية الاجتماعية عبارة عن شبكة من الأدوار الإضافية التي تمثل مواقع يمكن للأفراد احتلالها ضمن تلك البنية الاجتماعية. ولذلك، فإن تصنيف وتحديد الأدوار تشكل المهمة الأساسية في سبيل صياغة نظرية للبنية الاجتماعية (S. Nadel, La théorie de la structure sociale, 1957). لكن هذه الشبكة من الأدوار ليست بالضرورة كاملة ونهائية، بل متغيرة مع تطور المجتمع. لذلك يكون من الضروري إخضاع الدراسة البنائية لدراسة الوظائف الاجتماعية طالما أن لدى البنى الاجتماعية مهمات لا بد من إنجازها. إن البنى الاجتماعية وسائل على قدر معين من الفعالية لتحقيق وظائف البقاء وإشباع رغبات الإنسان. وتعتبر فكرة البنية في علم النفس الاجتماعي أداة شكلية (صورية) لأنها تتجاهل بعض العلاقات المتميزة مثل القوة، والنفوذ أو السلطة الموجودة ضمن مجموعة التفاعلات في جماعة معينة. "فالقيادة" ترتبط بالبناء الشكلي (الرسمي) للجماعة،

حيث يكتسب الفرد الذي يحتل موقعا في قلب شبكة الاتصالات موقعا متنفذا أو مؤثرا. (D. Cartwright et A. Zander, Group Dynamics, 1960).

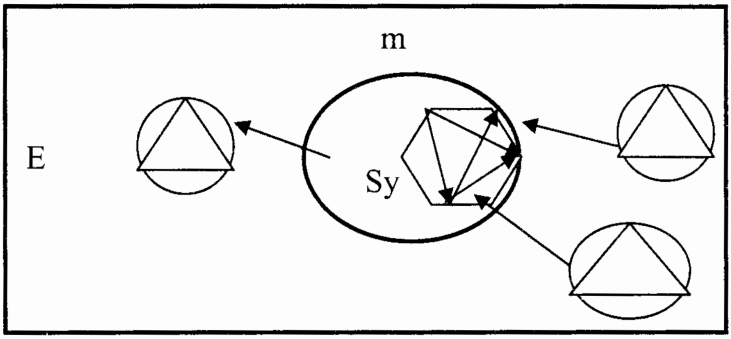
أما بالنسبة للقياس الاجتماعي Sociométrie فينبغي وصف مجموع الاتجاهات الإيجابية (مثل الجاذبية، والاحترام...) والسلبية (مثل النفور، الاحتقار..) بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة. وتبرز البطاقة الخاصة بالاتجاهات الذاتية بين الأفراد والمسماة "الخارطة الاجتماعية" البنية الاجتماعية بشكل موضوعي. (J. Moreno, La sociométrie, 1951) ويمكن لعلم النفس البحث عن تحديد المقولات الجوهرية لكل عملية تفاعل اجتماعي بهدف توفير مخطط تصنيفي شامل لجميع التفاعلات الممكنة ضمن الجماعة الصغيرة (R. Bales, Interaction Process Analysis, 1950)، وبذلك تشير بنية النسق الاجتماعي إلى قائمة الفئات التفاعلية القابلة للملاحظة. وقد عمل تالكوت بارسونز على اختزال الفئات التي وضعها روبرت بالز Bales إلى أربعة أبعاد وظيفية في كل نسق اجتماعي: التكيف، تحقيق الأهداف، الاندماج (التكامل)، والكمون (T. Parsons, The Social System, 1951).

6. **البنية في التقانة:** تمثل بنية النسق وصياغتها في مجال التقانة جوانب منجزة أو كاملة الإنجاز. ويتضمن تصميم الإنسان الآلي قواعد تنظيمية أو معايير سلوكية، وكذلك أهدافا للفعالية وإجراءات وظيفية تستجيب للمنطق السيبرنتيقي. ويتضمن المجتمع الذي يتم تصوره على شكل هيكل وظيفي بنية، وعمليات إنجازية، وقوى، فضلا عن موارد طاقة مرفقة بمخططات معلوماتية للتحكم في مجموع عمليات الأداء. وتكون صياغة الهيكل المجتمعي فعالة طالما تسمح بالإنجاز الفعلي للهدف المطلوب من اشتغاله. وتقاس فعالية مثل هذه الصياغة بتقييم كلفة الاشتغال محسوبة بواسطة المدخلات (الموارد، وعدد الأفراد المعنيين...)، والزمن الضروري لتحقيق الهدف مقارنة بالنتائج المحققة. ويعتبر هذا المدخل أن البناء الاجتماعي يتشكل من وحدات مصنوعة أو مبنية (مؤسسات، تنظيمات...)، ويتوافق المدخل مع سياسة قصدية أو إرادية للتقانة الاجتماعية التي تهدف لاستخدام النماذج السوسيولوجية في مجال محدد تاريخيا (تخطيط، إقامة

تنظيمات ومؤسسات وفق معايير اجتماعية-تقنية). ويقدم التطبيق السوسيوتقني طابعا تجديدياً في مواجهة الواقع الاجتماعي الموجود، مع أن التطبيق يكون مدفوعا بحاجات اجتماعية وثقافية، وبمصالح جماعات اجتماعية محددة أو مجموعات معينة. ويعتبر التصميم السوسيوتقني بنية عرضية من الإشارات الوظيفية التي تحقق بشكل ملموس مجموعة وظائف اجتماعية تقف وراءها دافعية رمزية.

المناهج البنائية الوظيفية

أ. **المخطط النسقي:** تكمُن الفكرة الرئيسية للأنموذج البنائي-الوظيفي في مقولة النسق Système وتشكل هذه المقولة جزءا من الجهاز المفهومي الأساسي لكل علم. (M.Bunnge, Treatise on Basic .Philosophy vol 4, 1979, Scientific Research, vol. 1, 1967)، ويعتبر النسق أكثر من مجرد علبة سوداء، إنه شيء معقد له بناء معين، ويوجد بشكل ملموس ضمن محيط يتبادل معه المعلومات والطاقة والمادة. لكن الارتباطات الموجودة بين عناصر النسق ذاتها عادة ما تكون أقوى من ارتباطها بعناصر من المحيط. وتحدد النظرية العامة للأنساق طبقتين كبيرتين من الأنساق بحسب العلاقات التي تكون لها مع المحيط الذي توجد فيه. هناك أولا النسق المغلق الذي لا يقيم مع محيطه سوى علاقات تبادل ثابتة، مستقرة، وواضحة. وهناك ثانيا النسق المفتوح الذي يضطر إلى مراجعة دائمة لمبادلاته المتنوعة مع المحيط بقصد ضبطها. وتعتبر الأنساق الاجتماعية أنساقا مفتوحة ما دامت تقوم بمبادلات منظمة مع محيطها المتكون من أنساق اجتماعية أخرى وأنساق حيوية ومادية. وتحافظ الأنساق المفتوحة على حدودها مع المحيط، كما تعمل ما بوسعها من أجل تحقيق حالة الاستقرار الداخلي، وهي معرضة باستمرار لتأثيرات التيارات القادمة من المحيط. وهو الأمر الذي يجعل معرفة الظروف السابقة المميزة للنسق عند نقطة زمنية محددة غير ذات جدوى في التنبؤ بحالة النسق في فترات زمنية لاحقة.



يتكون النسق الاجتماعي (أنظر الشكل الأعلى) Sy من عناصر (أفراد، أدوار، مؤسسات، مجتمعات...)، تتمتع ببناء من العلاقات الرابطة بين العناصر (إعلام، تأثير، قوة..) يضمها غشاء يمثل الحدود الخاصة بالنسق m (حدود مادية، رموز الانتماء، ورموز الاقصاء...) ويوجد النسق ضمن محيط E الذي يتشكل من أنساق أخرى، مادية واجتماعية وثقافية. ويتضمن البناء (أو البنية) العناصر والعلاقات التي تجمع بين تلك الوحدات. أما وضعية النسق فتعني وصف بنائه في وقت محدد. ويشير تركيب النسق إلى الفئة المرجعية الواقعية للأنساق، وطبيعة العناصر التي تتشكل منها، مثال على ذلك: النسق السكاني يشير إلى السكان على شكل مجموعة من الأفراد أو العائلات. ومثال آخر: النسق الاقتصادي كما تتصوره النظرية الحدية يتكون من أفراد يعبرون عن تفضيلاتهم (مشترون، بائعون، منتجون، مستهلكون). مثال آخر: النسق الاجتماعي من وجهة نظر تالكوت بارسونز يتكون من فاعلين يقومون بأدوار مندمجة في مجتمع محلي (F. Baurricaud, L'idividualisme institutionnel, 1977)

يحدد الباحثون شكلين كبيرين من أشكال المحيط بالنسبة للأنساق الاجتماعية: يتمثل الأول في الثقافة، والثاني في الوسط الحيوي-المادي، حيث توفر الثقافة الرموز الضابطة والمنظمة، بينما يوفر الوسط الحيوي-المادي الموارد التكيفية. وجدير بالملاحظة أن مفهوم النسق يجري استعماله على مستوى منهجي تحليلي، أما فكرة المجتمع الشامل فتشير إلى نسق كلي، بحيث تعتبر المؤسسة نسقا وسيطا في حين تعتبر العائلة نسقا جزئيا. ويفرض علينا التداخل الأنطولوجي (الوجودي) بين الأنساق تحديدا دقيقا للمستوى الذي يجري فيه التحليل. حيث أن كل نسق فرعي يكون متضمنا في نسق عام مرجعي مع تمتعه باستقلالية نسبية (مثال: النسق الإداري للأمة).

ب. **الاندماج، التوازن والتباين:** يمثل كل من الاندماج (التكامل)، والتوازن، والتباين ثلاثة أنماط كبرى من الظواهر الخاصة بكل نسق اجتماعي. إذ يعبر الاندماج عن الوضعية التي توجد عليها بنية النسق: مثل وجود ارتباطات كافية بين العناصر، أو تداخل ملائم بين الأنساق الفرعية. وهناك خط متواصل يربط بين حالتي الاندماج (التكامل) والتفكك التي لا تعتبر أفكارا معيارية بل وصفية.[1] ويمكن أن يعبر الاندماج (التكامل) عن درجة الاتفاق بين الأعضاء في نسق اجتماعي يتكون من أفراد يستبطنون نماذج ثقافية مشتركة. ويكون هذا الاتفاق ناتجا عن التوجهات المعيارية للأعضاء وعن تفاعلهم، ويجسد طابعا حركيا للحفاظ باستمرار على حالة التوازن، وليس له شكل ثابت أو جامد. لذلك ليس بإمكاننا معارضة "علم اجتماع الاتفاق" بعلم اجتماع الصراع ذلك أن نفس الأدوات المفهومية يمكن توظيفها بشكل متساو لمعالجة الإشكاليتين معاً.

تشير فكرة التوازن في النسق الاجتماعي إلى وضعية داخلية تميز النسق مثل القول أن كل تغيير يؤدي إلى تعديل الكل من أجل استرجاع وضعيته السابقة. ويعتبر مثل هذا النسق غائيا "téléonomique" (يسعى لتحقيق غاية أو هدف)، إنه يسعى لبلوغ حالة معينة والحفاظ عليها (الهدف، الغاية). وتجسد هذه الوضعية صيغة معينة من التوليف بين عناصر النسق (مثال: تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية، اتجاه نحو توزيع الأدوار الاجتماعية... الخ). ويشير التوازن الخارجي إلى الموازنة بين مدخلات ومخرجات النسق (مثال: الميزان التجاري للدولة)، كما يجسد التوازن بصفة عامة حالة من الثبات أو عدم التنوع التي يحققها النسق الاجتماعي في مواجهة محيطه. لكن ذلك لا يعني بأي حال وضعية الجمود، لأن الأنساق الاجتماعية أنساق "مفتوحة" لا تستطيع حماية حدودها والحفاظ على بنيانها إلا بفضل تعديلات داخلية مستمرة تحقق حالة من التوازن والاستقرار النسبيين "Homéostatique".

(1) بمعنى أنها تصف وضعا قائما فعلا كما هو في الواقع ولا تتعلق بأحكام قيمية تعبر عما قد يكون إيجابيا أو سلبيا. (المترجم)

يشير مفهوم التباين "differentiation" إلى سيرورة تاريخية يتعرض من خلالها النسق الاجتماعي لعملية تجزئة تدريجية تؤدي لظهور مجموعة من الأنساق الفرعية. إنه قانون عام يحكم تطور الأنساق الحية. وهكذا، فالنسق الاقتصادي كنسق فرعي ينفصل تاريخيا عن النسق الاجتماعي محققا بذلك استقلالية نسبية، مثال: الشركات المتعددة الجنسيات التي تخرج جزئيا عن رقابة الدول. وبنفس الطريقة يحدث تباين في الأدوار الاجتماعية خلال تطور المجتمع بالنظر إلى التخصص الوظيفي الناتج عن تعقيد الأنشطة الجماعية. ويسمح التباين بتحقيق تكيف أفضل لدى النسق فضلا عن تحقيق تكامل عضوي (دوركايم) أكثر تنوعاً. ويمكن أن تؤدي عملية التباين الزائد عن المعدل في النسق الاجتماعي إلى ظواهر "مورفوجينية"، تتعلق بتغير المظهر الخارجي للجينات مؤدية إلى انفصال أنساق فرعية وتشكيلها لأنساق مستقلة.

ج. **التحليل الوظيفي:** "لو افترضنا وجود نسق اجتماعي Sy يتضمن فعلا أو عنصراً E وهذا الأخير له أثر يؤدي إلى الحفاظ على الوضع G ، فإن E يصبح وظيفيا بالنسبة لـ G في النسق Sy".

تبرز هذه المعادلة العامة للتحليل الوظيفي بشكل جيد نسبية مفهوم الوظيفة بالنسبة لتوازن معين له طابع غائي في وضع G. هذا الوضع يمكن أن يكون تعاونيا أو صراعيا، ويمثل التكيف الوظيفي بشكل أساسي الرجوع للوضعية السابقة على تأثير الفعل E أو وضعية مماثلة لها. إن الهدف من التحليل الوظيفي الصارم هو اكتشاف السيرورات التي تحفاظ على توازن النسق أو التي تؤدي إلى زوال ذلك النسق (K. Menzies, T. Parsons and the social image of man, 1967)

يُسمى نسق ما وظيفيا عندما يكون منظما بصفة غائية، مما يسمح له بالحفاظ على حالة الاستقرار في متغيراته البنائية. وإذا تم الحفاظ على النسق في وضعية G أو جرى نموه باتجاه G برغم التغيرات الخارجية (في المحيط) أو الداخلية (في النسق ذاته)، فإن ذلك يعني أنه يتضمن إجراءات تعويضية تسمح بثباته باتجاه G (فكرة الهدف أوالغائية) (E. Nagel, A formalization of functionalism, 1956)

وتتجسد وضعية التوازن الدينامكي للنسق في معدل تغير معين (مثلا: معدل نمو اقتصادي، أو معدل ثابت من التضخم).

إذا تصورنا الجامعة بمثابة نسق اجتماعي U يتكون فرضا من ثلاثة أنساق فرعية A (الإدارة)، C (هيئة التدريس)، و E (الطلبة)، فإنه لا بد من وجود عامل تنسيق (أو منسق) لكل نسق فرعي على الأقل: a (درجة التمركز) c (درجة الكفاءة) e (درجة الدافعية). ويتمثل التحليل الوظيفي في تحديد العوامل Fi التي تسمح ببلوغ وضعيات التوازن Ga (الفعالية)، و Gc (جو المنافسة)، و Ge (سرعة التعلم) ضمن حدود التنوع ka, kc, ke . أما التوازن العام أو الشامل G للنسق U الذي هو (الجامعة) فيتحقق من خلال عملية تفاعل على النحو التالي: < Ga * Gc * Ge > ولن تؤدي أية عمليات توليف بين القيم المحتملة للعناصر a, c, e **بالضرورة** (فكرة الحتمية) إلى الغاية G، لكن العديد من تلك التوليفات **يمكن** (فكرة الاحتمال) أن تؤدي إلى G (مبدأ التعادل الوظيفي)، وتجدر الإشارة إلى أن التوازن Ga ثابت، و Gc صراعي أو تنافسي، و Ge ديناميكي.

من جهة أخرى هناك عدة وضعيات Gi ممكنة التحقيق خلال تطور النسق U الممثل للجامعة ضمن حدود إمكانية Ki (درجة التنوع) التي تكون في حالة التبعية للمحيط. يمكن أن تكون بعض العوامل Fi وظيفية في علاقتها بـ Ga (الفعالية) وغير وظيفية أو ذات وظيفة سلبية في علاقتها مع Gc (جو المنافسة) و Ge (سرعة التعلم).

يجري تطبيق مثل هذا التحليل الوظيفي الصارم على نسق محدد بدقة، غير أن النظرية الاجتماعية العامة تسعى إلى تحديد الأنماط الأساسية للوظائف حسب كل مستوى مجتمعي. ويستجيب الإطار المرجعي الذي صاغه بارسونز T. Parsons (1971) لهذا الطموح الخاص بتحديد الشروط الوظيفية لكل نسق اجتماعي:

شروط وظيفية	الأنساق الفرعية للمجتمع	الأنساق الفرعية للفعل	تراتب سبرنتيقي
التكيف A	الاقتصادي	حيوي- طبيعي	الطاقة (سببية)
تحقيق الهدف G	السياسي	الشخصية	+ ↓ ↑ −
الاندماج I	السوسيولوجي	الاجتماعي	− ↓ ↑ +
الكمون L	الثقافي	الثقافي	(رقابة) معلومات

وتعتبر البنائية الوظيفية من النمط البارسوني (نسبة إلى بارسونز) بمثابة إطار مفهومي يسمح بصياغة نظريات قابلة للاختبار، ويندرج هذا الإطار ضمن نظرية عامة للفعل (T. Parsons, Social systems and the evolution of action theory, 1977)

د. **تحليل السيرورات:** لا تعتبر الأنساق الاجتماعية مجموعة جامدة، بل تتسم بسلسلة من الأنشطة التي تأخذ شكل سيرورات (عمليات مستمرة). وتجري كل سيرورة ضمن إطار زمني بحيث لا توجد سيرورة مستقلة عن الواقع النسقي الذي تُشكل ضمنه الجانب الديناميكي. ويمكن التمييز بين صنفين من السيرورات النسقية: السيرورات الداخلية الخاصة بكل نسق فرعي، والسيرورات البينية التي تتعلق بالمبادلات الخاصة بين الأنساق الفرعية. وتؤدي دراسة هذه السيرورات إلى إجراء تحقيقات أو بحوث واقعية أكثر عمقا، كما تؤدي إلى عملية تنظير سوسيولوجي أكثر صرامة.

وهكذا بإمكاننا التوصل ضمن إطار النظرية البارسونية إلى تحديد أنماط أساسية من السيرورات التي تعمل ضمن الأنساق الاجتماعية وفيما بينها. ويعتبر كل واحد من الأنساق الفرعية داخل المجتمع بمثابة فضاء لقيام نمط خاص من السيرورات مثل:

أ. **النسق الفرعي الاقتصادي**: ويتميز "بالتحسين التكيفي" وتحقيق الفعالية المثلى في المهمات الاقتصادية (مجال الإنتاج مثلا).

ب. **النسق الفرعي السياسي**: ويتميز بتباين الأدوار حسب الأهداف المتنوعة للمجموعة المحلية.

ج. **النسق الفرعي الاجتماعي**: ويتميز بإدماج المعايير ضمن المجموعة المحلية، وتهدف هذه المعايير إلى تحقيق التماسك وضبط سلوك المجموعات.

د. **النسق الفرعي الثقافي**: ويتميز "بتعميم القيم" التي لا تكتفي بالحفاظ على ذاتها فحسب، بل تهدف للانتشار والتعميم على مجموع الأنشطة المجتمعية.

بالإضافة إلى ما سبق، تحدث عمليات تبادل متنوعة بين هذه الأنساق الفرعية للمجتمع منها:

أ. **عملية التنشئة الاجتماعية** التي تتضمن صياغة الأدوار لأعضاء النسق الاجتماعي (العائلة، والمدرسة) وتتم هذه العملية بين مجموعة محلية منتمية للنسق الاجتماعي ونسق الشخصية (اكتساب معايير السلوك) .

ب. **المأسسة** التي تحدث بين الجماعة والنسق الثقافي (قيم، وقواعد رمزية) حيث يقوم النسق الاجتماعي بتبني بعض النماذج الثقافية المشروعة.

ج. **عملية الحقن الداخلي** للقيم والمعايير التي يقوم بها الأشخاص، وهي بمثابة نمط من التبادل بين النسق الثقافي ونسق الشخصية.

كما يقوم تالكوت بارسونز (1997)، من جهة أخرى، بتحديد وسائط التبادل الخاصة بكل نسق فرعي وهي تدعم العمليات المتنوعة التي تجري بين الأنساق. وتعتبر أي واحدة من وسائط التبادل بمثابة شفرة رمزية، أو إجراء تحويلي يسمح بتحديد طبيعة عمليات التبادل مع بقية الأنساق الفرعية في المجتمع.

إن تحليل العمليات باستخدام وسائط التبادل يندرج ضمن الإطار البنائي- الوظيفي الشامل، إذ يوجد في مقابل كل شرط وظيفي واسطة تبادل ملائمة أومفضلة: التكيف يقابله المال، وتحقيق الأهداف يقابله السلطة، والاندماج يقابله العاطفة، والكمون يقابله الالتزام.

التفسير البنائي- الوظيفي

L'explication structuro-fonctionaliste

1. **الشمولية والنسقية**: يتبنى الاتجاه البنائي- الوظيفي نظرة "شمولية" لأن الاهتمام بالنسق العام يعد شرطا ضروريا للتفسير، ورغم ذلك فإنه لا يتجاهل الجانب "الفردي" ما دام يقوم بتحليل العمليات والارتباطات بين عناصر النسق الواحد. ولعله من الأفضل القول أن التحليل البنائي الوظيفي المنتظم ليس شموليا ولا فردانيا، بل هو نسقي. لكن هذا التفسير يواجه مشكلة تعيين حدود النسق الاجتماعي: إذا كان انفتاحه زائدا فإن ذلك يجعل مبادئ الاندماج (التكامل)، والضبط، والإدارة الذاتية "téléonomie" ... الخ غير قابلة للتطبيق. ويطرح

هذا الأمر بصفة خاصة قضية تماسك وانسجام النسق الاجتماعي على مستوى المجتمع الكلي: هل يوجد المجتمع كمجموعة مستقلة، ومكتفية بذاتها؟ وما هو الحقل الإمبريقي (الحسي، أو القابل للإدراك الحسي) لتطبيق مفاهيم نظرية محددة مثل "المجتمع" أو النسق الاجتماعي؟

تتميز مستويات الواقع الاجتماعي المادي مثل الإقليم، والأمة، والقارة و"النظام العالمي" (E. Laszlo: The Systems View of the World, 1972)، بكونها تشكيلات إمبريقية غير ملائمة في الغالب لتقديم تفسير سوسيولوجي مقنع. فالنسق الاجتماعي بناء تصيغه النظرية السوسيولوجية ومطلوب منه أن يعين بدقة الحدود والأبنية الخاصة بمرجعيته، ويفترض تطبيق المنهج وجود سياج كاف يحدد النسق ويضمن حدوده، واستقلاله النسبي في مواجهة المحيط.

إن مشكلة تماسك الأنساق الاجتماعية هي في نهاية الأمر مسألة مواءمة بين الأنساق الفرعية التي تكونها. وهكذا، يكون المجتمع متماسكا طالما كانت مؤسساته والأسس الناظمة لتوزيع الأدوار فيه مؤلفة من عناصر متجانسة. غير أن التماسك لا يمنع بتاتا التفاعلات الصراعية، لأن كل صراع يفترض وجود نظام ما تمثل مراقبته والسيطرة عليه رهانا أساسيا. أما النسق غير المتماسك فلا يشكل بتاتا موضوعا للتحليل البنائي-الوظيفي، لأن مجموعة الأشياء غير المنتظمة لا يمكن أن تقوم بسلوك مثلما يفعل النسق. ويوجد من وجهة النظر الأنطولوجية (طبيعة الوجود) ترتيبا هرميا للأنساق: هناك بناء متمفصل تعبر عنه العلامة "⊂" الدالة على علاقة التضمن في شيء آخر أو الانطواء تحته.

وتنطلق هذه الهرمية من المادي إلى الثقافي، ومن الطاقة إلى المعلومات: الجزئيات ⊂ الذرات ⊂ الخلايا ⊂ الأعضاء ⊂ المجموعات ⊂ المنظمات (التنظيمات) ⊂ المؤسسات ⊂ المجتمعات ⊂ الثقافات ⊂ الحضارات. ويستدعي تفسير الواقع السوسيولوجي الأخذ بعين الاعتبار لمستويات متجاورة (مثلا: الجماعة الإنسانية تتكون من أفراد غير منفصلين عن كيانات بيولوجية وعن محيط مؤسساتي). غير أن هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تقود لا إلى اختزالية نفسانوية، حيث مقولات التفسير ذات طبيعة ذهنية (وعي جمعي، إرادة القوى...)، ولا إلى

اختزالية أحيائية "بيولوجية" حيث تكون مقولات التفسير ذات طبيعة أحيائية (الجينات، الغرائز...). كما نجد من جهة أخرى، "تفسير الاجتماعي بالاجتماعي"، أو الاستقلالية الكاملة للأنساق الاجتماعية في مواجهة محيطها الحيوي- المادي، وهو ما يعتبر تفسيرا اجتماعويا "sociologisme" لا يقل هو الآخر اختزالية عن التفسيرات السابقة. وأخيراً، فإن إعطاء الثقافي أولوية تفسيرية يؤدي دوما إلى الوقوع في المثالية أو الثقافوية السطحية والوهمية. إن التحدي الحقيقي يكمن في التوليف بطريقة ملائمة بين مختلف المستويات التفسيرية عند التعامل مع أية إشكالية محددة من إشكاليات البحث.

2. **الوحدة، والسببية، والغائية:** يقحم التفسير المعتمد على النفعية (الحاجة، الدوافع، الأهداف..) شكلا معينا من التصور الثقافوي لفكرة الوظيفة. إذ تصبح الوظيفة معيارا خارجيا له طابع تقويمي، ويُفرض باعتباره معيارا لتفسير سلوك الأنساق الاجتماعية. كما تسقط النظريات الوظيفية الأنثربولوجية "والمتوسطة المدى" في مطب الغائية (تفسير مرتبط بغايات مستقبلية)، وهو ما يؤدي عادة إلى محاججة تدور في دائرة مغلقة تسمى المصادرة على المطلوب (يعتبر عامل ما وظيفي لأنه يحقق تكيف النسق، وهذا النسق متكيف لأنه يتضمن ذلك العامل). وليس بإمكان المقولات الغائية القائمة على النفعية والمنبثقة عن أنموذج الفهم أو التأويل سوى إضفاء الغموض على التحليل النسقي. أما من جهة السببية أو العلية فإن النسق البنائي- الوظيفي محكوم بمبدأ الفعل الذاتي (أو الداخلي) (P. Sorokin, 1966)، حيث يجري استبطان أسباب التغيير (التكيف، الضبط الذاتي، التوازن)، بينما لا تؤثر الأسباب الخارجية القادمة من المحيط سوى من خلال وساطة يقوم بها النسق ذاته.

تعتبر مشكلة السببية (العلية) في الإطار النسقي على غاية التعقيد من وجهة النظر الابستمولوجية. بالفعل، إذا اعتبرنا المجتمع بمثابة نسق تتمفصل فيه مستويات مختلفة (أحيائية-مادية، سياسية، اقتصادية، تقانية، ثقافية، شخصية، جمعية...) فإن كل العوامل السببية تتدخل بشكل متزامن في النسق، وبالتالي لا يمكننا القول أن الاقتصادي يحدد السياسي، أو أن الثقافي يحدد النفسي... الخ. بل

ينبغي إبراز الترابط الشامل بين هذه المستويات التفسيرية، وكفاءتها الخاصة، واستقلاليتها النسبية، مما يؤدي إلى تعددية كبيرة في التحليل السببي للظواهر الاجتماعية. وفي النهاية يكون التصور الباطني للوظيفة هو الضامن لتفسير ملائم بالنسبة للأنموذج البنائي–الوظيفي، لأن التحليل الوظيفي يدرس العمليات الذاتية الضابطة التي تهدف لتحقيق التوازن الديناميكي لنسق اجتماعي ما، أو تؤدي إلى تفكيكه. إن التفسير الاجتماعي–النسقي له طبيعة داخلية، لأنه يبرز عمليات التنسيق، والتجانس الداخلي للأنساق الاجتماعية آخذا في الاعتبار "تماثل غاياتها" (شروط مختلفة في الانطلاق تؤدي إلى آثار متشابهة)، وكذلك "تعدد غاياتها" (يعني شروط أو ظروف متماثلة في الانطلاق تؤدي إلى آثار مختلفة) (W. Buckley, 1967).

لا يشكل الوعي الجمعي، أو "اللاوعي الجمعي" مقولات تفسيرية ملائمة بالنسبة للبنائية–الوظيفية، لأنها لا تحيل إلى وضعيات محددة في النسق الاجتماعي، بل في أحسن الحالات إلى خصائص فردية متجمعة. ولا يعتبر "الهدف" النسقي مقولة نفسية أو ذهنية، بل يعتبر خاصية عامة للنسق. ويبدو أن هذا الشكل من التفسير الذاتي (الباطني) "Téléonomique" يكتسي صيغة التفسير الشمولي (الكلي).

3. **تفسير التغير:** تعتبر التغيرات الحادثة في التوازن أشياءا دائمة في الأنساق الاجتماعية التي تعتبر ميادين لعمليات مستمرة من إعادة التوازن. أما بالنسبة للتغيرات التي تحدث في البنية فإنها يمكن أن تقع بسبب ظهور أو اختفاء واحد أو مجموعة من عناصر النسق الاجتماعي. ويمكن أن يرجع ظهور العناصر إلى تذبذبات في الأوضاع الداخلية للنسق (مثل عمليات الصراع)، أو لعمليات انشطار داخلي (مثل تباين في الأدوار)، أو تبادل غير متكافئ مع المحيط المادي أو الرمزي (مثل التجديد التقاني). وتلعب العوامل الخارجية دور المسرع أو الكابح لعمليات النمو الداخلي للنسق، لأن هذا الأخير ينتج بنفسه الآثار الخاصة به، والمميزة لنوع نشاطه ولنمط عمله. وهكذا يصبح نمو الأشكال الجينية للنسق الاجتماعي (بمعنى الإنتاج الذاتي لأشكال نسقية متباينة)، على العموم، ذات

مصدر داخلي. أما التحديد الذاتي النسبي فينتج عن القدرات الذاتية الكامنة في بنية النسق والتي تتجسد عن طريق تأديتها لوظيفتها.

كما تستطيع بعض التذبذبات العرضية في المحيط إحداث تحولات داخلية وعمليات إعادة تنظيم في النسق الاجتماعي (I. Prigogine). ويمتلك كل نسق هامشا معينا من الاستقلالية، وعددا معينا من البدائل الاحتمالية، بينما يمثل المحيط الذي يوجد فيه مصدرا لتأثيرات غير قابلة للتحديد بدقة، أي موضع شك باستمرار.

هكذا يتوفر لدى البنائية الوظيفية مجموعة مقولات تسمح لها بتقديم تفسيرات للتوازن باعتباره تغيرا اجتماعيا باستعمال مفاهيم الديناميكية والتطور. أما فكرة النسق المفتوح فتأخذ بالحسبان التدفقات الواردة من المحيط مثلما تهتم أيضا بعمليات التحولات الداخلية.

الفصل السادس

البنيوية

مقدمة: الشفرة الثقافية

السياق الاجتماعي- الثقافي

العلوم النموذجية

المناهج البنيوية

التفسير البنيوي

الفصل السادس

البنيوية

مقدمة: الشفرة الثقافية

تعتبر البنيوية، مثل علوم التأويل L'herméneutique منشغلة بتأويل الاجتماعي من خلال الخطاب والشفرات الاجتماعية-الثقافية، غير أنها تتبنى إتجاها معاديا تماما للذاتية ولا تعتبر تجربة الفاعلين الاجتماعيين، وظواهر الوعي موضوعات مشروعة للبحث السوسيولوجي. ما يحدث لدى البنيوية هو استبدال فهم الوقائع الاجتماعية بطريقة ذاتية من قبل الباحث، بالبرهنة الموضوعية على ارتباطها لغويا أو رياضيا. فالعالم بالنسبة للبنيوية يتكون من ثلاثة حقول: الواقعي والمخيالي والرمزي (G. Deleuze, A quoi reconnaît–on le structuralisme. In, F. Châtelet, Histoire de la philosophie, 1973). تحقق البنيوية عودة جديدة إلى الموضوعية "Objectivisme" عن طريق انحيازها الأنطولوجي (تصور الوجود): فالعالم الاجتماعي–الثقافي عبارة عن إشارات، وشفرات سيميائية متنوعة: كلام، طقوس، نصوص، أساطير، أيديولوجيات. (N. Mouloud, language et structures, essais de logique et de séméiologie, 1969). أما الإتجاهات والآراء فتنتمي إلى حقل المخيال الذي يحتل مكانة إبستيمولوجية أدنى. فالإدراك عبارة عن مغالطة، وهو ساذج وسطحي (نقد الإمبريقية أو الحسية)، بينما لا تشكل التمثلات سوى أوهاما، ومصدرا لمعرفة خاطئة (نقد المعرفة العامية أو الحس المشترك).

ويشكل الوصول إلى ما هو رمزي الضمان الوحيد لتحقيق "قطيعة معرفية أو ابستيمولوجية" حقيقية، ذلك أن العلم هو حقل الرمزي بامتياز. فالبنية عبارة عن نظام رمزي ذي ارتباطات غير معروفة لدى الفاعلين الاجتماعيين، لكنها تتحكم بكل

منطوق، وبكل ممارسة ذات معنى ممكـن. إنهـا (البنيـة) متجـاوزة لتمـثلات الفـاعلين ومتضمنة في الدلالات الثقافيـة في آن واحـد. هـذه البنيـة عبـارة عـن كليـة سـيميائية (إشارات لغويـة ورمـوز) ذات وجـود مـزدوج لأنهـا مـسجلة في شـبكة التـسميات، والمقولات الاجتماعية (فكرة الواقعية البنائية)، وتمثل، بذات الوقت، مخططا أو برنامجا مسبقا للتفسير (فكرة الشمولية الـسيميائية). إذا كـان الاجتمـاعي "ينـبني علـى صـيغة كلامية" فإن البنية هـي الواجهـة الوسـيطة بـين النـسق الاجتمـاعي-الثقـافي الملمـوس والنموذج الشكلي الذي يستخدمه عالم الاجتماع في بحثه. إنهـا (البنيـة) المجـال الـذي يلتقي فيه المحسوس مع المعقـول أو المـدرك (القابـل لـلإدراك). ويـشير مفهـوم البنيـة بالنسبة للظاهراتية "Phénoménologie" إلى جوهر ذاتي مسجل في الواقع الاجتمـاعي (M. Merleau Ponty, La structure du comportement, 1942).

أما بالنسبة للبنائية-الوظيفية، فالبنية تمثل مجموع الارتباطـات الحقيقيـة الخاصـة بالنسق الاجتماعي. وتطمح البنيوية إلى تجاوز هـذه المـستويات "البنائيـة" والوصـول إلى المستوى "البنيوي"، كونه الموقع غير المرئي لإنتاج الحقيقة الاجتماعية المرئية. إن البنيوية معارضة لكل من المثاليـة القائمـة علـى ذات متعاليـة أو متـسامية ضـامنة لانكـشاف الاجتماعي، والمادية القائمة على مقاربة نسقية. فالبنيوية بهذا المعنى تـسعى إلى تقـديم مخطط تجاوزي أو متسامي Transcendantal لكنه "موضوعي". (M. Serres, Hermès ou la communication, 1968). ويتكون هذا الأخير من إجراءات رمزية (خطابية) أو أنساق سيميائية (شفرات) تحدد كيف تـنبني الوقائع الاجتماعية-الثقافية.

السياق الاجتماعي- الثقافي:

1. **علمـوية جديـدة:** تطـورت البنيويـة في فرنـسا خـلال سـنوات 1950 وكـان ذلـك مرفوقا برفض قوي للمقاربات الذاتيـة، والظاهراتيـة والجدليـة (J.P Sarter, G. Gurvitch)، وكذلك رفض الإمبريقية (أو الحسية) النفعية المرتبطة بعلم الإجتماع الأمريكـي (P. Lazarsfeld, Philosophie des sciences sociales, ed. R. Boudon, 1970).

وقد نتج عن كل ذلك الرفض نزعة معادية للأنسية[1] Humanisme تندد بالطابع الأيديولوجي لكل مقاربة تاريخانية مستوحاة من فلسفات الوعي والذاتية (V. Descombes, Le même et l'autre, 1979). وقد أعلنت هذه النزعة العلموية الجديدة نهاية الميتافيريقا كونها تمثل الأيديولوجيا العليا للغرب واعتبرت العلوم الاجتماعية تجسيدها الأخير. (M. Foucault, Les mots et les choses, 1966). وتزايد الاهتمام بالإبستيمولوجيا من خلال التطورات الأخيرة التي عرفتها اللسانيات وكذلك البحوث في مجال الرياضيات. وبينما تستلهم الوضعية العلوم الطبيعية، نجد البنيوية تستلهم نموذجها الإبستيمولوجي من العلوم الصورية وعلوم اللسانيات. (G.-G. Granger, Pensée formelle et science de l'homme, 1967).

2. **نقد العلوم الاجتماعية**: برفضها للعلوم الإنسانية التقليدية (التاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم النفس) ورميها في غياهب الأيديولوجيا، تعتمد البنيوية في المقابل على بعض المسارات الجديدة التي يتطور فيها البحث آملة بظهور نزعة جديدة. وهكذا تهدف أعمال عالم التحليل النفسي الفرنسي "ج. لاكان" J. Lakan، بصرف النظر عن فائدتها العلاجية المباشرة، إلى إعادة الاعتبار للمعرفة العلمية للظواهر النفسية من خلال صياغة نظرية اللاشعور. "فاللاشعور يكون مبنيا على صيغة خطاب"، وبذلك تتم دراسته عن طريق السيمياء أو علم المدلولات، وبطريقة الهندسة الفضائية التي تصف الأشكال (J. Lacan, écrits, 1966). أما لويس ألتوسير L. Althusser فيمارس ما أسماه "القطيعة الإبستيمية"، أي المعرفية بين أعمال ماركس الشاب ذي التوجه الأنسي، وماركس الناضج بعدما اكتشف "قارة التاريخ". ففي كتاب "رأس المال" توجد النظرية الموضوعية لأساليب الإنتاج حيث لا يشكل الأفراد والطبقات سوى أدوات للوضعية البنيوية لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج (Althusser, Lire le capital, 1965)، في حين يطبق رولان بارث

(1) التيار المعرفي الذي يؤسس لتفسير وفهم الواقع من منطلق أنه ناتج عن الأفعال الإرادية والواعية والاختيارية للإنسان باعتباره فاعلا اجتماعيا، أي ينتج مجموع القواعد الاجتماعية من نظم ومعايير وأعراف وأخلاق أو كل ما يشكل إطارا محددا لأفعاله ومشاعره ورغباته (المترجم)

R. Barthes الخطوات السيميائية لدراسة الظواهر الاجتماعية–الثقافية (R. Barthes, Système de la mode, 1967).

أما عالم الأنثروبولوجيا كلود ليفي شتروس C. Levi-Strauss فيقوم، بعد نقده للتصورات الوظيفية والجدلية حول البنية الاجتماعية (Anthropologie structurale, 1958, 1973)، بدراسة وافية للأساطير مستلهما في ذلك اللسانيات البنيوية (Les mythologiques 1964, 1971). وقد ساهمت أوجه التشابه بين البنيوية باعتبارها علما تأويليا موضوعويا (objectiviste) والأدب في نجاح هذا الأنموذج المعرفي paradigme ضمن حقل ثقافي يحظى فيه الأدب بقيمة مؤسساتية. فضلا عن ذلك، قدمت البنيوية إطارا تأويليا جديدا لاثنين من التخصصات التي يقبل عليها جمهور واسع ونشط هما: التحليل النفسي والماركسية. وقد ساهم هذان التخصصان بدورهما بقدر كبير في نشر أفكار البنيوية مع منحها أحيانا كثيرة مسحة عقائدية أدت إلى المغالاة في تقييم قدرات هذا النموذج والتقليل، بذات الوقت، من شأن المقاربات السوسيولوجية الأخرى. لكن بعد أحداث ماي 1968[1] تعرضت العقيدة البنيوية التي ميزت التخصصات السابقة الذكر لنقد واحتجاج كبيرين وواسعين (J. Boudrillard, Pour une critique de l'économie politique du signe, 1972; G. Deleuze et F. Guattari, l'Anti-Œdipe, 1972). وقد تعلق الأمر بمحاولات عديدة بعضها كان موفقا، وبعضها أقل توفيقا لإعطاء مكانة إبستيمولوجية لمفاهيم مثل القوة والحدث التي كان قد جرى طمسها من قبل مفهوم البنية. (M. Foucault, L'archéologie du savoir, 1969)

العلوم النموذجية:

يتركز مفهوم البنية الذي يستخدمه الأنموذج المعرفي البنيوي في مصدرين مختلفين: مصدر ألسني ومصدر رياضي، ويجري تطبيقه بعد ذلك على وقائع رمزية

(1) في هذه الفترة عرفت البلدان الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية حركة شعبية واسعة شكلت انتفاضة على قواعد ومؤسسات المجتمع الرأسمال–الصناعي، و في فرنسا تحولت تلك الانتفاضة إلى حركة اجتماعية وسياسية قادها الطلاب والعمال وأدت إلى سقوط حكم الجنرال ديغول الذي كان على رأس الجمهورية الفرنسية آنذاك. (المترجم)

وثقافية (لغات، أيديولوجيات، أساطير، خطابات) أكثر من تطبيقه على وقائع حقيقية (جماعات، متحدات، مؤسسات، ...الخ). وهذا ما يميز بشكل واضح بين **المفهوم البنائي-الوظيفي** للبنية الذي يشير إلى واقع بنائي حقيقي للنظم أو الأنساق، **والمفهوم البنيوي** للبنية الذي يشير إلى واقع بنيوي خاص بمجموعة التمثلات الرمزية. وبالنسبة للبنيوية، تشكل البنية واقعا عميقا يتجاوز وعي الفاعلين الاجتماعيين الذي يحترمون مع ذلك قواعدها دون علم منهم وفي إطار جهلهم بالمسوغات الثقافية لممارساتهم الاجتماعية.

1. **البنية الرياضية**: تركز البحوث في ميدان الرياضيات الحديثة على تحويل موضوعاتها الرياضية إلى مسلمات (N. Bourbaki) وإخضاعها لفكرة البنية. (-.J.L. Krivine, Théorie axiomatique des ensembles, 1969). هناك ثلاث بنى رئيسية تميز البناء الهندسي للرياضيات: البنى الجبرية للمجموعات، البنى الخاصة بالنظام (التصنيف)، والبنى الخاصة بالهندسة الفضائية"topologiques " (J. Piaget, Le structuralisme, 1968). إن مفهوم البنية ذو طبيعة شكلانية لأنه يطبق على مجموعة عناصر غير محددة الهوية (الطبيعة). ونطلق لفظة بنية على مجموعة من العناصر تصحبها علاقات أو عمليات معينة. إن البنية مجردة وعامة، أما عناصرها والعلاقات الموجودة بينها فينبغي تأويلها أو فهمها حسب الإطار المرجعي للبحث (مثال : أساطير القرابة). وقد استعان علم الاجتماع البنيوي بصفة أساسية بالبنى الجبرية.

"وهكذا تحدد بنية نبتة المونويد[1] "monoïde" قانونا تركيبيا، على صيغة عملية داخلية تجمع بين عنصرين مختلفين من مجموعة واحدة، هذه العملية الثنائية ذات طبيعة تجميعية ومرفقة بعنصر حيادي".

وتسمح كل بنية بإجراء بعض "التحولات" بين عناصرها تبعا للعمليات المضبوطة التي تحدد طبيعتها. وتعتبر عملية المضاعفة نموذجا للبنية المزدوجة المميزة لنبتة المونويد، إنها تأويل من نوع خاص لتلك البنية في صيغة عناصر (مثلا:

(1) نبات يتضمن جهازا جنسيا مزدوجا (ذكر وأنثى).المترجم

العناصر الكاملة الطبيعية) وفي صيغة علاقات محددة (التجميعية، الحياد). أما في علم الاجتماع فيسمح تأويل البنية باستخدام فكرة النموذج بإبراز مجموعة من التسميات الرمزية (أساطير، معتقدات، أيديولوجيات) باعتبارها حالات معينة من بنية سيميائية أكثر عمومية.

يعتبر الترميز الاجتماعي–الثقافي إجراءاً تحويليا للقواعد الاجتماعية الضابطة "للسلوك"، وهذا الترميز البنيوي ضمني ولا شعوري، بينما تكون القواعد المستعملة صريحة ومعبرة عنها في جداول مُمأسسة (طقوس، أقوال مأثورة، مدائح، معاجم). فالترميز الثقافي يكون كامنا أو ضمنيا مقارنة مع القواعد الاجتماعية، مثلما تكون القوانين البنيوية الخاصة بنبتة المونويد كامنة بالنسبة لمستعملي جداول الضرب.

تكشف الأنثروبولوجيا البنيوية (C. Levis–Strauss, 1964–1971) عن الأساطير وقواعدها الجبرية الإجرائية، من أجل الوصف الكامل أو الحصري للنماذج المختلفة (أساطير القرابة، أساطير التنشئة الاجتماعية... إلخ). وتتميز البنى التجميعية بالأثر الرجعي لعملياتها عن طريق تحويلها أو نفيها. وتُسبغ هذه الخاصية على المتعارضات الجدلية طابعا صوريا (طازج/ مطبوخ، طبيعة/ ثقافة، مسيطر/ خاضع...). أما بنى النظام فتهتم بعلاقات التعاقب أو السوابق بين عناصر إحدى التصنيفات، فيما تقوم التراتبيات الاجتماعية hiérarchies sociales بتطبيق القواعد الشكلية أو الصورية. إن البنيوية فن تركيبي يهتم بوصف التبدلات والتحولات الممكنة بين العناصر الخاصة بالمجموعات الثقافية أو التصنيفات الاجتماعية (taxinomies) بشرط تحديد العناصر التي تتألف منها (عناصر فكرية، دوال مفتاحية....)، وقواعد التركيبات بين تلك العناصر المحدودة (التقابل، التجمع، التعدي...) وهكذا يصبح بالإمكان إعادة تشكيل التركيبات الأيديولوجية والرمزية لمجموعة معينة بمنتهى الدقة.

2. **البنية الألسنية**: تحدد الألسنية البنيوية "اللغة" باعتبارها النتاج الاجتماعي للقدرة على الكلام ومجموع الظروف الضرورية لممارسة هذه القدرة عند المتحدثين. وتعتبر اللغة نظاما تمييزيا تكون عناصره (الأصوات، وحدات المبنى) في علاقة

تعارضية ذات دلالة. إنها تمثل اللوحة التزامنية واللاشعورية لكل كلام، ولكل خطاب ذي دلالة.

وتعتبر بنية اللغة بمثابة مجموعة منجزة من العناصر المتميزة، وقيمها الدلالية متفاوتة مثل قطع الشطرنج: "لا وجود في اللغة سوى للاختلافات" (F. de Saussure, Cours de linguistique générale, 1915) وتتوفر البنى اللغوية على مستويات عدة من الملفوظات الصوتية (مجموعة متميزة من الأصوات تسمح بالنطق)، والأبنية السطحية أو الخارجية (مجموعة معجمية من الكلمات)، والمنطوقات (جمل، مقولات) والخطابية (خطابات، نصوص). ويتشكل المستويان الأوليان من مجموعات منجزة، إنها عبارة عن منظومات من الإشارات، بينما يعتبر المستويان العلويان (الأخيران) غير قابلين للتكميم، كونهما أدوات للاتصال. (E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 1966).

وينبغي على علم الاجتماع البنيوي، انطلاقا من أسس اللغة، تحديد مستويات دلالية حاضنة تتلاءم مع وصف المجموعات الاجتماعية-الثقافية (مكونات الأساطير والأيديولوجيات)، وتعتبر فكرة المستوى ضرورة لا غنى عنها لفهم الطبيعة المنطوقة للكلام، والطابع الخفي لعناصره. إن اللغة عبارة عن بنى تراتبية بعضها يشكل مركبات دالة، وبعضها الآخر عبارة عن مجموعات مفتوحة تسمح بإنتاج المدلولات. وتركز ألسنية شومسكي على الطابع المفتوح للإجراءات الكلامية، "فالكفاءة" الألسنية عبارة عن إجراء ضمني يختص بتشكيل وتحويل الجمل النحوية الصحيحة. ويؤكد النحو التوليدي على ظواهر التشفير ويستعمل نظرية الرياضيات الخاصة بالآلية (automate)، وتعرف نفسها بأنها مجموعة منجزة من القواعد التي تصف القائمة غير المحدودة للملفوظات الخاصة بكلام معين (N. Chomsky et G. Miller, L'analyse formelle des langues naturelles, trad. 1968).

كما يجري أيضا مقابلة تحليل قواعد البناء للأشكال اللغوية بالتحليل الدلالي للمعاني المتضمن فيها. ويمكن فصل تحليل الإشارات عن دراسة أنواع الكلام، وهو ما يشكل علم السيمياء باعتباره علما عاما للإشارات يمكن الناس من تبادل المعاني والاتصال فيما بينهم.(J. Martinet, Clefs pour la sémiologie, 1973) ويدرس

علم السيمياء الشفرات الاجتماعية-الثقافية ضمن إطار نظريات الإعلام والاتصال. وتنظر البنيوية إلى المجتمع باعتباره مجموعة أفراد وجماعات يتبادلون الإشارات بفضل مجموعة من الإجراءات الرمزية، هي أنواع "الكلام"، وبالتالي فإن كل تبادل اجتماعي (اقتصادي، عائلي...) يجري اختزاله إلى مخططات غايتها تبليغ الرسائل. وتستدعي هذه الأخيرة وجود مرسل، ومستقبل، ووسيلة أو قناة للإبلاغ، وترميز، ومرجع، وموضوع ما يتم الحديث عنه. (R. Jackobson, Essais de linguistique générale, 1963).

أما النظرية الرياضية للاتصال (C. Shannon et W. Weaver, 1949) فتهتم فقط بكمية المعلومات التي يستطيع المستقبل (المتلقي) فك شفراتها، والرسالة هنا عبارة عن نموذج (مثال أو حالة) "instanciation" لشفرة وليست تعبيرا حرا للمرسل. وتبرز هناك حاجة لدرجة ما من تكرار المعلومات حتى يتم استقبال الرسالة بأعلى مستويات الاحتمال، ويطلق على كل فقدان للمعلومات أثناء انتقالها في القناة "الضوضاء" أو "التشويش". وتعرف نظرية الاتصال الشفرة باعتبارها إجراءا اصطناعيا، أو اتفاقية هدفها بلوغ ترجمة خالية من الغموض "univoque" بين منظومتين من الإشارات. (مثل التشفير المستخدم في رسائل التلغراف).

والتشفير ليس كلاما بل منظومة وظيفتها ترجمة كلام إلى آخر. وتسعى السيمياء إلى صياغة قواعد التشفير بين الدوال "Signifiants" (حاملات الإشارات) والمدلولات "Signifiés" (مضمون الإشارات). وتعتبر الإشارة كيانا ذي وجهين، حيث أن المعنى أو الدلالة هي علاقة محددة بين الدال والمدلول. إنها علاقة تعسفية بالأساس[1]، لأن التشفير الذي يعبر عنها ينتج عن اتفاق بين مستعملي الإشارات لإعطائه طابعا خاليا من الغموض (P. Guiraud, La sémiologie 1971). لكن السياق الاجتماعي لعملية الاتصال البشري لا يسمح بالتطبيق الصارم للمخطط الإعلامي، فالرسائل الاجتماعية-الثقافية متعددة الدلالات، ومبالغ في تشفيرها، أو بمعنى آخر تحمل رموزا متعددة. (G-G. Granger, Essai d'une philosophie du style, 1968). وقد

(1) أي أنها لا تخضع لقواعد عامة ومحددة بل لاتفاق بين المتعاملين "المترجم"

عملت هذه التصورات المختلفة للكلام على توجيه علم الاجتماع البنيوي نحو الاهتمام بمدونات النصوص التي تنتجها الممارسات الاجتماعية–الثقافية. ومن ثم انشغاله بتحليل الشفرات الاجتماعية في تلك النصوص وإبراز الأنماط الخاصة بصياغتها من أجل إعادة بناء البنية التفسيرية.

المناهج البنيوية:

1. **الشفرة، الإشارة والرمز:** يجري اللجوء في المناهج البنيوية بصيغ مختلفة ومتنوعة إلى التصورات الخاصة بالبنية الرياضية والبنية الألسنية أو الدلالية. وهكذا يعتمد تحليل الأساطير عند عالم الأنثروبولوجيا ليفي شتروس على كل من نظرية المجموعات والألسنية التي قدمها جاكبسون R. Jackobson. ويراهن علم الاجتماع البنيوي على المماثلة بين الشفرات الاجتماعية والشفرات الألسنية، أو "الكلام". وتسمح فكرة الشفرة بالربط بين المستوى الألسني والمستوى الاجتماعي بفضل إيحاءاتها "المعيارية"، والأخلاقية، والأدبية، أو القانونية. وهكذا يتم رفض المفهوم التقليدي "للمعيار" الاجتماعي المرتبط بممارسات الفاعلين، وبأدائهم وبذاتيتهم لصالح مفهوم "القاعدة" المرتبط بالبنية الرمزية نفسها. وتحظى فكرة الشفرة بكل أهميتها في التحليل البنيوي للاتصال الاجتماعي، وبذلك يصبح علم السيمياء "علما اجتماعيا" يحدث قطيعة ابستمولوجية (معرفية) بين الشفرات الثقافية وشبكات الاتصالات الاجتماعية (R. Barthes, L'analyse structurale du récit, in: communication, 8, 1966).

ويجري عزل منظومة "التسميات" (مستوى الإشارات) عن "شبكة الاتجاهات" (مستوى السلوك) ويقتصر الاهتمام على القواعد التي تحكم تبادل الرسائل لتقديمها كنموذج لكل تبادل اجتماعي (C. Levi-Strauss, 1958). إن الأمر يتعلق في هذه الحالة باختزال دلالي للواقع الاجتماعي إلى مجموعة من الرسائل التي يتعين على علم الاجتماع اكتشاف شفراتها. وتأخذ فكرة الشفرة في الحقيقة معنى واسعا جدا لتشير إلى حقل تأويلي بكامله: شفرة النظام الغذائي، شفرة نظام القرابة، شفرة النظام الطبي،...الخ. وهكذا يساعد المنهج السيميائي على

ظهور علم اجتماع ثقافوي مرتكز على مضمون وشكل الشفرات الرمزية متجاهلا سيرورات التبادل غير الدلالية (D. Sperber, Le structuralisme en anthropologie, 1968).

تعتبر الشفرة بمثابة البلاغة التشريعية التي تسمح بالانتقال من المستوى الاجتماعي إلى المستوى السيميائي. فالمحلل البنيوي يعتمد منهجا مزدوجا أو ثنائيا مستلهما بذات الوقت نظرية الإعلام حيث كل الشفرات لا تستخدم سوى إشارات ثنائية أو ما يعرف بالقطع (1/ 0)، وكذلك علم الأصوات حيث تكون الخصائص المهمة (الأصوات) ذات طبيعة ثنائية أيضا، وذلك لأن النصوص الاجتماعية-الثقافية تكون مركبة في رسائل مشفرة من طرف الفاعلين الاجتماعيين حسب نظام تقابل ثنائي: (طازج/ مطبوخ، حار/ بارد، طبيعة/ ثقافة، سماء/ أرض،...) وتقع على عالم الاجتماع مهمة فك شفرة تلك الوحدات الدلالية بواسطة إجراءات منهجية مماثلة، حيث تكون فك الشفرة البنيوية عملية مشابهة للتشفير الاجتماعي. فالنظام الثنائي يستدعي إعادة تشكيل اللوحات الدلالية الخاصة بالمتقابلات المتعارضة الموجودة تلقائيا في اللغات الطبيعية، وبالتالي إبراز القواعد التي ترتكز عليها. وتقدم كل واحدة من تلك المتعارضات حالة خاصة من البنية الكلية التي تحدد قواعد الإحلال الخاصة بالمتعارضات.

كما تسمح فكرة الشفرة أيضا باستبعاد السياق المادي لعملية الاتصال الاجتماعي وكبت البعد التعبيري الخاص باللغة. إن الشفرة تسبق الرسالة، فكل تعبير يفترض التشفير، والشفرة تكون مستقلة عن الرسالة، ويصبح المعنى كله مضغوطا هناك في الشفرة. كما أن الشفرة مستقلة عن المرسل، ويستدعي كل تعبير القيام باختيار العناصر الدالة الموجودة في شفرة معدة مسبقا. فالدال يسبق منطقيا المدلول، والرسالة تعبر عن الشفرة وليس عن مقاصد المرسل. وينبثق المعنى من اللامعنى مثلما تنبثق الرسالة الحاملة للمعنى من التعسف الذي تمثله الشفرة. وتتوفر المنظومات السيميائية على دال حيادي مما يسمح بتحقيق الاتصال في حال انعدم التلاؤم بين الدال والمدلول. هذا "الدال السابح" أو "الحر" يمكنه تجسيد فكرة أو تصور ليس له مدلول في الشفرة (مثل: "المانا" في الأساطير الإحيائية "animiste" الذي يمثل سببا خفيا وغير

محدد مسؤول عن كل ظاهرة غير قابلة للتفسير. والمثال الآخر عن هذا الدال الحر هو استعمال لفظ truc في اللغة الفرنسية الذي يمكن أن يعني أي شيء)[1] فالدوال من نوع "المانا" تعوض رمزيا عن غياب المدلول، وهكذا تقف هذه الدوال "الصفرية" في وجه غياب المعنى أو نقص الدلالة.

ويطمح المنهج البنيوي في بعض الأحيان إلى تحقيق ما يسمى "العالمية" بمعنى عناصر شكلية ثابتة وشائعة لتشفير الرسائل الاجتماعية. وقبل ذلك فإن الإهتمام لا يتوقف عند مجموعة الوحدات الدلالية الملاحظة (المفردات المعجمية)، بل يتعلق بإيجاد ما يسمى "وحدات المعنى" "lexèmes" وهي أبسط الوحدات الشكلية للمدلول. (مثل: المفردات "فوق/ تحت" تتميز بحضور وحدة المعنى "العمودية"). (A.J. Greimas, Sémantique structurale, 1966) ويهدف هذا الإجراء في نهاية الأمر إلى إبراز "البنى الأولية للمعنى" (F. Nef et al., 1976)، كما تهدف المناهج البنيوية في مجموعها إلى إحلال علم اجتماع الإشارات محل علم اجتماع الرموز. فالرمز يمثل شيئا ما من خلال مراسلة تحكمها دوافع متماثلة يتم تفسيرها من قبل الفاعلين الاجتماعيين ضمن إطار تأويلي (herméneutique) "مفتوح" (مثلا: So = Sa + Sé)، إن الإشارة ليس لها معنى سوى في مقابل إشارات أخرى، في حين يتمتع الرمز بتطابق علائقي كامل مع الواقع الذي يشير إليه، إنه يشكل جزءا من إطار تأويلي "مغلق" لأن المعنى بكامله متضمن فيه. (مثلا: Si = Sa // Sé).

2. **المدونة النصية :** تعتبر المناهج البنيوية على المستوى الفني والأمبريقي شكلا معقدا من أشكال تحليل مضمون النصوص (خطابات، رسائل، أساطير، أيديولوجيات،...) ويطبق التحقيق البنيوي على "مدونة" نصية محددة ومحدودة (مثلا: الأيديولوجيات الحزبية). وينبغي أن تتضمن تلك المدونة مجموعة من النصوص ذات العلاقة بالحقل الدلالي المقصود ("مجال ذو خصائص واحدة "l'isotopie"). ويتعلق الأمر هنا بعمليات إنتقاء وتوليف (مثال: مقتطفات

(1) يستعمل الفرنسيون عندما يتحدثون كلمة "Truc" للإشارة إلى شيئ غير محدد الهوية لكن تفترض معرفته من قبل المتحدثين معا. (المترجم)

ومختصرات من الأيديولوجيا الحزبية) لا تخلو أبدا من التعسف في اختيار المواد، فضلا عن كونها حالات غير مؤكدة ولا يمكن التخلص منها (أساطير منسية، خطابات ضائعة...). ويقوم عالم الاجتماع انطلاقا من تلك المدونة بتقطيع وحدات صغيرة (مفردات، عبارات ويعتمد هذا التقطيع على قاعدة المقارنة الخاصة بالإحلال وبالاختلافات البسيطة في المعنى. إن الأمر يتعلق بعملية "حِرَفية بسيطة" (bricolage) هدفها التوصل إلى قاعدة تصنيفية خاصة بالوحدات الصغرى للمعنى. أما المرحلة الثانية فتنحصر في استكشاف قواعد التلازم، والتبادل، والتقابل (التعارض) بين الوحدات الصغرى، وربطها ببعضها في بنية تفسيرية. هذا الترابط ليس مفترضا مسبقا، بل يكتشفه عالم الاجتماع وهو يشتغل على المدونة النصية: "إن مبدأ الترتيب لا يتم افتراضه أبدا"، وتستعمل نفس الوحدات الثنائية المتقابلة (المتعارضة) والقواعد البنيوية الخاصة بترابطها في اقتصاد النصوص وفي إعادة بنائها من قبل الباحث. (C. Levi-Strauss, La pensée sauvage, 1962). ويمكن إخضاع كل النصوص للتحليل إنطلاقا من محورين: المحور الإنشائي "syntagmatique" الذي يخص الترابط الفعلي للكلمات (الحلقات)، والمحور الأنموذجي "paradigmatique" الخاص بالمعادلات الدلالية الممكنة لكل كلمة أو وحدة معجمية (القاعدة التصنيفية). ويهتم الباحث البنيوي بأنظمة الإيحاءات بين الكلمات أكثر من اهتمامه بالجانب الخاص بالإشارات المحددة للمرجع (référentiel) (مثال: إشارة تحدد وظيفة اجتماعية، أو توحي إلى السلطة، أو الحظوة، أو القوة..) وتشكل "المدلولات الإيحائية" بالنسبة لأنظمة الإشارات معان ثانوية ذات طبيعة اجتماعية-ثقافية بالأساس، (أسطورية، وأيديولوجية). (R. Barthes, Mythologies 1956).

التفسير البنيوي:

تطرح المخططات التفسيرية للبنيوية في علم الاجتماع مشكلات إبستمولوجية خاصة. من جهة، تعتبر السيمياء بحد ذاتها غنية بالمبادئ وبالمخططات التصنيفية أكثر من غناها بالنظريات التفسيرية. ومن جهة ثانية، لا يمكن لعلم الاجتماع أن يقتنع

بالصياغات المفهومية شبه اللغوية، ولو كان الأمر يخص موضوعات ثقافية. ويعترف ليفي شتروس نفسه بضرورة أن يضاف إلى جانب التفسير البنيوي تفسير آخر من نوع "بيئي"، يأخذ بالحسبان المحيط المادي، والاقتصادي والاجتماعي. لكن، ينبغي الاعتراف أن الأمر لا يعدو أن يكون نوعا من التنازل الأعرج الذي لا يقدم سوى خلفية سياقية. إذ لا ينبغي لعالم الاجتماع أن ينسى أن الظواهر التي يدرسها أكثر تعقيدا من الظواهر اللغوية؛ وهي كذلك أصعب من حيث جمعها. فالألسنية علم "ذو توجه خارجي" ويتوفر على ظواهر بأعداد وكميات غير محدودة، بل ويعيد إنتاجها بشكل إرادي. فالتحليل النصي للأساطير وحده لا يوفر لنا تفسيرا سوسيولوجيا كافيا، مثلما أن تحليل نص لماركس لا يقدم لنا معرفة موضوعية حول التطورات التي عرفتها الرأسمالية.

1. **الكلية السيميائية**: يمثل التفسير البنيوي الصارم شكلا من أشكال الاستنتاج، وهكذا فإن أسطورة معينة ليست سوى تنويعا متوقعا ومقبولا ناتجا عن التوليف السيميائي (البنية) لكل الأساطير الممكنة. ويمكن القول أن أسطورة ما قد جرى تفسيرها عندما تأخذ شكل نموذج محدد، تجسيدا خاصا للبنية الأسطورية العامة. فالشكل المنطقي للتفسير البنيوي يأخذ شكل العلاقة الاستنتاجية للبنية، بما هي تعددية افتراضية، وبنماذجها الممثلة في تجسيدات محددة. فالأسطورة ليست سوى إمكانية أو احتمال يجسده تركيب بنيوي معين. وهكذا تفترض فكرة البنية إذن صيغة أصلية للكلية السيميائية: فالبنية تتضمن بشكل مسبق كل المعاني. أما مفهوم البنية، سواء كان رياضيا أو لغويا، فهو أيضا أداة إجرائية تستخدم من قبل البنيويين، ومن هنا تبرز المكانة المزدوجة للبنية: كونها موضوع رمزي للاستكشاف في التمثلات الثقافية الظاهرية من جهة، وبما هي أداة منهجية يختارها عالم الاجتماع من جهة ثانية. وهكذا يفترض أن هناك تناغما أو انسجاما مسبقا بين عقل الباحث والروح الكامنة في الثقافة موضوع بحثه. كما لن يكون التحليل بنيويا بالنسبة لمضمون ثقافي معين إلا إذا أثبت أن ذلك المضمون ليس سوى نموذجا لبنية محددة. ويعتبر التفسير السببي التقليدي غريبا عن البنيوية. فالسببية في الألسنية، مثلما هو الحال في الرياضيات، ذات طابع صوري صرف. غير أنه من

المفترض أن تكون البنية المكان الذي توجد فيه "سببية داخلية" يجسدها حضور وحدات تنفيذية فردية في المنظومات السيميائية.

هكذا يتشكل "الدال الصفري" الذي يسمح للشفرة بالتموقع ضمن علاقات مفصلية، إنها السببية الضمنية للبنيوية، إنه "المربع الفارغ" للشفرات الذي يسمح لهذه الأخيرة بأداء وظيفتها. وتمتد الكلية البنيوية لتشمل فكرة الشفرة الاجتماعية التي يسمح تماسكها بتفسير تجلياتها الاجتماعية-الثقافية المتنوعة. لكن تأكيد أهمية التحليل البنيوي للغات الطبيعية أو المبنية شيء، والقول أن كل ممارسة اجتماعية بطبيعتها مبنية من طرف "شفرة كامنة" خاصة بها شيء آخر. إن أهمية اللغة في العمليات الاجتماعية-الثقافية شيء بديهي، كما أن الطبيعة "اللغوية" الصرفة للاجتماعي محض افتراض مجاني، سواء تعلق الأمر باللغة الصورية للرياضيات، أو بلغة اللغويين، أو بشفرة السيميائيين. وهكذا يمكن أن يؤدي البحث عن "شفرات اجتماعية" إلى لغة جامعة لا تحمل أي وزر. (G-G. Granger, Langages et epistemologies, 1978).

يقول البنيوي "كل شيء لغة" (من "الشفرة الجينية" إلى "الشفرة الثقافية") مثلما تقول فكرة الفهم "كل شيء روح أو عقل" (من المسافة الحيوية إلى روح العالم). لكن ليس كل شيء في الاجتماعي مجرد تبليغ للمعلومات، إذ يوجد هناك عمليات لا تخضع للقوانين السيميائية (عمليات اقتصادية، سياسية، اجتماعية)، فتبادل الممتلكات (مجال الاقتصاد) والأزواج (مجال الأنثروبولوجيا) ليس من نفس النوع مثل تبادل الرسائل (مجال السيمياء). أما بالنسبة "لشفرة الشفرات"، أو "نظام الأنظمة" أو "البنى الأولية للدلالة"، أليست عبارة عن أساطير صاغها صناع الأساطير؟

2. الشكلانية والموضوعية: Formalisme et Objectivisme

يستبعد التفسير البنيوي تماما العودة إلى ذاتية الفاعلين الاجتماعيين، ويتم رفض "التأويل" الذاتي على أساس القيم، والوظائف أو الدلالات المعاشة كونها وهمية، ولأنها تعود إلى سيطرة الخيال الذي يشكل دوما مجال "اللا معرفة" (M. Serres,

1968). فالمعرفة المعاشة أي القائمة على "فهم" المنتجات الثقافية لا تـضمن المعرفـة العلمية. ويفرض التفسير البنيوي العميق إبراز "البنى الأولية" الخاصة بكـل ممارسـة رمزية مشفرة (A.J. Greimas, 1966). فالبنيوية تتبنى صيغة من "الموقف الفهمـي دون ذات" مادام الباحث لا يفرض أية نظرية تفسيرية خارجية عن المعطى النصي.

"فالأساطير تفكر فيمـا بينهـا" كمـا قـال ليفـي شـتروس (C. Levi-Strauss)، بمعنى أن مقابلاتها الدلالية، وقواعدها التشريكية تظهر من تلقاء نفسها في المدونة بعد التقطيع والربط المتنوع. ويتمكن الباحث بفضل الأداة الرياضية، أوالألـسنية، أو السيميائية من التوصل إلى معرفة الجوهر البنيـوي المتـضمن في المدونـة ضـمن إطار علاقة "موضـوعية بينيـة" interobjectivité حيـث يلتقـي "الموضـوع الـدارس" (البنية) مع "الموضـوع المـدروس" (النـصوص، النمـاذج المتنوعـة للبنيـة). ويكـون الباحث- الذات "حياديا" وشبه خارجي عن العملية. وهذا موقف يلتقي مع النظرة الوضعية مع حلول القوانين "الشكلية" محـل "قـوانين الوقـائع". فالبنيويـة ليـست إذن شكلانية مجردة، لأنها لا تريد أن تفرض مـن الخـارج بنـى هندسـية، رياضـية، أو منطقية على حقل من الموضوعات، بل تسعى إلى إبراز التقاطعات المتضمنة فيهـا. ويسعى المحلل البنيوي من خلال ممارسـته المنهجيـة لبلـوغ المخططـات المتجـاوزة للواقع الحسي للثقافة، أوالنماذج العالمية للعقل البشري، كونها المرجعيات النهائية للبنى التشكيلية التي يعمل على إبرازها.

لكن مشكلة البنيوية هي الخلط بين الإبستيمولوجيا والمنهج، أو بين نظريـات الباحـث وطريقـة التعامـل مـع "النظريـات المعاشـة" الخاصـة بالفـاعلين. وتعتـبر الشكلانية التجاوزية للبنيوية "موضوعوية" أو "واقعية" (موضـوعية عـالم الإشـارات) وليست ذاتية (العودة إلى ذات شخصية جماعيـة أو روحانيـة). في غيـاب الرهـان الأنطولوجي (كيفية الوجود) حول مادية البنى والدال تكتسي الممارسـة البنيوية طابعا إسميا صرفا، وتصبح مجرد "سحب" أو "لصق" لنماذج شـكلانية علـى ظـواهر ثقافية.

الفصل السابع

علم الممارسات الاعتيادية

مقدمة : الفعل الاجتماعي

السياق الاجتماعي – الثقافي

العلوم النموذجية

مناهج علم الممارسات الاعتيادية

التفسير في مجال الممارسة الاعتيادية

الفصل السابع

علم الممارسات الاعتيادية

'La Praxéologie'

مقدمة: الفعل الاجتماعي

جرت العادة أن يتم التفكير في علم الإجتماع باعتباره علما للفعل الاجتماعي، وهو ما يجعله يتنافس مع بقية العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بالتصور الملائم للفعل الإنساني. فالإنسان الاجتماعي (R. Dahrendorf, 1968) يتميز بأدواره الاجتماعية، وبعقلانية توجهها معايير تقليدية، أما الإنسان الاقتصادي فيكون موجها باختياراته العقلانية الكاملة، والإنسان النفسي بترسباته البيولوجية (الحيوية) أو تركيباته الحسية- الحركية. ويتحدد الفعل الاجتماعي بمنطق موقفي حيث يقوم الفاعل باستبطان رمزي لبيئته من أجل تغييرها وتغيير النظرة أيضا التي يكون قد صاغها حولها. إن الفاعل الاجتماعي فردي: بمعنى شخص، أو مؤسسة، أو منظمة، غير أن الفعل الاجتماعي يجري على عدة مستويات: مستوى الممارسات الاعتيادية المعاشة من قبل الأفراد، ومستوى المنطق المعياري الخاص بالمؤسسات، ومستوى العمليات التنظيمية، ومستوى التفاعلات المعقدة في حقل الأفعال الجمعية.

ويعتبر الفعل اجتماعيا ليس فقط لأنه يتضمن عددا معتبرا من الفاعلين في محيط معين (التفاعل)، ولكن لأنه يقتضي أيضا، ومنذ البداية، نماذج رمزية للتمثل ولتقييم المواقف (اللغات، والآراء، والتوقعات) يتم اكتسابها ضمن سياق اجتماعي- ثقافي وبواسطته في آن واحد. ويقتضي كل فعل حقلا ملموسا لتحقيقه يتكون من التوقعات المتبادلة للفاعلين وتوجهاتهم المعيارية ضمن محيط محدد أو بيئة معينة.

السياق الاجتماعي – الثقافي:

1. **النفعية والبراغماتية:** لقد حاولت النظريات الاقتصادية النفعية الأنكلوسكسونية التوفيق بين المنفعة الشخصية والمنفعة الاجتماعية (J.S. Mill, l'utilitarisme, 1861). وتبعا لفكرة "اليد الخفية" لآدم سميث فإن منطق المصالح الخاصة سيؤدي في النهاية حتما إلى الرفاه الاجتماعي، بفعل اشتغال آليات جماعية خفية. وتستند هذه النظريات إلى نموذج للفاعل الاجتماعي تحركه بشكل أساسي مصالحه وسعيه المستمر لتحقيق الإشباع الخاص. وبذلك تكون حركية النظام الاجتماعي قابلة للاختزال إلى اختيارات فردية. إن مبدأ المنفعة وحساب الإشباع الأمثل يفترضان فاعلا "عقلانيا" متحررا بشكل مصطنع من القيود التي يفرضها عليه محيطه الاجتماعي–الثقافي.

تقدم المبادئ البراغماتية الأمريكية نظرة إمبريقية وتعددية جذرية حول المجتمع ((W. James, le Pragmatisme 1907, 1968)، وتعد البراغماتية بمثابة تيار نفعي منطقي يخضع التفكير المفهومي (النظري) للممارسة الاجتماعية. فالمفاهيم والأفكار ليست سوى أدوات ملائمة ومتنوعة حسب الحقل الاجتماعي الذي تستخدم فيه (J. Dewey, Logique: La théorie de l'enquête, 1938). والتنوع بالنسبة للبراغماتية شيء ينبغي تحقيقه، إنه نتيجة للسلوك، نتيجة لإرادة المعرفة الهادفة للقيام بفعل. ويصبح علم اجتماع المعرفة مدافعا عن أطروحات براغماتية عندما يهدف إلى استنتاج مقولات خاصة بالحقيقة، أو بالعقل أو مقولات أخلاقية من خلال وظيفتها العملية في مجتمع معين (E. Durkheim, Pragmatisme et sociologie, 1913, 1955). ويضفي النموذج البراغماتي للفاعل الاجتماعي قيمة إيجابية على الفرد باعتباره معالجا للمشكلات، ويصبغ على المنهج مكانة تجعله بمثابة نظرية للفعل العقلاني. وقد جرى تبني النظريات البراغماتية بشكل واسع من قبل علماء الاجتماع الأمريكيين الذين كانت لهم توجهات ليبرالية وإصلاحية (C.W. Mills, Sociology and Pragmatism, 1943, 1964).

2. **السلوكية:** تهدف دراسة السلوك الاجتماعي من منظور ما يعرف بعلـم الممارسـات الاعتيادية (praxéologie) إلى تفادي الاختزال البيولوجي الذي يحدد قائمة "بالحاجـات" أو "الدوافع" التي يمكن على أساسها تفسير الفعـل الإنـساني. إن هـذا الأخـير لا يمكـن تعريفه إلا باستعمال مقولات إدراكية، إذ أنه ليس بإمكاننا الحديث عن فعل ما لم تكـن لدينا معلومات، أو خيـارات فكريـة، أو قـرارات فرديـة أم جماعيـة. وتعتـبر الظـواهر الاجتماعية العامة نتاج لتجميع أفعال صغيرة أوليـة (أساسـية)، وينبغـي البحـث عـن تفسير الاجتماعي ضمن سلسلة المبادرات، المحاكاة، والمتعارضات (المتقابلات) الفردية. ((G. Tarde, Les lois de l'imitation (1895), 1979.

فالسلوك الفردي يتحرك من الداخل باتجـه الخـارج، مـن داخليـة الـذات إلى خارجية المحاكاة. وتنتج السلوكيات الاجتماعيـة بـشكل طبيعـي عـن قـوة العـادة التكرارية عند الأفراد. كما تعتمد النفعية كتيار على قواعد نفسانية ذات توجهات داخلية تمنح للوعي الفردي الرغبات والإرادة لإشباعها. أمـا التيـار الـسلوكي في علم الاجتماع فيسعى إلى تجـاوز علـم الـنفس الاختزالـي كمـا صـاغه النفعيـون انطلاقا من دراسة التجربة الفردية. وكان البديل هـو الانطـلاق مـن الـسلوكيات القابلة للملاحظة والظروف الاجتماعية- الثقافيـة الـتي تتجـسد فيهـا: الاتـصال، واللغة، والرموز (G.H. Mead, L'esprit, le Soi et la Société (1934) 1963). ويـرفض المـدخل الـسلوكي الطـرق الذهنيـة والمنـاهج الارتباطيـة ذات التوجـه الداخلي ليتمسك بملاحظة الـسلوكيات المتجـسدة خارجيـا، ووصـف العلاقـات السببية بين مجموعة من المؤثرات الخارجية و"استجابات" الكيـان الفـردي. كمـا أن المخطط س ← ص (مؤثر ← اسـتجابة) يفـضل فعـل التحريـك الـذي يمارسـه المحيط على الفعل الواعي للذات. فضلا عن ذلـك، يـتم ضـمن منظـور تطـوري جديد إنتقاء السلوكيات من قبل المحيط الطبيعي ويجري الحفاظ عليها من خلال ما تحدثه من تـداعيات. وهكـذا يـصبح علـم الـسلوك علمـا تطبيقيـا يـسمح بجعـل السلوكيات شرطية (B.F. Skinner, Par-delà la liberté et la dignité, 1971). غير أن تيار السلوكية الاجتماعية ليس مجرد رؤية بيئية بسيطة لأنه يأخذ بالحـسبان مستوى "الأنا" الذي يؤول ويحول المؤثرات إلى استجابات ملائمة للدوافع الواعيـة.

ويتم التعامل مع الخيارات الفردية عند تفسير السلوك باعتبارها متغيرات داخلية. وهكذا لا يمكن للسلوكية المطبقة على الفعل الإنساني أن تتنازل عن استعمال مفاهيم "ثقافوية" مثل "القيم"، "الهدف"، "التوجه"، "الاعتقاد". (A. Goldmann, A Theory of Human Action, 1970). إن الفعل واقع شامل وهلامي يتطلب تفسيره الاستعانة بمفاهيم إدراكية وغائية. وتشكل "معتقدات" و"أهداف" الفاعل "متغيرات متدخلة" يتم استنتاجها من السلوكيات، والوضعيات الفيزيولوجية، ومن وضعية البيئة، وهي ضرورية لتحقيق تفسير اجتماعي- نفسي ملائم (E. Tolman, in T. Parsons et al. Toward a General Theory of Action, 1951). من جهة أخرى، رغم أن الفعل يحدث دائما ضمن بيئة تقييدية فإن له تأثيرا على تلك البيئة وعلى الفاعل نفسه أيضا. وتمارس جميع الأفعال على أشياء محددة وقابلة للتعديل، كما تسعى لبلوغ نتيجة في ضوء هدف معين، وطريقة تنظيم ذاتي للفاعل. فالفعل هو الذي يتسبب باستمرار في تحول الأشكال الوراثية خلال مسيرة التطور النوعي التي ميزت التطور العام للبشرية (J. Piaget, Le comportement, moteur de l'évolution, 1976).

3. **الممارسة الاعتيادية:** "La praxis" تصنف النشاطات البشرية حسب أرسطو إلى أنشطة تأملية (نظرية)، وأنشطة منتجة للمواد (تقنية)، وأنشطة عملية لا تتجسد نتائجها في منتجات مادية أو رمزية، ولكن تتمثل في تحولات خاصة بالفاعلين كأفراد وكمجموعات (ممارسة اعتيادية). وهكذا فإن تخصصات علمية مثل السياسة والاقتصاد والأخلاق تقع ضمن ما يسمى "بالعلم التطبيقي". وقد تبنى علم الاجتماع الماركسي ذو التوجه الوجودي أو الأنسي فكرة "الممارسة الاعتيادية" من أجل صياغة أنثروبولوجيا راديكالية (R. Berstein, Praxis and Action, 1971).

لقد تصور كارل ماركس K. Marx الفعل الاجتماعي في صيغ فردانية وذهنية (العمل، المصلحة، الوعي الزائف، الاغتراب، التملك). أما جون بول سارتر J.-P, Sartre (1961) فيحدد "الممارسة الاعتيادية" باعتبارها قدرة الفاعل الحر على نفي المحددات الاجتماعية. فالمجتمعات عبارة عن "جماعات تطبيقية" خاضعة لقيود أفعالها الذاتية المتشيئة، وترزح تحت ثقل "التطبيق-الجامد"، وبالتالي فإن مآل

الممارسة الاجتماعية هو إذن الاغتراب. وحدها الجماعة- الفاعلة لديها قدرة الحفاظ على الممارسة الحية بفعل الذوبان المستمر في مشروعها الأخلاقي الثوري. وهكذا تختزل الماركسية الأنسية في نهاية المطاف الممارسة الاجتماعية إلى فلسفة للمفهوم، إلى جدلية تأملية (نظرية). غير أن العلم التطبيقي لا يمكنه أن يكتفي بمنطق المفهوم لأن الفعل ليس مجرد تبرير عقلي بسيط للسلوك. كما لا يمكن للعلم التطبيقي أن يتأسس حصريا على منطق داخلي للوعي لأن الفعل الفردي، وقبلا منه الفعل الاجتماعي، عبارة عن تمثل للمحيط الخارجي وتكيف معه. فالممارسة الاعتيادية ليست جدلية، ويستدعي تأويلها نظرية تعددية حول الفعل الإنساني باعتباره تموقعا ذاتيا للفاعلين وتحويلا للوضعيات الاجتماعية (J. Garnier, Penser la praxis, 1980). إن الفعل الاجتماعي لا يتجمع دفعة واحدة في الوعي، بل أنه ينمو تبعا للظروف في مجموعات مجزأة، وناقصة. وبذلك يمكن القول أن الممارسة تنتمي إلى منطق "السوائل البركانية" "magmas" أو المجمعات (C. Castoriadis, Les carrefours du labyrinthe 1978). وهكذا فإن علم الممارسة الاعتيادية ذو طبيعة اصطناعية لأن الاجتماعي نتيجة غير يقينية لأفعال إرادية تحقق الانصهار بين النظام الرمزي والعالم المادي.

4. **النزعة التحررية:** عادة ما يبدي علم اجتماع الفعل بتنوعاته انحيازا أخلاقيا لصالح تصور "تحرري"، أو "فوضوي" لكل ما له صلة بالاجتماعي، كما يرفض التوجه العلمجتماعوي (الذي يختزل كل شيء لما هو اجتماعي) الذي يفضي إلى رؤية شمولية (كليانية) للمجتمع حيث لا يشكل الفرد سوى حاملا "Agent". وبالعكس من ذلك، يقتضي الفعل الاجتماعي سيادة العفوية لدى الأشخاص والجماعات، لذلك يمنح "علم الممارسة" امتيازا للحدث التاريخي الذي يعمل على تشكيل الفردانية، ويحقق الاستقلال الذاتي التدريجي للفرد في مواجهة القيود الثقافية، وهي عملية مرتبطة بسيرورة التعقيد المتزايد للعلاقات الاجتماعية. وهكذا، يرفض علم اجتماع الفعل بأنواعه المختلفة التوجه الثقافوي "Culturalisme" السائد لدى البنائية الوظيفية، وكذلك القيود أو العوائق السيميائية للشفرات البنيوية (A. Tounaine, Sociologie de l'action,

1965). كما يتم رفض حتمية الجدلية التاريخانية لصالح فلسفة فردية للمقاومة والوقوف في وجه الاضطهاد الجمعي والشمولي.

وتشكل النزعة التحررية السياسية ردة فعل شخصانية في وجه الدولة الاستبدادية التي تسعى لأن تكون بديلا عن دولة القانون (B. Barret-Kriegel, l'Etat et les esclaves, 1979)، بينما تتميز النزعة التحررية الاقتصادية برفض دولة الرعاية التي تفضلها السياسات الكينزية[1] والعودة إلى التصورات الفردانية الكلاسيكية. (H. Lepage, Demain le liberalisme, 1980) ويمكن تعريف التوجه التحرري (الليبيرالية) بصفة عامة بالرجوع إلى مبدأ عدم الاضطهاد الاجتماعي كونه الضامن الوحيد لاستقلالية الفرد، ويرافق هذا التصور نزعة فلسفية فردانية تمجد الاختلاف وتولي اهتماما خاصا بتناقضات الفعل الإنساني وبأوهام التمثلات الناتجة عن الوعي الجمعي (G. Deleuze, Différence et répétition, 1968) بينما يولي علم اجتماع "الممارسات الاعتيادية" اهتماما أكبر بعدم اختزال عملية تحليل الظواهر الاجتماعية إلى افتراضات إرادوية، لأن النظام الاجتماعي يقدم فعلا أنماطا أصيلة من التراكيب وينتمي إلى أشكال منطقية متميزة (R. Boudon, Effets pervers et order social, 1977). إن الفعل الفردي، ولو كان يستلهم توجها تحرريا، يندرج دوما ضمن شبكات معقدة من الممارسات الجمعية، كما أنه يخضع لمنطق الحقل الاجتماعي الذي يساهم في عملية تشكيله- تحويله في آن (P. Bourdieu, Le sens pratique, 1980).

العلوم النموذجية

1. **علم الاقتصاد وعلم الممارسة**: أراد فالفريتو بارتيو V. Pareto أن يجعل الاقتصاد مجالا خاصا للفعل المنطقي الذي يخضع للمخطط التجريبي، تاركا لعلم الاجتماع

(1) نسبة إلى اللورد كينز John Maynard Keynes1883-1946 الاقتصادي الانكليزي صاحب النظرية الكلاسيكية الحديثة Theorie neo-classique الذي شجع تدخل الدولة لمراقبة الاقتصاد من خلال سياساتها النقدية والضريبية، وقد أحدث كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود (1936) The General Theory of Employment, Interest and Money ثورة في الفكر الاقتصادي العالمي خلال فترة ما بين الحربين، وما تزال تأثيراته قائمة لحد اليوم. (المترجم) .

مجموع الأفعال اللامنطقية التي تقف وراءها "رواسب" غير عقلانية، وتحجبها "مشتقات" خاطئة. وتقيم النظريات الحدية الكلاسيكية حسابات للخيارات والمصالح لدى الفاعلين الاقتصاديين تسمح بنمذجة (صياغتها على شكل نماذج) السلوكيات وتكميم (جعلها كمية) الظواهر النمطية للعرض والطلب على السلع والخدمات. ويؤسس المنهج الحدي محاججته على الخيارات العقلانية التي تقف وراء الأفعال؛ حيث توجه التوازنات الحركية والدورات الطارئة حركة الاتجاهات أو الميول الحدية (شبيهة بالقوانين). ويعتبر هذا المنهج غائيا لأنه يفترض أن يكون موضوع تفسيره إرادويا (متعلقا بالإرادة)، ويشكل بطبيعته ميلا (شبه قانون)، ويتعلق الأمر هنا بأفعال مقصودة من قبل الفاعلين الاقتصاديين ومنفذة بواسطتهم (L.H. Dupriez, Philosophie des conjenctures économiques, 1959). ويقتضي النشاط الاقتصادي الاختيار المقصود بين مجموعة من الأهداف على أساس الوسائل المتوفرة، إنه اختيار محكوم بالرغبة في استعمال الأشياء التي يضمنها قانون الحيازة الشرعية (M. Weber, Economie et Société (1911), 1971).

كما يقتضي الفعل الاقتصادي القيام بعمليات تقويم (موازنة ومنح قيم للأفعال والأشياء)، ولا ينتج عن مجرد إشباع "لحاجات" موجودة مسبقا. أما المنفعة فهي موضوع الرغبة لدى الفاعل، حيث تقابل تلك الرغبة بمبادرات اقتصادية لإشباعها. ويشكل علم الاجتماع وعلم الاقتصاد مجالات مترابطة لكنها منفصلة نسبيا للفعل الإنساني حيث يعتمد كلاهما على مقولات الهدف والوسائل. ويهدف علم الممارسة الاقتصادية إلى تشكيل البنية الصورية للنظرية الاقتصادية انطلاقا من مسلمات قبلية حول تصورات خاصة بالفعل الإنساني (L. Von-Mises, Human Action, 1949). كما يتبنى علم الممارسة الاقتصادية المنهج الفرداني ضمن تصور ليبرالي حديث يسعى إلى تجديد تصورات المدرسة النمساوية للاقتصاد السياسي (F.H. Hayek)، وهو علم يعارض الوضعية التكميمية ويسعى إلى الجمع بين المداخل الاقتصادية الجزئية والكلية ضمن الإطار العام لنظرية الفعل الإنساني (M.N. Rothbard, Individualism and the Philosophy of the Social Sciences, 1979).

يمكن تعميم هذا النموذج الاقتصادي للتفسير على مجموع النشاطات الإنسانية منظورا إليها من زاوية السلوك العقلاني. إنه يسمح بتحليل المبادلات الاجتماعية انطلاقا من سيل القرارات والأفعال الفردية، حيث تشكل ظواهر اجتماعية مثل الزواج، السوق السياسي، جماعات الضغط، أو الغيرية (الإيثار) موضوعات للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. كما يمكن تطبيق النماذج الخاصة بتبادل السلع ودوران رأس المال، مع بعض التعديلات الملائمة، على عمليات التبادل الاجتماعي... "فرأس المال الرمزي" (أي تأثير الحظوة والسلطة) ناتج عن تعميم القواعد الاقتصادية (بمعنى هيمنة الطابع الاقتصادي على مجموع العلاقات الاجتماعية) (P. Bourdieu, 1980).

2. **علم النفس وعلم الاجتماع:** لقد عانى علم الاجتماع باستمرار من نزعة اختزالية تعمل على اختزال الوقائع الاجتماعية إلى ظواهر نفسية فردية، وهكذا فالقوانين الاجتماعية لا تعدو أن تكون قوانين ذهنية ذات طبيعة خاصة (G. Le Bon, Psychologie des foules, 1895). وفي المقابل، عبرت النزعة العلمجتماعوية الدوركايمية المبتذلة (نسبة إلى دوركايم) عن رفضها لكل نزعة نفسانية، ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى استعمال صياغات ميتافيزيقية مثل "الوعي الجمعي". كما يمثل التحليل النفسي أيضا نزعة اختزالية تستهوي عالم الاجتماع من خلال ربط الفعل الاجتماعي بشكل مباشر بآليات نفسية لا شعورية مثل: الكبت، والمقاومة، والإسقاط،...الخ (R. Bastide, Sociologie et Psychanalyse, 1950). مع أن علم الاجتماع لا يضره بتاتا الاعتراف بأن بعض الأصناف من الظواهر الأساسية تنتمي إلى عمليات تحليل نفسي، مثل عمليات الدافعية، والتطبيع الاجتماعي وتباين الأدوار (T. Parsons, Social Structure and Personality, 1965).

ويعترف علم الاجتماع بالحقيقة الأولية المتمثلة في الارتباط الحميمي الموجود بين الاجتماعي والنفسي، في حين يشكل علم النفس الاجتماعي حقلا خصبا لدراسة الفعل الجمعي. وقد نادى غابريال طارد G. Tarde بإقامة "علم النفس البيني" الذي يعالج عمليات التقليد، والصراع، والتأثير، والقيادة والتفاعل الاجتماعي.

كما يثير علم الاجتماع النفسي الديناميكي لدى كيرت لوين (1936) K. Lewin اهتمام عالم الاجتماع الدارس للفعل، حيث تقدم ديناميات "الحقل المتعدد الأشخاص" أسسا مفيدة لتحليل "حقول الأدوار" و"الحقول الاجتماعية" (H. Mey, Field-Theory Application in the Social Sciences, 1965)، وتعتبر نظرية الدور مجالا منتخبا لعلم اجتماع الفعل. وتحدد السلوكية عند جورج هربرت ميد G.H. Mead (1934) التفاعل الاجتماعي انطلاقا من العملية الفردية "لتعميم الآخر" التي يتصور من خلالها الفاعل أمثاله في مقولات معينة. ويعطي تالكوت بارسونز (1951) T. Parsons صبغة أساسية لفكرة "الشرطية المزدوجة" التي تطبع التوقعات المتبادلة للفاعلين.

بالرغم من أن الآخر بطبيعته غير قابل للتنبؤ، فإن عملية التفاعل الاجتماعي تعتمد على إقامة روابط عاطفية دائمة مع الآخر والاعتراف ضمنيا ببقاء ذلك الشك الأساسي. وبإمكان مدخل علم الاجتماع النفسي تسليط الضوء على المفارقات المتعلقة بالفعل الاجتماعي مثل "المبارزات المنطقية" حيث يتعارض الخصوم بينما تعرف أدوارهم حالة الانقلاب، (G. Tarde, 1895)، و"التبعية المزدوجة" حيث تجر المتطلبات المتعارضة الفاعل الاجتماعي بشكل منطقي نحو سلوكيات مميزة لحالات ازدواجية الشخصية (G. Bateson, Mind and Nature, 1979).

3. **متطلبات الفعل:** تستجيب الأفعال الإنسانية لمنطق خاص متميز يختلف في نفس الوقت عن منطق المعرفة، وعن منطق علم نفس الفاعلين. كما تخضع الممارسة الاجتماعية لقواعد منطقية غير قابلة للاختزال إلى القواعد الخاصة باللغة أو تلك المميزة للتفكير.

وتنتمي مقولة الفعل إلى مجال فلسفي محدد مهمته إبراز المسلمات التأسيسية والأفكار المرتبطة بها مثل : الإرادة، الحدث، القدرة، الحرية... الخ (L. Davis, Theory of Action, 1979). وهكذا يتشكل نوع من "النحو المنطقي" لمفهوم الفعل تكون مهمته الإفصاح عن الإطار القبلي لكل دراسة امبريقية (ميدانية).

وهكذا، يهدف كل منطق للفعل إلى صياغة مجموعة من المفاهيم البدائية التي يمكن إجمالها على النحو التالي (G.H. Von Wright, Norm and Action, 1963) :

1. يفترض كل فعل قدرة مسبقة أو قوة.
2. تتميز الأفعال عن الأحداث، فالأولى تكون منسوبة للأشخاص، بينما تمثل الأخيرة وضعيات تتعدل بالأفعال.
3. الأفعال فردية ومفردة (فهي قرارات محددة)، أو تعبر عن أصناف أو فئات (يقرر).
4. ترتبط الأحداث بالمناسبات والفرص أو بوضعية ما، أما الأفعال فتعتمد على الفاعلين.
5. الفاعلون كائنات حسية (أفراد، جماعات)، أو متسامية "مجردة" (مثل القوانين والمؤسسات).
6. الفاعلون شخصيات حقيقية (أفراد، جماعات)، أو كائنات غير شخصية (الدولة، المنظمات).

إن الممارسة الاعتيادية بالمعنى الضيق؛ أي منطق الفعل الفعال، تدرس القيم العملية والمعايير الفنية التي تتضمن فاعلية الوسائل المتساندة والمتنافسة المستخدمة لبلوغ غايات محددة اجتماعيا وثقافيا (T. Kotarbinski, Praxiology (1955) 1965). ويخضع النشاط التطبيقي لمبادئ موجهة مثل: الدقة، الفاعلية، الاقتصاد، الكفاءة، والبساطة. وتهدف منطقيات الفعل بخاصة إلى إقامة صياغة شكلانية للمجالات التطبيقية المتنوعة مثل: نظرية القوة، نظرية الرقابة، أو نظرية التفاعل الدينامي (I. Porn, Action Theory and Social Sciences, 1977).

ويمثل تحديد الأفعال الاجتماعية الأولية، ووصف سلاسل الأفعال أو المراحل شرطا ضروريا لصياغة مصنفات متماسكة وحصرية للأفعال الاجتماعية (مثل: طقوس الانتقال). في حين يقاس زمن الفعل بالعلاقة المنطقية بين الوسائل والغايات. فالفعل الاجتماعي يحدث في برهة، بينما يتدرج النشاط الاجتماعي في فترة، إنه سلسلة من الأفعال لها بداية ونهاية.

يتمثل الهدف النهائي لمنطق الفعل في إمكانية الوصول إلى جعل افتراضاته الأساسية تكتسي طابع المسلمات المقبولة بغية إنتاج نظام استنتاجي متكامل. وتعتمد هذه المحاولة على كل من الصفة العملية للغات الطبيعية، ومختلف أنواع العمليات التي تمنح الممارسات الاجتماعية النفسية الملموسة صبغة شكلانية (L. Apostel, Communication et Action, 1979). لكن للأسف، كثيرا ما تعتمد المنطقيات الشكلانية للفعل على مخططات غاية في التبسيط، بينما يواجه علم الاجتماع أفعالا غاية في التعقيد وهو ما يدفعه للتخلي مؤقتا عن الصرامة والقوة الاستنتاجية اللتين تتمتع بهما مسلماته الصورية.

مناهج علم الممارسات الاعتيادية

1. **القرار**: تهدف النظريات الرياضية والإحصائية الخاصة بالقرار إلى إضفاء الطابع الشكلي على قواعد الخيار الأمثل بالنسبة للفاعل الذي يكون في وضعية عدم اليقين النسبي، وذلك باستخدام منهج بديهي واستنتاجي يبني نماذج معيارية للخيارات العقلانية مبرزا البيدهيات التقييمية وقواعدها الإجرائية (B. Saint Sernain, Les mathématiques de la décision, 1973). ويتم تحديد الفعل بشكل تحليلي باعتباره مرتبطا بعملية اختيار بين قرارات بديلة. و يتوقع في جميع القرارات الاجتماعية من الفرد أو المنظمة التصرف كما لو أن هناك نظاما تفاضليا محددا فيما يخص بدائل أو خيارات مشكلة معينة (Y. Murakami, Logic and Social Choice, 1968).

إن أي مشكلة اتخاذ قرار تتضمن عناصر أساسية (أحداث، أهداف، استراتيجيات، مكاسب...الخ) قابلة للتطبيق من أجل الحساب الصارم لأنواع السلوكيات الاجتماعية. أما عدم اليقين أو الشك الذي يطبع معظم الوضعيات الاجتماعية فيتم أخذه بالحسبان، بخاصة من قبل نظرية الاحتمالات التي تسمح بالتوليف بين المعلومات الجديدة والتقديرات التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون في مرحلة سابقة ضمن عملية تعلم اتخاذ القرار (P. Moore et H. Thomas, The Anatomy of Decisions, 1976). كما يسمح حساب القرارات، في بعض السياقات المحددة، بالتعبير بشكل دقيق عن تعدد الآثار المحتملة للأفعال الاجتماعية، والكشف الصريح عن التناقضات والآثار غير المتوقعة المرتبطة

بالخيارات الجمعية، وبالآليات الديمقراطية، أو العمليات التنظيمية (M. Olson, Logique de l'action collective, 1966).

وتعاني نماذج اتخاذ القرار عادة من طابع اصطناعي مفرط يجعل تطبيقها على وضعيات اجتماعية حقيقية ضربا من الوهم. كما أن هناك خطرا في أن يقوم علم اجتماع فكروي بإسباغ طابع القرار المنطقي على أحداث عرضية من خلال التبرير اللاحق لتصرفات الأفراد وأشكال العمليات الاجتماعية. وتفضل نظريات القرار الالتزامات الواعية (عمل اللجان)، والخيارات- القطيعات، وكذلك ثقل غياب القرارات (التجاهل، التغاضي)، والخيارات الجزئية البديلة. وتضفي تلك المناهج على علم اجتماع الممارسة الاعتيادية طابعا إرادويا متطرفا بحيث تجعل الفعل الاجتماعي نتاجا لالتزام حر، أو على العكس تطبعه بقدرية متطرفة حين تعتبر التفاعلات الاجتماعية مفروضة على الفاعلين كقدر محتوم (P. Bourdieu, Le sens pratique, 1980). بالرغم من هذه النقائص، فإن نظريات القرار تمنح لعلم اجتماع الفعل صرامة مناهجها في مجال الحساب والتقدير، كما تمنحه التماسك المميز لمسلماتها. ولا يمنعها طابعها المثالي والمعياري إطلاقا من المساهمة في التحليل الإمبريقي (الحسي) لظواهر اجتماعية معينة، ما دامت مسلماتها القيمية تعين الشروط الشكلية المحددة لمدى عقلانية سلوكيات اتخاذ القرار في الواقع الملموس (J. Attoli, Analyse économique de la vie politique, 1972).

2. **الألعاب:** عادة ما تكون معايير السلوك الاجتماعي مشابهة لقواعد "الألعاب الاستراتيجية" حيث يأخذ الفاعلون بالحسبان فكرة الذكاء ويحاولون توقع تكتيكات خصومهم. كما يتضمن سريان اللعبة الاجتماعية تداخل أفعال غائية ضمن حقل ممارسة يتميز بدرجة من الاستقلالية النسبية. وبهذا الخصوص، تصور نظرية الألعاب الأشكال المعقدة لعمليات التفاعل وأنماط النظم التي تنتج عنها (N. Elias, Qu'est-ce que La Sociologie? (1970), 1981). غير أن هذه النظرية لا تهدف إلى تقديم إجابات كاملة لمشكلات محددة من التفاعل الاجتماعي، بل تسعى إلى تعيين الحلول الممكنة لها (J. Van Neumann, et O. Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior, 1944).

تُمنح صفة "اللاعب" لكل فرد أو مجموعة أفراد يمتلكون مصالح متكاملة في لعبة محددة، وتقاس قوة اللاعب بقدرته على تحديد نتيجة اللعبة بواسطة موارده الخاصة، وتتنوع قواعد اللعبة بشكل أساسي حسب ثلاثة اعتبارات هي:

أ. عدد اللاعبين المنخرطين وهو ما يحدد أهمية اللعبة ودرجة تعقيدها.

ب. إمكانية الاتصال من عدمه بين اللاعبين وفرص التوصل إلى اتفاقات تعاقدية.

ج. النمط المحدد مسبقا لتقاسم المكاسب.

تقوم نظرية الألعاب بإضفاء الطابع الشكلي على الجوانب المعيارية في السلوكيات الاجتماعية سواء أكانت تعاونية أم تنافسية، وتأخذ بالحسبان أهداف الفاعلين والبنى الشكلية للعبة في آن واحد. ونظرا لأن اللعبة تمثل حالة انضباط معياري، فإنها تسعى لأن تعين للاعب العقلاني بشكل مسبق قواعد السلوك الملائمة لوضعية اللعب المحددة (A. Rapoport, Combats, Débats et Jeux, (1960), 1967). وهكذا، ففي حالة الألعاب ذات "الكمية صفر"، تكون كمية المكاسب ثابتة مع أن لدى اللاعبين مصالح متعارضة تماما. غير أن معظم الألعاب الاجتماعية هي من نوع "الكمية غير الصفرية"، فضلا عن كونها لا تتضمن استراتيجيه بسيطة ولا نتيجة واحدة محددة مسبقا. إنها تتضمن عناصر التنافس، وعناصر التعاون في آن واحد، كما تتضمن حالات الصراع وحالات التكامل. إنها تقحم أفكارا تعبر عن الاتصال الضمني والالتزامات المشروطة بين اللاعبين (وعود، وتهديدات...) (M. Davis, La théorie des jeux (1970), 1973).

وتطرح إشكالية تطبيق نظرية الألعاب في علم الاجتماع مسألة التأكد من مدى معرفة اللاعبين بوضوح للألعاب الاجتماعية من حيث بنائها ونتائجها، وتشترط أن لا يجري تعديلها أثناء عملية الاتصال ذاتها. فالألعاب الاجتماعية صياغات بشرية ناتجة عن أفعال جمعية تشكل في مجموعها البناء الاجتماعي (M. Crozier, et E. Friedberg, L'acteur et le système, 1977). ويستطيع الفاعلون الاجتماعيون تغيير طبيعة الألعاب، وتغيير موقع الرهانات، ومناطق عدم اليقين (الشك) التي تحدد علاقات القوة بينهم. وتعتبر كل لعبة اجتماعية آلية فعلية (ملموسة) تُمكن الفاعلين من ضبط علاقات الصراع بينهم، وإضفاء طابع بنيوي

علـى تعـاونهم. إن اللعبـة تـشكل أداة أساسـية للتنظـيم الـذاتي علـى المـستوى الاجتماعي الجزئي (الجماعات الصغيرة).

3. **التفاعلية**: يتصور النموذج التفاعلي المجتمع باعتباره محصلة أفعال فردية متبادلـة يـتم تجسيدها موضوعيا في نواتج ثقافية ذات طبيعة رمزية. فالألـفة أو المآنسة la sociation تبنى وتهدم بشكل مستمر ضمن سيل من التفاعلات بين أعضاء المجموعات البشرية. إن الفعل الاجتماعي صياغة رمزية يستدعي تدخل التوقعات، والمبادرات، والتقييمات مـن قبل الفاعلين في مواجهة وضعيات ضاغطة أو اضطرارية تفرض عليهم صياغة تأويلات أصيلة مستلهمة مـن القـوانين الثقافيـة الـسائدة (H. Blumer, Society as Symbolic Interaction, in A. Rose, Human Behavior and Social Processes, (1962), 1972). ويتميز الفاعل بقدرته على "تقمص الأدوار" ضمن سيرورة التطبيع الاجتماعي، وتعلُّمه لمضمون التوقعات المتبادلة بين أعضاء المجموعة. فالدور الاجتماعي عبـارة عـن مجموعة من الدلالات والقيم الموجهة للفاعـل ضـمن حقـل اجتمـاعي- ثقـافي محـدد. والبنية الاجتماعية ليس لها وجود سوى في علاقتها بتعدد الأدوار الممكنة في المـستويات الاجتماعية- الثقافية المختلفة. وينبع الفعل الاجتمـاعي بالنـسبة للتفاعليـة الرمزيـة مـن أشخاص غالبا ما يمارسون تحديدا ذاتيا على سلوكياتهم. أما القيود الداخلية والخارجيـة للمحيط فلا تفسر السلوك، بل يتم تمثلـها، وتأويلـها وتحويلـها ضـمن عمليـة التفاعـل الاجتماعي (G. H. Mead, 1934).

إن الأفراد لا يستجيبون بشكل ميكانيكي لأفعـال الغـير، بـل يؤولـون سـلوك الآخرين في ضـوء الـدلالات الـتي يعطونهـا لـذلك الـسلوك. ولا تـشكل الأبنيـة الاجتماعية سوى بعدا مجردا لدينامكية سيول التفاعلات الرمزية بين الفاعلين والتي لا تبلغ أبدا توازنا مستقرا. وتنتج "الإجابات" الاجتماعية للمشكلات الجمعيـة عـن سيرورات التشاور والتفاوض بين الفاعلين المنخرطين في العملية. كما تؤدي تلـك الإجابات إلى صيغ محددة مـن تعبئـة المـوارد، وتنفيـذ مخطـط القـرارات المعتمـدة. وتعارض التفاعلية الرمزية النزعة الثقافية الوظيفية بمنهجهـا الفـردي الراديكـالي الـذي يصور الثقافة باعتبارها صياغات مـستمرة يقـوم بهـا فـاعلون في حالـة تفاعـل. وتمـنح التفاعلية الرمزية الأفضلية لملاحظـة الظـواهر الثقافيـة علـى مـستوى التعـبير الـصريح

للفاعلين في وضعياتهم الاجتماعية المباشرة والآنية، كونها تجسيدا عفويا ومشروطا لوضعيات اجتماعية ممكنة (B. Glassner, Essential Interactionism, 1980).

4. **المسرح:** تبدو العلاقات الاجتماعية على المستوى السوسيولوجي الجزئي بمثابة عرض مسرحي يجري عرضه حسب قواعد ضمنية. ويدرس المدخل المسرحي أفعال (عروض) الأفراد في لقاءاتهم الاجتماعية المتنوعة (مواجهاتهم) التي يتقمصون أثناءها، بشيء من التحفظ، أدوارهم محاولين اعتماد "أسلوب سلوك معين" في مواجهة الممثلين الآخرين (E. Goffman, Encounters, 1961). كما ينتج النظام الاجتماعي عن الصيغة التي توزع بها الحظوة ويتم التمتع بها في المجتمعات المحلية والتجمعات، ويشكل أسلوب الحياة تعبيرا رمزيا عن نماذج الفعل المطلوبة، لكن القابلة للتعديل في المسرحيات الاجتماعية (H.D. Duncan, Symbols in Society, 1968). أما التنظيم الاجتماعي فينبثق عندما يضع الأفراد تجاربهم الحياتية الخاصة في سياق عام، وعندما يبنون معناهم الخاص عن الواقع، وعندما يحددون وضعيتهم وأسلوب حياتهم (E. Goffman, Frame Analysis, 1974)، لكن المدخل المسرحي يوسع نطاق هذه الرؤية القائمة على منهجية شعبية عن طريق تحديد موقع أفعال اللغة والسلوكيات التفاعلية ضمن سياق أنشطة محكومة بقواعد محددة لطبيعة الأساليب المتبعة.

وتشكل اللقاءات الاجتماعية منظومات أنشطة في وضعيات محددة، حيث يتجمع الأفراد حسب قضية أو حسب مصالح عابرة محددة بطريقة جيدة نسبيا. لكن اللقاء الاجتماعي ليس له التماسك أوالبنينة التي تتمتع بها الجماعة، كما تفتقد فيه الأدوار والمهمات إلى التحديد الدقيق والصريح، حيث يحتفظ كل فرد بمسافة معينة مقابل دوره. إذ يهدف الفرد إلى مراقبة أسلوب أدائه، ويمكن أن يصل الأمر إلى حد التأثير على مدى انخراطه كشخص في الدور الذي يؤديه أمام الملأ. ويقتضي المبدأ التكويني للمدخل المسرحي أن يقوم معظم الأفراد بالتصرف في سلوكهم من خلال فرضهم بنينة (مجموعة قواعد موجهة) "structuratuion" أسلوبية معينة على أنفسهم، كما يفرض عليهم هذا المبدأ "لعب" أدوارهم الاجتماعية دون السقوط في وهم تصديقها تماما. لذلك ينبغي تحليل السلوكيات الاجتماعية الجزئية

باعتبارها أبنية نشاط مسرحي. ويتكون كل تجمع مسرحي من "فريق" (الممثلون، اللاعبون)، و"جمهور"، و"فضوليون" (outsiders). ويمكن تحديد أنماط متنوعة من "العروض الاجتماعية": مسرحيات، ونشاط روتيني، وطقوس، وألعاب تعاونية أو تنافسية وصراعية. ويلعب كل دور ضمن سياق محدد تظهر دلالاته بمثابة مسرحيات ممكنة، حيث تحدد قيمه الحدود الغائية، وحيث تُوفر معاييره الأدوات والوسائل العملية لتنفيذه. فضلا عن ذلك، يكون مضمون الأفعال المسرحية مرتبطا بالمصالح الاجتماعية- الثقافية المعبر عنها في السياقات المؤسسية المتنوعة: السياق العائلي، والسياسي، والمدرسي، والسجني، والطبي، والديني، والفني...الخ.

5. **الحلقات:** تتجمع الأفعال الاجتماعية بشكل طبيعي في مجموعات ذات علاقات بنيوية مترابطة فيما بينها. وينمو كل نشاط اجتماعي في شكل حلقات محددة من الأفعال المتفردة والمتداخلة. إن "الحلقة الاجتماعية" حدث، أو سيرورة تتسع جزئيا لمجموعة من الحلقات الذهنية (أحاسيس، تمثلات...) الخاصة بالفاعلين الاجتماعيين، وهي بمثابة مفهوم نظري يهدف إلى تفسير السلوكيات (R. Tuomela, Human Action and Its Explanation, 1977).

"يمكن تسمية هذه المقاربة الوصفية والتفسيرية "السلوكية المفهومية"؛ إنها تتفادى التوجه الذهني (المثالي) الذي يعتمد على تصورات القصد أو الغاية، وكذلك تيار المادية العصبية-البيولوجية الذي يختزل الفعل الإنساني إلى النشاط الدماغي (المخ). وتصف هذه المقاربة السلوك الملاحظ بما يمكن التعبير عنه لغويا "بالحلقات"، أي كما يقول الفاعلون أنفسهم وكذلك الملاحظون. وتعتبر "الإجراءات الاجتماعية" المحددة ثقافيا (طقوس، حفلات...) بمثابة حلقات متسلسلة مرتبة زمنيا، وبطريقة منتظمة يمكن تحليلها باستخدام أدوات علم الدلالة الصوري الخاص بالأفعال، أو باستخدام نظرية الأتمتة "Théorie des automates" (I. Porn, Action Theory and Social Science, 1977). لكن غالبية الأنشطة الاجتماعية ليست قابلة للتحليل لأن بنيتها ضعيفة وعرضية، أو لأنها تخضع لتحديد أعلى تمارسه سياقات مسرحية أخرى. ويتشكل مضمون الحلقة لا من السلوك الظاهر فحسب، بل يشمل الأفكار، والمشاعر، ومشاريع المشاركين أيضا. ويستند تحليل الحلقات إلى مبدأ مفاده أن السلوك

الاجتماعي يتسم في الغالب الأعم بكونه واعيا، وذاتي التحديد، وغائيا. إن الحلقة الاجتماعية مبنية غائيا، لكونها تتضمن مخططات الفاعلين المنظمين ذاتيا، وأجزاء الفعل المتعاقبة الضرورية سببيا لتوليد نتيجة معينة. ويبدو الأفراد في الوضعيات الاجتماعية بمثابة شخصيات يتبعون قواعد معينة ويبررونها بكونها ملائمة ومفيدة. كما يمنح الطابع الغائي للأفعال إمكانية التعليق مسبقا على الحلقات من قبل الفاعلين، وبالتالي يمكن وصف تكوين الأفعال الاجتماعية باستعمال لغة القواعد، والمبادئ، والأمثال والشروط المبدئية التي يقترحها الفاعلون. وتعتبر السلوكية المفهومية مفاهيم اللغة العادية ملائمة لتوصيف الممارسات الاجتماعية ذات الدلالة. كما يمكن ترتيب الحلقات في نماذج مختلفة بسبب "الجينات العرقية" (نماذج تكوين الخصائص السلوكية) حسب نمط السلوك الاجتماعي الذي تنتمي إليه تلك الحلقات:

أ. **نماذج ألسنية**، تكون قواعد حلقاتها محددة، حيث يكون كل دور موزع وكل طقس محدد مسبقا.

ب. **نماذج جدالية**، (أو صراعية)، حيث يتم تحديد طبقات متنافسة من الفاعلين، كما يتم تقنين عمليات الأداء والجزاءات المرتبطة بها.

ج. **نماذج طقوسية**، حيث يتم اتباع القواعد بشكل روتيني تقديرا لجانبها السببي، سواء كان حقيقيا أو مفترضا.

د. **نماذج تعبيرية**، حيث تسمح القواعد ببعض الحلقات دون تحديد مسبق للنتائج" (R. Harré et P. Secord, The Explanation of Social Behavior, 1972).

6. **ملكة الاستعدادات المصاغة اجتماعيا "Habitus"**: تتشكل العلاقات الاجتماعية بين الإرادات الإنسانية التي تتسم بنوع من الجمود الفردي والجمعي. فالعادة هي تلك "الإرادة الطبيعية" للفرد الناتجة عن خبرته أو تجربته العملية أين تتبلور في ذاكرته الحسية-الحركية (F. Tonnies, Community and Society, (1987), 1963). إنها تفترض وجود قدرة داخلية متأصلة على الترميز مما يسمح بنشوء حالة غموض مستقرة من التوترات الاجتماعية- الثقافية خلال عملية التعلم الاجتماعي. ويقتضي كل تعاون اجتماعي بالضرورة وجود قانون مشترك من

القيم والرموز، كما يقتضي مراجعة المبادلات، والاحتفاظ بالأفعال وبالقواعد الرمزية وتطبيقها (J. Piaget, Etudes sociologiques, 1965).

هنالك منطق للممارسة الاجتماعية متأصل في الأفراد ومسجل في المؤسسات، إنه بمثابة مبدأ مولد، أو توليف أصيل يُوحد الممارسات الاجتماعية. تلك هي "الاستعدادات المصاغة اجتماعيا" "habitus". تعتبر تلك الاستعدادات بمثابة محرك تقايسي ينقل ممارسات الفاعلين الاجتماعيين من حقل رمزي إلى آخر. كما تقوم بترجمة الضرورات الموضوعية إلى استراتيجيات إرادية، وتحول القيود (العوائق) البنيوية إلى خيارات في مسرح الأنشطة (P. Bourdieu, La distinction, 1979). ويكمن مبدأ الفروق بين هذه الملكات (الاستعدادات) الفردية في فرادة المسارات الاجتماعية، إذ تعتبر كل ملكة بمثابة فصيلة دموية متميزة تعكس روح الطبقة أين يتم التعبير عن فرادة موقع معين في البناء الاجتماعي. إنها عبارة عن مجموعة من الاستعدادات المُبنينة، وتقوم هذه الملكة بدورها بصياغة بُنية المخططات التطبيقية المولدة لنظام التفيئة، والتقدير (التقييم)، والترتيبات الفردية التي تُنتج تماسك الخيارات التي تعبر عنها الجماعات الاجتماعية المتنوعة بخصوص "الذوق" و"أسلوب الحياة" (P. Bourdieu 1980). والمطلوب من نظرية الفعل الاجتماعي أن تأخذ بالحسبان التوليف بين ثلاثة عوامل: أولا، كميات الطاقة النفسية (مشاعر) ثانيا، الأهداف التي لها قيمة (المصالح) وثالثا، الوسائل الرمزية للتعبير عن المشاعر في صيغة مصالح معترف بها (التمثلات)، (J. Baechler, Le pouvoir pur, 1978). إن نظرية ملكة الاستعدادات المصاغة اجتماعيا "habitus" مكملة للنظريات الإرادية للفعل الاجتماعي التي تمنح أفضلية لعمليات اتخاذ القرار والإرادة العقلانية لدى الفاعلين.

7. **العقلانية (الرشد):** Rationalité غالبا ما يجد علم الاجتماع نفسه وقد أوكلت إليه مهمة دراسة الرواسب اللاعقلانية للأفعال الجمعية. إن متطلب العقلانية ليس شرطا أخلاقيا، بل شرط تطبيقي يعبر عن الحذر المشروط الذي يستدعي بلوغ أهداف محددة مسبقا بواسطة أعلى مستويات الفعالية دون إنتاج آثار جانبية غير مرغوبة. ويعتبر شخص معين من وجهة النظر الاجتماعية عقلانيا طالما كان

بمقدوره تقديم مبرر معين يدعم إدعاءه بامتلاك خبرة أو تأهيل ما، وينبغي أن يحوز ذلك التبرير مكانة المعرفة النظرية، معرفة قابلة للتبادل (N. Rescher, Scepticism, 1980). وتفترض عقلانية أية مجموعة أن يتصرف أعضاؤها طبقا لقاعدة معينة مختارة ومشروعة، بينما تركز دراستها سوسيولوجيا على الأبنية المنطقية لوظائف القرارات لديها. وتتألف النظرية العامة للسلوك العقلاني من ثلاثة فروع رئيسية: نظرية المنفعة، ونظرية الألعاب، والأخلاق العقلانية (J. Harsanyi, Essays on Ethics, Social Behavior and Scientific Explanation, 1976). ويطرح علم الاجتماع فضلا عن ذلك مبدأ الطبيعة غير العشوائية للغايات الفردية الذي يقول بوجود منفعة ذات طبيعة اجتماعية غير قابلة للاختزال إلى مجموع الخيارات الفردية المتنوعة. وتتجسد هذه المنفعة الاجتماعية في منظومة من القيم، وضمن نماذج ثقافية (T. Parsons, The Structure of Social Action, (1937), 1949). ويعتبر حقل معين من النشاط عقلانيا في حال تشكله من شبكة من العلاقات تتضمن مجموع الوسائل والغايات المرتبطة بقيم أساسية يتقاسمها الفاعلون.

كما يجري التمييز تقليديا، منذ ماكس فيبر، بين شكلين أساسيين من العقلانية الاجتماعية: العقلانية الموجهة نحو الوسائل، أي سلوك محسوب لتحقيق مجموعة أهداف آخذين بالحسبان الكلفة والكفاءة المثلى للوسائل المستخدمة. والعقلانية الموجهة نحو القيم، أي التوجه نحو تحقيق معتقد ثمين بصرف النظر عن الكلفة وعن الآثار التي تلحق أهداف أخرى. ويتضمن هذان الشكلان من العقلانية عناصر معرفية بهدف التقييم والاختيار. وفي المقابل، لا يتضمن الفعل الموجه بالتقاليد (éthos) حسابا للفعالية أو الكفاءة ولا فحصا للبدائل المتاحة، بل يتكون من انتماء عفوي لأنماط من الأفعال المعتادة. أما بالنسبة للفعل الموجه بالمشاعر فإنه يكون مدفوعا بمشاعر كامنة واستعدادات داخلية متأصلة. أما على المستوى الاجتماعي الكلي فإن أي نسق للفعل العقلاني يتضمن ثلاثة مستويات من التنظيم:

1. المستوى "التقاني" لتعبئة الموارد من أجل بلوغ هدف محدد.
2. المستوى "الاقتصادي" للتوزيع الأمثل للموارد بحسب تعدد البدائل.

3. المستوى "السياسي" لتعبئة القوة وقدرات القيادة من أجل تحقيق الأهـداف" (T. Parsons, The Social System, 1951).

غير أن الفعل الإنساني لديه قدره الخـاص الـذي لا يقبـل الاختـزال إلى بنينـة structuration أنساق التنظـيم الاجتمـاعي. إنـه يُساهم بـشكل أساسـي في صـياغة الأنساق الثقافية التي تمتلك عقلانيتها واستقلاليتها النسبية (J. Ladrière, Les enjeux de la rationalité, 1977). ويبقى الطموح لصياغة نظرية للفعل المعمم الذي يتجـاوز أطر الفعل العقلاني بمثابة المهمة النهائية لعلم اجتماع الممارسة الاعتيادية.

التفسير في مجال الممارسة الاعتيادية

1. **منطقيـات الممارسـة**: يقف عالم اجتماع الفعل في مواجهة ثلاثة مـستويات منطقيـة: منطق الفاعلين (قـرارات، واسـتعدادات مـصاغة اجتماعيـا، وعقلانيـة)، ومنطـق الوضعيات (تفاعل، وألعاب، ودرامـا)، ومنطـق التفـسير الـسوسيولوجي نفـسه. وينبغي على هذا الأخير (منطق التفسير السوسيولوجي) أن يتعامل مع الممارسات الاجتماعيـة الفعليـة (المرتبطـة بخيـارات واقعيـة ومـصالح حقيقيـة)، ولـيس مـع حكايات أو قصص عن تلك الممارسات (الجدلية). إذ يهدف التفـسير الـسوسيولوجي للأفعال الاجتماعية- في ذات الوقت الذي يقوم فيه بتحليل منطق الفاعلين الحقيقيين- إلى إعادة الصياغة الموضوعية لعملية البنينة "structuration" المعقدة من أجل التنبؤ بالآثار العامة. ويكتسي هذا التفسير طابعا غائيا طالمـا أنـه يقـوم بإعـادة رسـم العلاقـات بـين الأنشطة، والمصالح الإنسانية والوضعيات البيئية- الاجتماعية.

إن مخطط الاستنتاج الغائي مشتق من ممارسة المنطق الأرسطي، حيث أن:

1. **أ** (فاعل) يسعى إلى بلوغ الهدف ب (غاية).
2. غير أن(**أ**) يرى أنه دون القيام بالفعـل (**س**) وسـيلة، لـن يكـون بإمكانـه بلوغ (**ب**) غاية
3. إذن، يقوم (**أ**) بإنجاز الفعل (س) الذي يعتبر فعلا غائيا.

لكن هذا الاستنتاج محدود وينحصر في الوضعيات التي يعتبر فيها الفاعل (**أ**) أن إنجاز الفعل (س) وسيلة ضرورية وكافية لتحقيق الغاية المطلوبة (ب). ويمكـن

تفسير الأفعال الاجتماعية عموما باعتبارها نتيجة لتطبيق "مخططات السلوك" من قبل الفاعلين. وتتضمن هذه المخططات متغيرات تتعلق بالآراء أو الفتاوى والأحكام الشرعية (معتقدات، وأهداف، وغايات). بينما يكتسي تسلسل حلقاتها قوة تفسيرية في مواجهة سلوكيات الفاعلين (R. Tuomela, Human Action and Its Explanation, 1977). ويمكن كذلك الحصول على تفسير السلوكيات انطلاقا من "الاستعدادات النشاطية"، حيث يمكن اشتقاق كل سلوك باعتباره نتيجة محتملة مرتبطة بملكة الاستعدادات الاجتماعية– النفسية الموروثة اجتماعيا (Habitus).

وأخيرا، يمكن تفسير السلوكيات الغائية حسب مخطط "الشروط المعيارية المسبقة" التي بموجبها تستطيع السلطة ع (الإرادة) أن تسمح (تأمر، تمنع) للفاعل (أ) فردا كان أو جماعة أن يقوم/ لا يقوم بالفعل (س)، سواء كان عاما أو خاصا بهدف الحصول على وضعية (ب) الممثلة للهدف (G.H. Von Right, Norm and Action, 1963). وإذا كانت السلطة (ع) مختلفة عن الفاعل (أ)، فإن سلوك هذا الأخير يُفسر بمعايير تُعبر عن قوانين خارجية (عادات، وتقاليد، ونظم). أما عندما تكون السلطة (ع) متطابقة مع الفاعل (أ)، فإن هذا الأخير يفرض على نفسه معاييره الخاصة، وبالتالي فهو "مستقل" أو "ذاتي التحديد". وعندما يحاول عالم الاجتماع تفسير سلوكيات الفاعلين أو طبقات من الفاعلين ضمن سياقهم الاجتماعي، فإنه يجد نفسه مضطرا للإفصاح عن مجموع متغيرات المعادلة الرباعية التالية :

< خ ،ع ، (م) ،ب ، ق (ب ، م ، و ، ت) > حيث تشير الحروف كرموز إلى:

خ = مجموعة خيارات مفتوحة أمام الفاعل (أ)

م = المكانة الاجتماعية للفاعل (أ)

ع = معلومات الفاعل(أ) حول (خ) بعد انتقائها بواسطة مكانته الاجتماعية (م)

ب= البيئة المؤثرة في الخيارات (خ)

ق= مجموعة القيم الخاصة بكل واحد من الخيارات (خ)

وَ= مجموعة موارد متاحة للفاعل (أ) حسب مكانته (م)

ت= مجموعة عادات، استعدادات وتوقعات الفاعل (أ) حول مجموعة القيم (ق)

إن هذه المسلمة لا تمتلك طابعا استدلاليا صارما، لكنها تسمح بتنظيم مخططات للملاحظة والتوليف بين أنواع شتى من التفسيرات الخاصة بالفعل الاجتماعي (R. Boudon, La logique du social, 1979).

2. **الشمولية وحقل النشاط التمثيلي:** لا يقع تفسير الفعل الاجتماعي على مستوى ممارسات الفاعلين فقط، بل أن المنهج الفرداني (Individualisme Méthodologique) بإمكانه أن ينتهي إلى إرادوية ساذجة لا تأخذ بالحسبان سوى مخططات السلوكيات الرشيدة للفاعلين، أو إلى نظرة استكشافية ذاتية تحصر كل فعل اجتماعي في الإجراءات الخاصة بالفاعل وهو في موقف محدد.

أما الحقول الاجتماعية فيمكن تصورها انطلاقا من العلاقات بين الفاعلين، وهو ما جعل غابريال طارد G. Tarde يصف أي مجتمع باعتباره "شبكة من المحاكاة"، وبكونه نتاج لسلسلة من الأفعال المتقاطعة فيما بينها، كما حلل جورج سيمل G. Simmel نشوء سيرورة الألفة أو "المآنسة" "sociation" بصفتها دينامية جزيئية لفعل التدخل وتحمل العواقب حيث يعدل الفاعلون أنفسهم بشكل متبادل. إن التفسير السوسيولوجي للسلوكيات يستدعي أن تأخذ بالحسبان الفكرة الشمولية (الكاملة) "لحقل النشاط التمثيلي" بما هو مجموعة من الأحداث– الأفعال، وشبكة السلوكيات الموجهة والمستقلة نسبيا في مواجهة حقول أخرى مماثلة للفعل. ويمكن بناء "حقول النشاط التمثيلي" انطلاقا من تعدد أنماط التفاعل الاجتماعي الممكنة، وعلى أساس تكاملها وتداخلها المتبادل في كل وضعية تاريخية ملموسة. كما يعتبر الحقل، من وجهة النظر "التزامنية" (حالة الثبات) "synchronique"، بمثابة فضاء يحتل فيه الناشطون مواقع متنوعة (مثل: الحقل السياسي، والحقل الفكري...). ويتضمن كل حقل اجتماعي خصائص محددة، غير أنه توجد حالات تماثل ظاهرية "nomologique" تطبع مظهر كل حقل اجتماعي مثل: التوزيع غير المتكافئ للقوى، والمعلومات، والسلطة، وتثمين (منح قيمة) القواعد القيمية المؤسسة للحقل.

كما تعتبر الحقول الاجتماعية فضاءات لعب ذات استقلالية نسبية تستعرض بعض الرهانات المحددة حيث تتموقع مصالح الفاعلين بحسب ملكة الاستعدادات المصاغة اجتماعيا الخاصة بهم "Habitus" (P. Bourdieu, 1980). ويقوم الحقل

الاجتماعي من وجهة النظر الديناميكية والتكوينية بتعديل نفسه من خلال حركية الضبط الذاتي لأبنيته. ولا يمكن لأي تفسير للفعل أن يعتمد على "وسط" مستقر ووحيد لأن كل فعل يتضمن قدرة على التموقع الذاتي للفاعل وعلى البنينة "structuration" المحلية لبيئته الخاصة (J. Piaget, Epistémologie des sciences de l'homme, 1968). أما الفضاء الاجتماعي فيتشكل من مجموعة الحقول الخاصة بقوى ذات مميزات (K. Lewin) منها المسارات، والحلول، والمدارات الممكنة. غير أن كل حقل اجتماعي يخضع لتحديد أعلى يمارسه فضاء إشكالي، يتمثل في سيل من الدلالات المتفرقة والمجزأة التي يقوم الفاعل ذاته بترتيبها باستمرار، وهو ما يؤدي إلى إضفاء الطابع الفرداني الملموس على كل حقل للفعل (G. Simondon, L'individu et sa genèse physico-biologique, 1964).

إن النسق يتحدد من خلال بنيته وحدوده، بينما يتحدد الحقل من خلال شبكة تشير إلى الأجزاء الناقصة، والمسافات المتنوعة والمستقطبة بين الأفعال التي تشكله. ويعتبر الفاعلون المنخرطون في حركية الحقل الاجتماعي بمثابة "صانعي التواريخ" الذين يصنعون تاريخانية هذا الحقل أو ذاك. إن هذا الأخير بمثابة "نسق من الفعل الملموس"، أو مجموعة من الألعاب المبنينة التي توجه السلوكيات دون تحديدها بوضوح ودقة (M. Crozier, 1977). فالحقل الاجتماعي عبارة عن شيء مبني بشكل جماعي وعرضي، بينما يستجيب النسق لوظائف مستقرة ومحددة. وتنتمي نظرية الحقول إلى "مجال اصطناعي" (فالحقل ينتج عن فعل جمعي ذاتي التوجيه)، بينما تقوم نظرية الأنساق على "الواقعية" (فالنسق يتمتع بواقع بنائي– وظيفي خاص به). وفضلا عن ضرورة الانتباه إلى التعارض القائم بين هذين الأنموذجين "paradigmes"، فإن مهمة عالم الاجتماع تتضمن الكشف ضمن الظواهر الاجتماعية عن تلك التي تنتمي إلى هذه المنطقيات المختلفة بهدف تقديم المخططات التفسيرية الأكثر ملاءمة لها.

3. **علم الممارسة الاعتيادية والتخصصات البينية :** يقع علم اجتماع الممارسة الاعتيادية عند تقاطع كل من المنطق، وعلم النفس، وعلم الاقتصاد، إنه يغطي المجال التقليدي "لعلم الأخلاق" أو "علم القيم الأخلاقية" (G. Gurvitch, Morale

(théorique et sciences des mœurs, 1937). لقد ولد علم الممارسة الاعتيادية في حضن علم الاجتماع، وهو بذلك يشكل نظرية عامة للممارسات ويرتبط بفلسفة الفعل الإنساني (J. Ostrowski, A. Espinas, précurseur de la praxéologie, 1973)، ويميل التوجه القائم على التخصصات البينية إلى فتح مجالات البحث العلمي على بعضها، وهو يتعارض مع التوجه الأحادي الأنموذج الذي يميل نحو الغلق والتخصص في مجال المعارف. لقد أظهرت اللغة الخاصة بعلم الممارسة أنها دوما الأكثر استعدادا لتشجيع التقارب الثري بين مختلف المجالات في العلوم الإنسانية. إن هذا التقارب بين التخصصات في منظومة العلوم يؤدي إلى تفاعلات وتنويعات ذات أهمية خاصة في حقل نظريات الفعل: النظرية الاجتماعية- الاقتصادية للألعاب، والنظرية الاجتماعية- النفسية للرشد أو العقلانية. وبالموازاة، ترفع الحركة الناظمة للمعارف علم الممارسات إلى ما وراء العلم: إلى علم عام للعلوم الخصوصية المهتمة بالفعل. إن مفهوم الفعل بطبيعته يُحيل إلى مجال التخصصات البينية، إنه يُحيل إلى مجالات أخرى من المعرفة، وبذلك يصبح علم الممارسات بمثابة النظرية العامة للسلوكيات ذاتية التحديد (J. Piaget, Epistémologie des sciences de l'homme, 1970). وهكذا تتجاوز النظرية العامة للفعل الإطار السوسيولوجي المحدود لتشمل المجالات المجاورة من علوم الإنسان. إنها تقتضي بالضرورة الرجوع إلى نظريات أنثربولوجية عامة تقترح "نماذج للإنسان" (H, Simon) تشع على التخصصات المجاورة. لكن انبثاق علم الفعل والممارسة من صلب علم الاجتماع جعله يجدد التوجهات والإشكاليات الخاصة بالتخصصات المجاورة المهتمة بالسلوكيات الإنسانية (T. Parsons, Action and the Human Condition, 1978).

المراجع

1. Aron; Raymond; Les étapes de la pensée sociologique; Paris; NRF; 1967
2. Berger, Peter et Luckmann; Thomas; The social construction of reality, New York, Doubleday, 1966
3. Boudon, Raymond: .La logique du social; Paris; Hachette; 1979;
4. Bourdieu; Pierre: Questions de sociologie, Paris, Ed: de Minuit, 1980
5. Bruyne, Paul de et Hermann, Jacques: Dynamique de la recherche en sciences sociales, Paris, PUF; 1974
6. Bunge, Mario: Scientific Research, Berlin, Springer, 1967.
7. Treatise on Basic Philosophy, Dordrecht, Reidel, 1974.
8. Crozier, Michel et Friedberg, Ehrard: L'acteur et le système, Paris, Seuil, 1977.
9. Fletcher, Ronald: The Making of Sociology, London, Nelson, 1971.
10. Ford, Julienne: Paradigm and Fairy Tales, London, Routledge & Kegan, 1975, Vol. 2.
11. Granger, Gilles-Gaston: Pensée formelle et science de l'homme, Paris, aubier, 1967.
12. Langage et épistémologie, Paris, klincksieck, 1979.
13. Gurvitch, Georges: Dialectique et sociologie; Paris; Flammarion; 1962:
14. Gusdorf; Georges M: Les sciences humaines et la pensée occidentale; Paris; Payot; 1966:
15. Parsons, Talcott : Le système des sociétés modernes, (1971), Dunod, 1975.
16. Piaget, Jean: Epistémologie des sciences de l'homme, Paris, NRF, 1970.
17. Popper, Karl: Objective Knowledge, Oxford, Clarendon, 1972.
18. Sorokin, Pitirim: Sociological Theories of Today, New York, Harper & Row, 1966.
19. Thinès, Georges et Lempereur, Agnès: Dictionnaire général des sciences humaines, Paris, Ed. Universitaires, 1975
20. Walliser, Bernard: Systèmes et modèles, Paris, Seuil, 1977
21. Weber; Max; Essai sur la théorie de la science, (1922), Paris, Plon, 1965.

خطابات علم الاجتماع
في النظرية الاجتماعية



دار
المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة
www.massira.jo

9789957065935

Yaman